فالي

تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

F1
330.962:G41tA

غالي — مريت

تقرير عن الازمة الاقتصادية والاجتماعية

NOV 25 A439 F297

DEC 19

F
330.962
G41tA

DE 9 '53
JA 8 '54
MR 23 '54
AP 2 '54
AP 19 '54
MY 4 '54
SE9 '54
MY16

MR 27'56
DE 9'58

10 MAY 1972

Cat. 24 ed. 53

F: 330.962
G41tA
C.1

تقرير
عن
الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

مقدم لمكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت
من أصدق التحيات
من مريت غالى
بتحديده في ٢٨/٢/١٩٥٢

مريت غالى

القاهرة
١٩٥٢

Cat. 24 Oct. 53

لم أثقل هذه الصفحات بمختلف الجداول والرسومات البيانيـة التى حصلت عليها من المصادر الرسمية للوقوف على تطور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لتسهيل أمر قراءتها وتداولها بين الناس . وأرجو أن أوفق إلى إعادة نشر البـاب الأول فى طبعة يغلب عليهـا الطابع العلمى ، وتشمل المراجع والإحصاءات التى انبنت عليها النتائج المعروضة فيما يلى .

الباب الأول

العوارض

موارد كل شعب هى جملة إنتاجه الإقتصادى ، من زراعى وصناعى مضافة اليه قيمة بعض الخدمات التجارية والمهنية وريع مدخراته الموظفة فى الخارج . ولا يستدل من كمية هذه الموارد على رخاء الشعب إلا مقرونة إلى عدد أفراده ، فبقدر ما ترتفع نسبة الموارد إلى عـدده تكون ثروته ، وبقدر ما تهبط يكون فقره . وواضح أن كمية الإنتاج مرتبطة أوثق ارتباط بالطاقة الإنتاجية ، فإذا كانت هذه الطاقة ناقصة عن حاجة السكان ، فلن يتمتعوا بالموارد اللازمـة لهم مهما يكن استعدادهم للجد والعمل .

وطبيعى أن يكون شعب غنياً وآخر فقيراً ، وليس الأول دائماً أكثر سعادة من الثانى ، بل قد يكون لـكل منهما توازنه الخاص . ذلك أن هناك عوامل أخرى ، طبيعية وتاريخية ، اجتماعية وسياسية ، أدبية ودينية ، تؤثر أيضـاً فى سعادته أو شقائه ، فى رضاه أو غضبه ، فى هدوئه أو ثورته . على أن ما يهمنا أن ندركه تماماً هو معنى التقدم الاقتصادى والتأخر الاقتصادى : فالتقدم أن تزيد موارد الأمة (أو طاقتها الإنتاجية) زيادة أسرع من عددها ، والتأخر أن يزيد عددها زيادة أسرع من مواردها (أو طاقتها الإنتاجية) . فإذا أردنا أن نحكم حكماً صحيحاً على أحوالنا الاقتصادية الحاضرة ، فسبيل ذلك أن نقارنها بأحوالنا الاقتصادية السابقة ، لنعرف هل تقدمت مصر اقتصادياً أم تأخرت ، هل هى سـائرة إلى الثروة أم إلى الفقر ؟

وبعبارة أخرى ، قد نرضى أو نتحمل أن تكون مصر الآن فقيرة ، إذا كان تطورها متجهاً إلى التقدم ، لأن فقرها سيتحول إلى رخاء على مر السنين . وما كان يطمئننا فى شىء أن تكون الآن غنية إذا كانت متجهة إلى التأخر ، لأن رخاءها سينقلب إلى فقر لا محالة . وأخطر من هذا إذا كانت فقيرة وتطورها متجهاً إلى زيادة هذا الفقر ، فإن ذلك يجعل حاضرنا ملبداً بالغيوم ومستقبلنا معرضاً لأشد العواصف .

وما رشد السياسة إلا فى أن تنظر إلى الأمام ، فتقدر المستقبل لتتجنب خطره أو تفيد من فرصه . وتطور الأمس وحده يلقى ضوءاً على تطور الغد ، فيظهر تلك الاتجاهات العميقة والآجلة التى تصنع المستقبل ، وتصنعه أحياناً فى الخفاء ، أو بمعزل عن المشاكل العارضة والعاجلة التى تكاد تستنفد كل وقت الحـكومات ونشاطها .

* * *

تضاعف عدد السكان فى القطر المصرى منذ أوائل القرن الحاضر ، فقفزوا من عشرة ملايين إلى ما يزيد عن عشرين مليوناً فى نصف قرن . ولمجرد الاحتفاظ بمستواهم الاقتصـادى السابق دون أى تحسن ، كان يجب أن تتضاعف مواردهم أيضاً فى نفس المدة ؛ ولـكى يتحسن هذا المستوى عما كان عليه ، كان يجب أن تزيد زيادة أسرع وبنسبة أكبر من نمو السكان . فإلى أى مدى تحققت الزيادة المطلوبة فى الماضى ، وإلى أى مدى يجوز لنا أن نأمل فى تحقيقها مستقبلا ؟

زادت المساحة المزروعة فى نفس المدة بنسبة ١٠ ٪ ، وزادت مساحة الحاصلات بنسبة ٢٥ ٪ تقريباً ، ولم يتغير فى جملته متوسط محصول الفدان من مختلف الحاصلات ، فإذا قورنت هذه النسب بزيادة السكان التى بلغت ١٠٠ ٪ ، ظهر على الفور مدى النقص الذى يعانيه الشعب المصرى فى موارده الزراعية : فقد بلغ هذا النقص الثلث تقريباً ، بمعنى أن متوسط حصة كل فرد من السكان من جملة الإنتاج الزراعى لم يبلغ الآن إلا ثلثى ما كان عليه منذ خمسين عاماً .

وعلاوة على ذلك ، لم تكد نسبة المشتغلين بالزراعة تتغير منذ نصف قرن ، فهى تمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع جملة المشتغلين ، وهكذا هبط إيراد أهل الريف ، وهبط كذلك مستوى معيشتهم كما نبين فيما يلى . وبما أن توزيع إيراد الأرض بين الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين لم يطرأ عليه تغيير يذكر منذ أوائل القرن ، فلا نتعرض له فى هذه المرحلة التى نعنى فيها بإيضاح حركة التطور فى الماضى ، ويجىء محل هذا الموضوع عند تناول وسائل العلاج ، ومن بينها الإصلاح الزراعى .

أما نسبة المشتغلين بالصناعة فلم ترتفع ، بل تدل الإحصاءات على أنها مالت إلى النقص ، وهى تمثل الآن حوالى ٤/١ جملة المشتغلين بالقطر . ويُتساءل بحق كيف أن صناعتنا النامية لم تستوعب قدراً ممن ضاقت عنهم الأرض الزراعية : ويرجع هذا إلى عدة عوامل ، من بينها الزيادة الضخمة فى عدد السكان فى الجيل الأخير خاصة ، ومن بينها أيضاً أن آلات الصناعة — رغم وفرة إنتاجها — لا تشغل عدداً كبيراً من العمال ، وأن المصانع الحديثة قضت على كثير من الصناعات اليدوية والمنزلية . وأصل الداء أن الطاقة الإنتاجية ، فى الزراعة والصناعة معاً ، لم تلحق فى أى وقت بنمو السكان ، فضاق ميدان العمل المنتج أمام كثرة الناس بدل أن يتسع .

وقد كان تطور البلاد المتقدمة اقتصادياً ، مثل بعض بلاد أوربا الغربية وولايات أمريكا المتحدة ، على عكس تطورنا تماماً : نمت فيها الطاقة الإنتاجية نمواً أسرع من زيادة السكان ، فتحسنت أساليب الإنتاج فى الزراعة مما أدى إلى هبوط فى نسبة المشتغلين بها ، واتسع النمو الصناعى لزيادة السكان مضافاً إليها من استغنت عنهم الزراعة . ويلحظ فى معظم تلك البلاد صعود مطرد فى متوسط الإيراد الفردى وبالتالى فى رخاء السكان ، رغم ما تخلل تاريخها فى القرن أو نصف القرن الماضى من أزمات وحروب .

أما فى مصر ، ففى بقاء نسبة المشتغلين بالزراعة مرتفعة كما كانت ، رغم ضآلة الزيادة فى جملة الإنتاج الزراعى وضخامة الزيادة فى عدد السكان ، دليل صريح — إن كنا فى حاجة إلى دليل — على أن الموارد لم تنم بنمو السكان . ولا تغرينا الزيادة الظاهرية فى جملة الإيراد القومى ، لأن تضاعف السكان مع خفض قوة النقد الشرائية قد أدى إلى هبوط محقق فى متوسط الإيراد الحقيقى للأفراد . فقد زادت دون شك ثروة مصر وزاد إيرادها فى الخمسين عاماً الماضية ، لكن عدد المصريين قد زاد زيادة أسرع وأضخم ، فنقص متوسط نصيب كل فرد منهم من هذه الثروة وذلك الإيراد (بصرف النظر عن توزيعهما بين مختلف الطوائف) ، وأصبحت الأمة فى مجموعها أكثر فقراً مما كانت عليه فى أوائل القرن الحاضر .

وعلى افتراض أن مصر كانت متمتعة إذ ذاك بشيء من التوازن بين سكانها ومواردهم (وكان على كل حال توازناً نسبياً ، وراجعاً إلى القناعة والبعد عن التيارات السياسية والاجتماعية أكثر منه إلى مستو اقتصادى فيه الكفاية) ، فإن هذا التوازن قد اختل الآن اختلالا خطيراً . وقبل أن نبحث أسباب هذا الاختلال ، يجدر بنا أن نحلل قدر الإمكان مظاهره المختلفة ونتائجه الحاضرة والمنتظرة ؛ ويمكننا تبسيطاً للعرض أن نبحثها من وجهات نظر ثلاث ، هى مستوى المعيشة والميزان التجارى ومالية الدولة .

١ — مستوى المعيشة

يقصد بمستوى المعيشة درجة اليسر الذى يحظى به الإنسان فى الحصول على حاجاته الجسمية والعقلية اللازمة لحياة طبيعية كاملة . ويمكن تقسيم هذه الحاجات إلى أساسية ، وهى المتصلة بالمحافظة على الحياة ، كالغذاء والملبس والمسكن والعلاج الطبى ، وإضافية وهى المتعلقة بازدهار الحياة والترويض الجسمى والروحى ، كالتثقيف والنشاط الاجتماعى ، ومختلف وسائل الراحة والتسلية .

والحكم على مستوى المعيشة يقتضى مقياساً ، وهناك عدة مقاييس يمكن التفكير فيها ، كمستوى أكثر البلاد تقدماً ، أو مستوى بلد آخر شبيه بمصر ، أو مستو نظرى يكون بمثابة مرتبة الكمال الذى يسعى إليه كل شعب . غير أن هذه المقاييس لا تفيدنا كثيراً — ولو أشير إلى بعضها فى سياق الحديث — لأنها غير ثابتة ولا متفق عليها من الجميع ، وما يجب أن نقف عليه — كما قدمت — هو تطور مستوى المعيشة فى الماضى ، حتى نتبين حاضره ونكشف عما يخبئه مستقبله من صعود أو هبوط ، من يسر أو عسر .

وسبيل ذلك أن نقارن مختلف عناصر مستوى المعيشة الآن بما كانت عليه فى الماضى ، فنتبين اتجاه التطور الذى نحن سائرون فيه . وقد حُسبت الأرقام والنسب التى نورد نتيجتها فيما يلى على أساس متوسط استهلاك الفرد من السكان من مختلف الأصناف ، أى أنه قد أدخل فى الحساب جملة المستهلك وعدد السكان سنة فأخرى تباعاً . وبعد أن نكوّن صورة عامة عن تطور مستوى المعيشة فى مجموع الأمة ، نحاول تكميل الصورة وتفصيلها بمعرفة ما هناك من فوارق فى هذا المستوى بين فئات السكان وبين أهل الريف وأهل المدن .

١ — ولا نزاع فى أن الغذاء أهم عامل فى مستوى المعيشة ، ولحسن الحظ أمكن الحصول على البيانات والإحصاءات التى توضح استهلاك المواد الغذائية فى القطر منذ سنة ١٩٢٩ . ولم يتيسر للمختصين الرجوع إلى أبعد من ذلك ، مع ما التزموه من دقة فى التقدير ، لعدم توافر المعلومات اللازمة . على أن مدة تزيد عن عشرين عاماً كافية لرسم تطور التغذية ، وإظهار تلك الاتجاهات الطويلة الأجل التى يجب الوقوف عليها .

والأرقام المبينة أدناه عبارة عن متوسطات فقط ، أى أنها تصور جملة الاستهلاك الغذائى لمجموع السكان ، لكنها لا تصور حقيقة التغذية فى طائفة أو أخرى أو لدى الأفراد من مختلف الأعمار . ولا بد لمعرفة هذا من دراسات

وإحصاءات محلية لمجموعة من الأفراد من فئة أو بيئة معينة ، وقد تم منها بعض الشيء فى مصر ، ليس هنا محل عرضه ، حيث يرمى الحديث إلى إبراز اتجاه التطور فى مجموعه نحو الصعود أو الهبوط ، لا قيمة التغذية الحقيقية .

وأول ما يلحظ فيها أن التغذية مالت إلى التنوع ، فقل الاعتماد الكلى على الحبوب وهبط متوسط استهلاك الفرد فيها هبوطاً ضخماً (حوالى ٣٥ ٪) وزاد متوسط استهلاك اللبن والمنتجات اللبنية زيادة ملحوظة (حوالى ٧٥ ٪) وكذلك السكر والنشويات . أما المواد الأخرى ، كاللحم والخضار والفاكهة والزيوت النباتية ، فلم يتغير متوسط استهلاكها كثيراً ، أللهم إلا أنه مال إلى الهبوط . ومع أن نسبة الحبوب فى جملة التغذية لم تهبط كثيراً (من ٧٧ ٪ إلى ٧٠ ٪ تقريباً) ، ففى زيادة التنوع ظاهرة حسنة فى حد ذاتها ، ودليل على تقدم فى أساليب التغذية .

لكن الزيادة فى بعض المواد لم تعوض النقص فى المواد الأخرى ، وخاصة فى الحبوب ، وهبطت كمية الغذاء هبوطاً كبيراً جداً . وتدل الدلائل على أن متوسط الاستهلاك الفردى لمجموع السكان كان يزيد عن ٣٠٠٠ سرع (كالورى) فى اليوم سنة ١٩٢٩ ، وأضحى فى السنوات الأخيرة فى حدود ٢٤٠٠ . ويلحظ أن الهبوط الضخم حدث فى السنوات العشر بين ١٩٢٩ و١٩٣٩ ، أى بين الفترة التى سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية مباشرة وبين فترة الحرب العالمية الثانية ؛ أما بعد ذلك فقد أبطأت حركة الهبوط ، على إثر التشدد فى تقييد زراعة القطن ، ثم زيادة استيراد المواد الغذائية . وكان الهبوط فى استهلاك الذرة أكثر منه فى القمح ، لأن أكثر الوارد من الخارج كان من القمح لتموين المدن ، ولأن أهالى المناطق القريبة من المدن أخذوا يسدون بالقمح وخبز القمح بعض نقصهم من الذرة .

ولكى تتضح الأفكار فى هذا الأمر الحيوى نعرض هنا القيمة الكالورية لمتوسط استهلاك الفرد فى البلاد الأخرى سنة ١٩٥٠ : (١) يتراوح أعلى مستوى بين ٣٣٥٠ و ٣١٠٠ ، وهو الذى يتمتع به الآن سكان اسكندناوه واستراليا وشمال أمريكا (٢) أما بلاد أوربا الغربية ، كبريطانيا وفرنسا وألمانيا ، وبعض بلاد أمريكا الجنوبية ، كالأرجنتين وأورجواى ، فتتراوح بين ٣١٠٠ و ٢٥٠٠ ، (٣) وتليها سائر بلاد أمريكا الجنوبية وبلاد البحر الأبيض المتوسط (ومن بينها مصر) التى تتراوح بين ٢٥٠٠ و ٢١٠٠ ، (٤) وفى النهاية تأتى البلاد الأسيوية الكبرى ، كاليابان والصين والهند وأندونيسيا ، التى تقل عن ٢١٠٠ .

وعلى هذا يتضح أن الاستهلاك الغذائى فى مصر كان مرتفعاً منذ نحو ربع قرن إلى درجة لم تكن تنتظر ، وحال السكان إذ ذاك على ما نذكرها . وليس تفسير ذلك ميسوراً ، وكل ما يمكن ملاحظته هو ، أولا أن الغذاء على وفرته لم يكن متوازناً ، فارتفعت فيه نسبة الحبوب وانخفضت كثيراً نسبة العناصر الأخرى اللازمة ، كاللحم والبيض واللبن والخضر والفاكهة ، وثانياً أن الأمراض الطفيلية كانت ـ ولا تزال ـ تحول دون إفادة الأجسام فائدة كاملة بما يأتيها من غذاء .

ولا يهمنا هنا أن نحكم على كفاية التغذية فى مصر فى الوقت الحاضر أو عدم كفايتها (وقد تكون إلى الآن كافية فى كمها ، لكنها ناقصة دون نزاع فى توازن عناصرها) ، بقدر ما يهمنا

أن نبرز حركة الهبوط وما تشير إليه من هبوط فى مستوى المعيشة . وسواء أكانت التغذية الآن كافية أم لا ، فالمهم أنها قلت بدل أن تكثر ، وقلت بنسبة وبسرعة تدعو إلى منتهى الخيفة من المستقبل . ذلك أن نمو السكان يطرد دون توقف مع ركود الإنتاج الزراعى ، فسوف تتسع مسافة الخلف بين عددهم المتزايد وما يتقاسمونه من غذاء .

هذا إلى أن حركة الهبوط فى التغذية لم تقف فى السنوات الأخيرة إلا بواسطة استيراد ضخم جداً فى المواد الغذائية ، ولا يزال هذا الاستيراد فى زيادة ، ولم يعد يقتصر على الحبوب بل أضحى يشمل اللحم والسكر والبذور الزيتية . وسنتناول فيما بعد أثر ذلك فى ميزاننا التجارى ومستقبلنا الاقتصادى ، وكل ما نود أن نبرزه الآن هو مدى نقص الإنتاج المحلى عن تغذية السكان ، ومدى اعتمادنا على الواردات رغم ما فيها من خسارة مالية فضلاً عن احتمال قيام حرب تقطع عنا سبل التموين .

٢ — أما العوامل الأخرى فى مستوى المعيشة ، وبالأخص الملبس والمسكن ، فلا توجد بيانات إحصائية كاملة عنها ، ولا يمكن إذن تقديرها بالدقة التى أمكن التزامها فى تقدير الاستهلاك الغذائى . ولا مناص من أن نعتمد فيها بعض الشىء على الذاكرة والتقديرات الشخصية ، رغم ما تثيره من اختلاف فى الحكم على تطور الماضى . وحسبى أن أعرض هنا ما أمكن الحصول عليه من معلومات ثابتة ، مع ما عنّ لى من ملاحظات للقارىء أن يقبل منها ما يشاء ويرفض ما يشاء .

ففيما يتعلق بالملبس ، هناك إحصاء عن الأقمشة القطنية الصرف له دلالته باعتبار تلك الأقمشة أساساً للملبس الشعبى ، وخاصة فى الريف . فكان متوسط الاستهلاك الفردى منها ١٠,٤ متراً مربعاً سنوياً فى السنوات الثلاث بين ١٩٣٩و١٩٤١ ، ثم هبط إلى ٨,٢٥ بين ١٩٤٢و١٩٤٧ ، وصعد ثانياً إلى ٩,٢ فى السنوات الثلاث بين ١٩٤٨ و١٩٥٠ ، أى بنقص بلغ حوالى ١٠٪ عما كان عليه قبل الحرب . ودون أن نحمّل هذه الأرقام أكثر من دلالتها المحدودة ، نعتقد أنها تدل على أنه ليس ثمت تحسن فى مستوى الملبس ، بل قد يكون فيه هبوط . أما الذاكرة ، فتشير إلى أن أهل الريف كانوا على حال أحسن فى ملبسهم منذ عشرين عاماً .

٣ — وفيما يتعلق بالمسكن ، أصبح من بين المسائل التى تشغل الرأى العام ، وبدأت فيه حركة الإصلاح فعلاً بواسطة بعض المصالح الحكومية والمؤسسات والأفراد ، وبذل مجهود يذكر فى إنشاء مساكن صحية للمزارعين والعمال . على أن هذا التطور لا يزال فى أولى مراحله ، ولم يؤد بعد إلى تحسن ملموس فى مستوى المسكن لدى عامة السكان ، وأمامنا وقت طويل جداً قبل أن يعم جميع العزب والقرى والمدن . ومهما يكن من هذا الوقت وضخامة العمل اللازم ، فقد خطت البلاد خطوتها الأولى ، والأمل معقود على متابعتها بشرط توافر المال اللازم .

وهناك شىء من التحسن أيضاً فى ناحيتين متصلتين بالمسكن ، تتعلق أولاهما بتحسين المرافق العامة ، وخاصة توفير الماء النقى فى القرى ، الذى خطا خطوات يعتد بها وإن تأخرت كثيراً عما كان مقدراً لها من وقت . أما الثانية ، فهى زيادة التنوع فى بعض الأثاث المنزلى ، وخاصة المتصل

منه بالتغذية والإنارة ، فقد زاد مثلا استعمال الكوبات والفناجين وانتشر « البريموس » انتشاراً لم يكن يُتصور من ثلاثين أو أربعين عاماً ، وزاد متوسط الاستهلاك المنزلى للكيروسين زيادة ملحوظة .

٤ — ولابد من الإشارة فى هذا المقام إلى استهلاك المكيفات ، ونعنى المشروعة منها مثل الدخان والقهوة والشاى ، وإحصاءاتها ترجع إلى أكثر من أربعين عاماً ، وهى دقيقة إذ أن تلك المواد مستوردة كلها من الخارج فتحصى كمياتها فى الجمارك . وقد مرّ استهلاك التبغ بأدوار مختلفة ، أهم ما يلحظ فيها أنه هبط كثيراً فى المدة بين الحربين ، ثم صعد فى السنوات الأخيرة إلى ما كان عليه قبل الحرب الأولى : فكان متوسط الاستهلاك الفردى حوالى ٧٠٠ جرام فى السنة إذ ذاك ، ثم هبط إلى ٣٥٠ بعد الأزمة العالمية الكبرى ، وأخذ يصعد ثانياً أثناء الحرب الأخيرة ، ويتراوح بين ٦٥٠ و ٧٠٠ منذ سنة ١٩٤٥ .

أما البن ، فقد نقص متوسط استهلاكه إلى النصف تقريباً فى الأربعين عاماً الأخيرة ، بينما تضاعف متوسط استهلاك الشاى ثمانى مرات فى نفس المدة . وإذا اعتبرنا الصنفين مترادفين فى أثرهما ورغبة الناس فيهما ، فأدمجنا أرقامهما ، خرجنا بالنتيجة الآتية : صعود مطرد فى الاستهلاك ، لم تتخلله إلا فترات هبوط ثلاث فى الحربين وفى الأزمة الاقتصادية العالمية ؛ فزاد متوسط استهلاك الفرد من البن والشاى من حوالى ٦٠٠ جرام سنوياً قبل الحرب الأولى إلى ما بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ فى السنوات الأخيرة . وهذه زيادة كبيرة جداً ، ويظهر أنها راجعة فى معظمها إلى انتشار استهلاك الشاى فى الريف ، حتى أنه أصبح لدى الفلاح حاجة ضرورية لا غنى له عنها ولا عوض ، وإن كان استهلاكه منه آخذاً فى الهبوط منذ سنتين .

وزيادة استهلاك المكيفات رغم هبوط المستوى الغذائى ظاهرة لا تنفرد بها مصر ، بل تلحظ فى كثير من البلاد التى ازدادت فيها مشاغل الحياة وصعوبة المعيشة على إثر أزمة اقتصادية أو حرب طاحنة ، وتفسيرها أن المرء يشعر بحاجة إلى مكيف يسليه عن مشاغله ويستعيد به قوته ولو لحظة ، فلا يتردد فى أن يحرم نفسه من غذاء لازم ليتمتع بسيجارة وقدح من الشاى . ومن هذه الناحية قد تفيد المكيفات الخفيفة ، وضررها على كل حال محدود بعكس المخدرات (وإن كان « الشاى الأسود » أشبه بمخدر يضر بالصحة) . وتدل زيادة استهلاكها على تنوع فى حاجات السكان وإضعاف قناعتهم المعهودة ، وقد يكون هذا تطوراً حسناً فى حد ذاته ، إلا أنه من المزعج أن يأتى فى وقت انكمشت فيه موارد البلاد أمام كثرة أهلها .

٥ — فقد ازدادت بوجه عام طلبات الناس من الحياة ، وهبطت إلى حد ما نسبة المصروفات الغذائية فى جملة المصروفات العائلية . وقد تدخل فى هذا الباب ظاهرة أخرى غير منتظرة ، ألا وهى كثرة انتقالات الناس ؛ فقد زاد متوسط ما يخص الفرد من السكان من الكيلو مترات فى نقل الركاب بالسكك الحديدية من ٨٠ كيلو متر سنة ١٩٣٩ إلى ما يزيد عن ١٣٥ فى ١٩٥٠ ، وهذا فضلا عن زيادة أخرى كبيرة — لم يمكن إحصاؤها — فى النقل بالأتوبيس بين مختلف المدن والقرى . وإذا كان جزء من هذه الزيادة

راجعاً إلى كثرة الموظفين ومأمورياتهم المختلفة ، فإنما يرجع الجزء الآخر إلى كثرة سفر أهالى الريف إلى المدن ، لقضاء حاجاتهم من مختلف الجهات الإدارية وغيرها ، وعمال المصانع وأنفار الجيش إلى قراهم لزيارة أهلهم وذويهم . وعلى كل حال يجب اعتبار الزيادة فى السفر دليلا على تحسن فى أساليب المعيشة .

٦ — بقى أن نتعرض فى اختصار لتطور الصحة والتعليم ، ويمكننا أن نقدره من ناحيتين ، تتصل أولاهما بمدى زيادة وسائل العلاج (كالمستشفيات والأطباء) والتعليم (كالمدارس والمدرسين) ، وتتجه الثانية نحو تقدير مدى استفادة الأمة من زيادة هذه الوسائل ، هل نقصت مثلا نسبة الأمراض ونسبة الأميين ؟ أو بعبارة أخرى ، بعد أن تبينا عدم نجاحنا فى محاربة الفقر ، فهل كنا أحسن حظاً فى محاربة المرض والجهل ؟

وفيما يتصل بالمحافظة على الصحة ، لم تتقدم كثيراً وسائل الوقاية اللهم إلا فى رعاية الأمومة والطفولة ، ولم يسلم الجيل الأخير من أوبئة خطيرة ومهلكة ، فضلا عن أنه لم يمكن بعد تعميم وقاية فعالة ضد الأمراض المتوطنة التى تنهك قوى الشعب . أما وسائل العلاج فقد تقدمت وتعددت دون نزاع ، وزاد عدد المستشفيات العامة والمخصصة ، والمجموعات والمراكز الصحية ، وما يؤخذ على الخدمة الصحية من نقص أو تقصير إنما يرجع إلى عيوب الإدارة عامة ، التى لم تسلم منها مصلحة من المصالح ، وما أصاب الأداة الحكومية من ركود وهبوط فى الإنتاج .

وأما ثمرة هذه الجهود ، فيبدو أن الناس لم يفيدوا منها الفائدة المرجوة ، ولم يجنوا منها كل ما كان مقدراً لها من ثمار . ولم يلحظ تقدم ظاهر فى مستوى الصحة العامة سوى فى الأمومة والطفولة ، فقد هبطت كثيراً وفيات الأطفال . وفيما عدا هذا الباب الهام ، لم تخف كثيراً وطأة الأمراض المنتشرة بين السكان . ولا يسهل الحصول على إحصاءات يمكن التعويل عليها فى معرفة انتشار أنواع الأمراض ونسبة المرضى فى مختلف الفترات ، على أن بعض الأبحاث الاجتماعية والصحية المحلية وآراء الفنيين تكاد تتفق على ما يأتى :

لم يقل انتشار البلهارسيا والأنكلستوما (وهى الأمراض الطفيلية التى يمكن أن تسمى أمراض الفلاح المهنية ، على نمط الأمراض المهنية المعروفة فى بعض الصناعات) بل ربما يكون انتشارها قد زاد على إثر تحويل أراضى الحياض إلى الرى الصيفى . وبما أن تلك الأمراض لا تكسب مناعة وأن المزارع يتعرض لها باستمرار بطبيعة عمله ، فلن يرجى كثير من العلاج (اللهم إلا أنه يخفف بعض المتاعب مؤقتاً على من يصابون بها) ، ولن يجدى فيها إلا استئصال أسبابها بتعميم الناجح من التجارب التى أجريت فى بعض المناطق ، كالفيوم وكوم أومبو .

أما الأمراض التى يمكن أن تسمى أمراض الجهل وقلة النظافة ، فقد خفت وطأة الدوسنطاريا إلى حد ما ، وخاصة عند أطفال الرضاع تبعاً للتقدم فى رعاية الطفل ، ولدى أهل بعض المدن والمناطق الأخرى تبعاً لتوفير الماء النقى والعناية بالتخلص من المياه الملوثة بواسطة المجارى وغيرها ؛ وخفت كذلك وطأة الرمد وعاهات العيون ، ففى هذه الناحية تحسن ظاهر عما كانت عليه منذ جيلين أو ثلاثة . وتأتى بعد ذلك

الأمراض التى يمكن أن يعزى انتشارها إلى الفقر والنقص الغذائى ، وأخصها السل ، والظاهر أنها فى زيادة فى الريف والمدن ، بدليل الضغط على المصحات وشدة الحاجة إلى الإكثار منها .

٧ — ونكاد نلحظ نفس التطور المزدوج فى التعليم : زادت وسائله كثيراً دون أن تأتى بكل ما كان يرجى منها من ثمار . فقد تعددت المؤسسات التعليمية فى مختلف المراحل وتنوعت ، وزاد عدد المدارس والفصول والمدرسين زيادة كبيرة جداً . ولست هنا بصدد التعرض لبعض نواحى العيب والنقص فى حركتنا التعليمية والتثقيفية ، وبعدها أحياناً عن ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية ، لكن الحق يقال إنها نهضة تدعو إلى كثير من التقدير والاحترام ، ولعلها أبرز ثمرة لجهودنا منذ أن أطلقت يدنا فى إدارة شئوننا الداخلية .

لكنا إذا نظرنا إلى الفوائد التى جنتها البلاد من هذه النهضة ، وجدناها لا تتناسب مع ما بذل فيها من جهود وأنفق من وقت ومال . وإنى ممن يؤمنون بأن المستوى الثقافى فى أمة لا يقاس بتعدد جامعاتها وكثرة حاملى الشهادات العليا بقدر ما هو فى انتشار قدر مناسب من التعليم العام بين جميع أبنائها وبناتها ، وكرامة الوطن فى تعليم أهل الريف كما يتعلم أهل المدن . ومن هذه الناحية ، لم تحقق النهضة التعليمية ما كان معقوداً عليها من آمال ، ويكفى دلالة على ذلك أن نسبة الأميين لا تزال مرتفعة جداً ، وخاصة إذا قورنت بالمناطق الأخرى المحيطة بحوض البحر الأبيض ، والتى لم ينفق فيها على التعليم فى الثلاثين سنة الأخيرة ما أنفقناه من جهد ووقت ومال .

* * *

تلك هى البيانات والمعلومات التى أمكن جمعها لإظهار أثر التفاوت بين الموارد والسكان فى تطور مستوى المعيشة ، ومنها يتبين أن هذا المستوى لم يتحسن ، بل إنه يتجه بوجه عام إلى الانخفاض . وزيادة فى التفصيل ، يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية ، هى هبوط فى ضروريات الحياة ، وتنوع فى حاجات الناس ، واتساع الشقة بين أهل الريف والزراعة وبين باقى الطوائف الاقتصادية والطبقات الاجتماعية التى تتألف منها الأمة .

وأهم تلك الاتجاهات هو دون نزاع سير مستوى المعيشة نحو الانخفاض ، مع سرعة هبوط أهم عناصره وهو التغذية . وهو تطور طويل الأجل ، وسوف يستمر فى اتجاهه التنازلى إن عجزنا عن إيقافه ، ما لم تحدث كارثة اجتماعية مثل ما أصاب بلاداً أخرى وأمماً لا تقل عنا طاعة ونظاماً وتديناً . ولا نتردد فى أن نقرر أن فى هبوط مستوى المعيشة ، وتفاقم ما يجره وراءه من مشاكل فى جميع المرافق العامة ولدى كل فرد وأسرة ، سداً لأبواب المستقبل وخيبة للأمانى الوطنية المعقودة عليه ، المتصل منها بشئوننا الداخلية والخارجية على السواء .

ويزيد من خطر هذا الهبوط أن تشاء الصدف — أو طبيعة الأشياء — أن تتضح نتائجه وتتجسم متاعبه فى الوقت الذى أخذت فيه حاجات السكان تتعدد وتتنوع ، وبهذا تزداد مطالبهم عند ما يعجز إنتاج البلاد عن أن يحققها . فلم يعد الناس يقنعون بما قنعوا به فى الماضى ، وتقدم وعيهم فتغيرت نظرتهم إلى الدنيا والحياة فيها . وكم يكون هذا التقدم مفيداً لو أنه اقترن بزيادة الطاقة الإنتاجية ، فاتسع ميدان العمل المثمر

لكل من أراد تنمية إيراده وتحسين حاله ؛ أما أن يقترن بضيق ميدان العمل وانكماش الحركة الاقتصادية ، فهذا يفسر القلق الاجتماعى فى الحاضر وينذر بتضاعف مشاكله فى القريب العاجل .

هذا إلى أن أهل الريف قد تحملوا القدر الأكبر من الهبوط فى مستوى المعيشة ، بينما تحسنت كثيراً حال العامل الصناعى ، فى إيراد عمله وفى مختلف الخدمات التى ينفق عليها من أموال الدولة والشركات ، ولم ينعم المزارعون إلا بالنصيب الأصغر من الخدمات والتشريعات الاجتماعية التى حظى بها أهل المدن والصناعة . فاتسعت المسافة بين الفلاح والطوائف الاقتصادية الأخرى ، وهو وضع سيء فى أية أمة ، وخاصة فى أمة زراعية ثلاثة ارباعها من الزراعيين ، فأهل الريف يمثلون غالبية الأمة ، وكل علاج أو إصلاح يهملهم لن يؤدى إلى فائدة ثابتة ، وكل تقدم يسبقهم إنما يكون كالبناء على الرمال ، لا أساس له ولا بقاء .

وقبل الفراغ من مستوى المعيشة ، لا بد من الإشارة إلى البطالة ، التى نلحظ شبحها عن قرب أو عن بعد فى كل مشكلة اقتصادية واجتماعية . ذلك أن البطالة وثيقة الارتباط باختلال التوازن الاقتصادى وهبوط مستوى المعيشة العام ، وقد تكون هى — مع التغذية — أوضح مظهر للأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى نظر الرأى العام ، وشغله الشاغل الذى يقلق له ويضطرب . وأصلها كما هو معلوم أن النقص فى مصادر الإنتاج (أو بعبارة أخرى ضعف الطاقة الإنتاجية) يضيّق ميدان العمل أمام كثرة من يحتاجون إليه ويبحثون عنه ، ومن هنا تنشأ البطالة فى صورها المختلفة ، الظاهرة أحياناً والخفية أحياناً أخرى .

ففى الريف تتقاسم أيد كثيرة عملا محدوداً ، بحيث لا يجد المزارعون ما يشغل وقتهم كله (قدرت مصلحة الفلاح أن أيام العمل لدى العمال الزراعيين لا تزيد فى المتوسط عن ١٨٠ فى العام) ولا يحصلون على أجر يتناسب مع حاجتهم (وإن كان متناسباً إلى حد ما مع القيمة الحقيقية لإنتاجهم الاقتصادى) . وبهذا يتعطلون نصف السنة ويتقاضون عن النصف الآخر أجراً منخفضاً . وتنطبق هذه النتيجة ، لنفس السبب ولكن مع الفارق فى الوضع ، على صغار المستأجرين الذين لا يكاد ربحهم يتعدى ما كانوا يحصلون عليه أجراً على ما يؤدونه من عمل لو أنهم عملوا مع أسرتهم كأجراء .

وما دامت الأيدى كثيرة ، فليس ثمت ما يدفع صاحب العمل إلى أن يحسن نظمه وطرقه ووسائله ، وبذلك يبقى متوسط الإنتاج الفردى فى الزراعة ضعيفاً إلى درجة لا نجد لها مثيلا ، ألبتة إلا فى بعض البلاد الأسيوية . ويمكن دون شك تنظيم زراعتنا على أساس علمى وآلى حديث ، يقتصد الوقت وتكاليف الإنتاج ، فيتقاسم العمل عدد من المزارعين أقل وترتفع أجورهم تبعاً لتحسن إنتاجهم ويرتفع معها مستوى معيشتهم . لكن الباقين يتعطلون لا محالة ما لم تتسع لهم أراض جديدة أو تفتح أمامهم أبواب المصانع ، فما الحيلة ولم تتوفر بعد الأراضى والمصانع ؟

ولا مبالغة فى القول بأن الزراعة المصرية مصابة بداء كثرة الأيدى العاملة (وهى الوجه الآخر لقلة الأرض) ، مما يهبط بمستوى المعيشة فى الريف ويحول دون خلاصه من المأزق الاقتصادى الذى يتخبط فيه . وكان يقال بالأمس إن ثروة

الأرض فى كثرة الأيدى التى تهبط بالأجور وتصعد بالإيجارات وتضمن إنجاز الأعمال ، ويبدو أن كثيرين لم يتنبهوا بعد إلى خطأ هذا الرأى ، ولم يدركوا أن هذه الكثرة هى بالذات التى تعوق تحسين الإنتاج الزراعى واقتصاد تكاليفه ، فضلا عن أنها تنشر الفقر وما يتبعه من مشاكل اجتماعية وسياسية .

أما فى المدن ، فيؤدى ضيق ميدان العمل إلى تعطل المتعلمين ، شأن أصحاب الشهادات العليا فى هذا كشأن أصحاب الشهادات المتوسطة ، وبهذا يزداد الضغط على التوظف فى المصالح الحكومية ، بحيث لا تكاد حكومة تقوى أمامه ، وتخلق طائفة من الحاقدين على النظام القائم ، الذى لم يف بوعوده للنشأ الجديد ولم يحقق لهم ما علقوا من آمال على الشهادات التى سعوا إليها بتشجيع منه . صحيح أن كثيراً من هؤلاء المتعلمين فى مستو علمى وثقافى دون ما كان ينتظر ، وأن أبواب العمل لم تقفل فى أى وقت أمام الممتازين ، لكن هذا لا يخفف من وطأة بطالة المتعلمين وما يترتب عليها من اضطراب اجتماعى وسياسى .

ويؤدى أيضاً إلى بطالة غير المتعلمين ، فالبعض يضطر للعودة إلى قريته التى هجرها طلباً للعمل ، والبعض الآخر يحشر نفسه فى صفوف حراس السيارات ومسّاحى الأحذية وبائعى ورق اليانصيب ، وغيرها من الحرف غير المنتجة المنتشرة فى البلاد الفقيرة ، بينما ينزلق كثيرون فى التسول والتشرد وأنواع الارتزاق غير المشروع . وليس غير العمال البالغين قسطاً من التخصص فى الصناعة وفى العمارة يحصلون على كسب مناسب وعمل كاف .

ولسنا فى حاجة أن نشير إلى ما يضيع على مصر من جراء نقص مصادر الإنتاج وضيق ميدان العمل ، وما كانت تمتاز به من ثروة وقوة ورخاء لو أمكن تشغيل جميع العاطلين ونصف العاطلين فى أعمال منتجة ومتناسبة مع كرامة الإنسان .

٢ ـ الميزان التجارى

يستهلك كل بلد حاجته من إنتاجه المحلى ويبادل البلاد الأخرى فى الزائد عنها ، فيحصل على حاجته مما لا يتيسر له إنتاجه محلياً ، وهذا منشأ التجارة الخارجية والدولية . وطبيعى أن تختلف صورتها فى شتى البلاد باختلاف تكوينها الاقتصادى : فبقدر ما تكون البلاد زراعية أو صناعية ، غنية فى المواد الخام أو فقيرة ، وفيرة الإنتاج أو قليلة ، واسعة السوق الداخلية أو ضيقة ، مرتفعة المستوى الاجتماعى أو منخفضة ، تتباين فى عناصر تجارتها الخارجية وتتفاوت فى اعتمادها عليها ونظرتها إليها .

والميزان التجارى عبارة عن حساب الوارد والصادر ، ولا يمكن أن يزيد أحد الجانبين عن الآخر إلا إذا أدخل فى الحساب عمليات أخرى غير تجارية ؛ فهناك وارد وصادر من المال ، كمصروفات السياحة الأجنبية وإيرادات الأموال الموظفة فى الخارج وفوائد الديون الخارجية ، ودخول وخروج رؤوس المال ، وبإضافة هذه العمليات إلى العمليات التجارية ، تكتمل صورة المعاملات الاقتصادية بين بلد وآخر ، ويسمى

هذا الحساب الشامل ميزان المدفوعات .

وطبيعى أن بلداً لا يستطيع أن يستهلك أكثر مما ينتج ، أو بلغة التجارة الخارجية أن يستورد أكثر مما يصدر ، أو بلغة ميزان المدفوعات أن يدفع الى الخارج أكثر مما يحصل عليه منه . وإن فعل فإلى حين ، ولا بد أن يغطى العجز ، سواء أكان ذلك على حساب الماضى (بإنفاق مدخراته فى الخارج كبريطانيا أثناء الحرب أو مصر الآن بأرصدتها الاسترلينية) ، أو على حساب المستقبل بالاستدانة (كمصر مثلا فى القرن الماضى) ، وأحياناً يكون هذا على حساب الغير ، كالمساعدات التى قدمتها أمريكا لكثير من البلاد تحت عنوان برنامج مارشال أو النقطة الرابعة أو تمويل بعض الحلفاء فى صورة من الصور .

ومصر من البلاد المعتمدة على التبادل مع الخارج أكبر اعتماد ، بل يمكن القول بأن التجارة الدولية أساس حياتها الاقتصادية . ذلك أن سوقها الداخلية ضيقة من جراء انخفاض مستوى المعيشة لدى عامة السكان ، وأنها فى أمس الحاجة إلى استيراد الآلات والمواد اللازمة لتنمية إنتاجها الزراعى والصناعى ، وأن صادراتها تكاد تقتصر على سلعة واحدة خاضعة لسعر عالمى قليل التأثر بالعوامل المحلية . وعلى هذا لا بد أن تشغل الحكومة دائماً بالتجارة الخارجية ، وأن تراعى مقتضياتها فى جميع تصرفاتها ، بما فيه السياسية منها .

كل هذه بديهيات ما كان لنا أن نرددها هنا ، لولا أنها غابت ، فيما يبدو ، عن كثيرين ، فلم يقدروا مقتضياتها المنطقية والعملية حق قدرها ، ولم يدركوا تماماً معنى التطور فى تجارتنا الخارجية واتجاهاته التى أخذت تتضح فى السنوات الأخيرة ، والتى تنذر بأخطار آجلة إلى جانب ما تسببه الآن من مصاعب واضحة ملموسة . ويتلخص هذا التطور فيما يلى :

نشطت حركة التجارة الخارجية فى أوائل القرن الماضى على إثر نهضة محمد على ، وما زال نموها يطرد إلى الآن . وتقدر جملة الصادر والوارد بأقل من مليون جنيه فى سنة ١٨٠٠ ، فزادت إلى ٢,٥ على وجه التقريب فى ١٨٢٥ و ٣,٥ فى ١٨٥٠ ، وقفزت بعد ذلك إلى ١٨ مليون فى ١٨٧٥ و ٣٠ فى ١٩٠٠ ، ثم إلى ١١٥ مليون فى ١٩٢٥ و ٢٧٥ فى ١٩٥٠ . على أن قدراً من الزيادة الضخمة فى القرن الحاضر يرجع إلى ارتفاع الأسعار وهبوط العملة بعد الحربين العالميتين ، فلم تكن كلها زيادة حقيقية فى كمية الصادر والوارد . وتصور هذه الأرقام بعد المسافة التى قطعتها مصر فى مائة وخمسين عاماً ، من بلد فى القرون الوسطى إلى دولة عصرية بمقوماتها المختلفة ، وإن كانت قد انتابتها الآن أزمة خطيرة .

وكان الميزان التجارى غالباً فى صالح مصر طوال القرن الماضى والقرن الحاضر إلى ما بعد الحرب الأخيرة ، ثم انعكس بعدها وأصبح عاجزاً وتكرر هذا العجز سنة فأخرى . وقد سدد معظمه بالأرصدة الاسترلينية المدخرة وقت الحرب ، غير أن هذه الأرصدة تستنفد بسرعة ، ولن تبقى لنا بعد ذلك أموال فى الخارج لنغطى بها عجز الميزان التجارى ، مما يؤدى حتما إلى انكماش الاستيراد مهما تكن الحاجة إلى التوسع فيه .

واحتل القطن المكان الأول فى الصادرات فى النصف الثانى من القرن الماضى ، وبالأخص بعد

قيام الحرب الأهلية فى أمريكا ، وما زال بعد ذلك يمثل تسعة أعشار صادراتنا تقريباً . وقد أدت هذه السلعة الثمينة ، التى نجحت مصر فى إنتاجها نجاحاً باهراً ، أكبر الخدمات للنهضة الاقتصادية المصرية . إلا أن اعتماد قطر بأكمله على سلعة واحدة ليس وضعاً اقتصادياً سليماً ، وفيه خطر كبير وضرر محقق ، لمسناهما فى الماضى وتجسما أمامنا فى الحاضر .

أما الواردات ، فقد تطور تكوينها تبعاً للتطور الاقتصادى والاجتماعى . ودون أن نرجع بها إلى ما قبل ١٩٠٠ ، يمكن أن نميز فيها بين عناصر ثابتة وأخرى متغيرة . فالعناصر الثابتة هى المواد الخام أو نصف المصنوعة التى لاتنتج محلياً ، كالخشب والحديد ، ولوازم المرافق العامة كالسكك الحديدية وطلمبات الرى والصرف ومحطات الكهرباء والماء والمجارى ، ومن العناصر الثابتة أيضاً المكيفات ، كالدخان والبن والشاى .

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى ، أدت النهضة الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى إلى نقص فى استيراد منتجات الاستهلاك ، وأخصها الأقمشة ، تقابله زيادة فى استيراد الآلات والمواد اللازمة للانتاج الصناعى . وقد نقصت أيضاً واردات الوقود على إثر زيادة استخراج البترول المحلى ، فقل كثيراً استيراد الفحم الذى كان يشغل مكاناً كبيراً فى قائمة الواردات . ولا شك أن النهضة الصناعية ، التى نلمس بعض آثارها فى تطور تجارتنا الخارجية ، من أهم مكاسبنا فى الجيل الأخير ، ولا بد أن نتابعها بكل ما أوتينا من وسائل ونشاط .

على أنه جد فى السنوات الأخيرة عنصر هام جداً فى وارداتنا ، لم نكن نعرفه قديماً إلا فى فترات متباعدة ، وهو استيراد المواد الغذائية الأساسية اللازمة لسد عجز الإنتاج المحلى . وجدير بالتأمل أن ميزان الصادر والوارد من الحبوب الغذائية كان غالباً فى صالح مصر ، أو كان العجز فى بعض السنوات فى حدود معقولة ، أما فى السنوات الأخيرة ، فقد انعكس هذا الوضع ، وأصبح العجز الضخم كأنه عامل اعتيادى وطبيعى لا بد أن يتكرر فى كل عام .

ونلحظ فوق ذلك أن حركة الاستيراد فى المواد الغذائية الأساسية قد امتدت إلى أصناف أخرى ، كاللحم والزيوت النباتية ، بل والسكر أيضاً رغماً عن أنه أقدم صناعة فى مصر . وعلى هذا يتضح مدى اعتماد المصريين على الخارج فى سد حاجاتهم الأساسية من الغذاء ، فقد وصلت الحال إلى أن نستورد نصف استهلاكنا من القمح ، فضلا عن مختلف الأصناف الأخرى . وهو وضع جديد ، لم نواجهه من قبل ، وفيه خطر جسيم على مستقبلنا الاقتصادى وعلى كياننا وحياتنا القومية .

فأما الخطر على كياننا ، فلا يقتصر على وقف الاستيراد من جراء قيام حرب تعطل التبادل التجارى ووسائل النقل ، وهذا هو الاحتمال القريب الذى يمكن أن يحدث فى أية لحظة ، بل يمتد إلى أن فائض البلاد المصدرة قد يقصر عن سد حاجة البلاد المستوردة . وقد أشارت الهيئات الدولية المختصة إلى هذا الاحتمال ، الذى تدل الدلائل على أنه سوف يتحقق إن آجلا أو عاجلا ، ما لم يستطع العالم أن يزيد كثيراً من إنتاجه الغذائى . والاحتمالان ـ القريب والبعيد ـ يضعان مصر فى مركز حرج جداً ، يؤدى لا محالة إلى زيادة الهبوط فى المستوى الغذائى ، إن لم ينته إلى قحط ومجاعة .

وأما الخطر على مستقبلنا الاقتصادى ، فهو أن اطراد الزيادة فى عدد السكان يؤدى إلى تخصيص قدر متزايد من إنتاج البلد لمجرد تغذيتهم ، ولن يتم ذلك إلا على حساب حاجاتهم الأخرى . فسواء أزيدت المساحة المزروعة بالحاصلات الغذائية (وذلك على حساب الحاصلات التى يمكن تصديرها) أو زيدت الواردات الغذائية (وذلك على حساب الواردات الأخرى) ، ففى الحالتين سوف تنقص حتما الموارد التى يمكن تخصيصها ، بواسطة مالية الدولة أو مالية الأفراد ، لتحسين المرافق العامة وتنفيذ المشروعات الكبرى وتنشيط الحركة الصناعية والتجارية (والحل الوحيد بالطبع هو زيادة المساحة المزروعة وتحسين إنتاج الأرض) .

وليس هذا الاتجاه الجديد فى تجارتنا الخارجية ، الذى لخصناه فى عجز الميزان التجارى فى جملته وفى الأغذية بوجه خاص ، إلا نتيجة مباشرة لاختلال التوازن بين كثرة السكان وقلة مواردهم . وقد يبدو غريباً أن يفاجئنا هذا الاتجاه بشدة بمجرد انتهاء الحرب ، لكن أسباب ذلك لم تكن بعيدة وكان يمكن أن تعد لها العدة لو أن الحكومات لم تعش ليومها فقط ، بل تنظر إلى الغد فى سياستها وتصرفاتها . فكانت الحرب فترة غير طبيعية ، زيدت فيها مساحة الزراعات الغذائية ونقص الاستيراد فى جميع نواحيه وتطور الناس سريعاً ، فزادت طلباتهم من الحياة وضعفت رغبتهم فى العمل أو قدرتهم عليه ؛ ولما انتهت العمليات العسكرية ، عادت مساحة الزراعات الغذائية إلى ما كانت عليه من قبل ، وانطلقت البلاد فى الاستيراد الذى كانت قد حرمت منه سنين طويلة .

وقد سبق لمصر ، فى الحرب الأولى بالأخص ، أن مرت بأحوال شبيهة بالحاضرة ، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى مجراها المعتاد من وفر فى الميزان التجارى وكفاية البلاد من إنتاجها الغذائى . أما الآن فليست أحوالا مؤقتة ، بل هى ظاهرة للأزمة العميقة التى نشأت عواملها منذ جيلين أو ثلاثة ، ولم تفعل الحرب أكثر من أنها عجلت بتطور المرض ، لأنها قوت أسبابه وأخفت عوارضه لمدة ما . وإذن فالصعوبات الحالية فى تجارتنا الخارجية سوف تستمر فى السنوات المقبلة باستمرار الأسباب التى أدت إليها ، بل وقد تزيد إذا ما اتسعت مسافة الخلف بين حاجة السكان وطاقتهم الإنتاجية أكثر منها الآن .

٣ – مالية الدولة

ليست مالية الدولة سوى جزء من مالية السكان يخصص للصرف منه على مصالحهم المشتركة ، تستقطعه الحكومة فى حدود القانون بواسطة الضرائب والرسوم مضافاً إليها ربح المنشآت العامة التى تديرها الدولة . ولا يمكن أن يزيد الاستقطاع عن قدر معين من إيراد الأفراد ، بحيث يترك لهم ما يلزمهم لقضاء حاجاتهم الحاضرة ولادخار ما يضمن مستقبلهم ويسمح بتمويل المشروعات الإنتاجية . ومن هذا نشأ مبدأ التخفيف عن أصحاب الإيراد الصغير ، الذين قد لا يفيض لهم شىء لتمويل خزانة الدولة ، مع زيادة المستقطع من أصحاب الإيراد الكبير وجعله متصاعداً .

وقد اتسعت فى العصر الحديث دائرة أعمال

الدولة ، فبعد أن اقتصرت قديماً على حفظ العدالة والأمن الداخلى والخارجى ، امتدت تدريجياً إلى شتى المرافق العامة ، كالمواصلات والماء والنور وبالأخص الصحة والتعليم ، وأخيراً شملت كثيراً من المساعدات الاجتماعية (حتى أن الدولة فى بعض البلاد الاشتراكية المتقدمة والغنية ترعى المواطن فى كل خطوة من حياته ، من قبل ولادته إلى ما بعد مماته) ، وشملت أيضاً أعمالا اقتصادية مختلفة كالإعانات لتنشيط الإنتاج أو لخفض الأسعار . على أن قدرة الدولة على النهوض بهذه الأعباء رهن بمالية السكان ، أى أنه إذا نقص إنتاجهم وقل إيرادهم ، عجزت عن أن تقوم بتلك الأعمال الكثيرة والخدمات المتنوعة ، مهما تكن حاجة السكان إليها ماسة وضرورية .

ففى نهاية المطاف ، لا تستطيع الدولة أن تصرف أكثر مما تحصّل ، فإذا زادت المصروفات عن الإيرادات زيادة كبيرة ومستمرة ، فلابد أن يغطى العجز من إنتاج البلد وموارده ، إما على حساب الماضى (باستخدام الاحتياطيات إن وجدت) ، أو على حساب المستقبل (بالاستدانة فى الداخل أو الخارج) ، وأحياناً إذا تعذر هذا وذاك بالتضخم المالى بواسطة إصدار العملة دون أن تعتمد على غطاء حقيقى أو ميزان تجارى راجح ، وحاضر أمامنا مثل كثير من البلاد التى انزلقت فى هذا المنحدر الخطير .

تلك أيضاً بديهيات ما كان يصح أن يتسع لذكرها هذا البحث ، لو كانت حاضرة دائماً لدى المسؤولين ، لكن تصريحاتهم وتصرفاتهم كثيراً ما أظهرت غفلتهم عن المبادئ الأساسية والوقائع الملموسة . وبما أن الدولة تتصرف فيما يتراوح بين ربع الإيراد القومى وثلثه ، فلسياستها المالية أعمق الأثر وأبعده فى أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، ولتطور مالية الدولة أهمية كبرى فى دراسة هذه الأحوال ، وجدير بنا أن نتعرف مراحل هذا التطور بالأمس ونستعرضها باختصار لكى نقف على اتجاهاته فى اليوم والغد :

زادت ميزانية الدولة زيادة مطردة طوال المائة والخمسين عاماً الأخيرة ، فبعد أن كانت جملة الإيرادات والمصروفات نحو ١,٥ مليون جنيه فى ١٨٠٠ ، وصلت إلى ٤,٦ فى ١٨٢٥ و٤,١ فى ١٨٥٠ ، وقفزت إلى ٢٠ مليون فى ١٨٧٥ و٢٣ فى ١٩٠٠ ، ثم إلى ٧٢ فى ١٩٢٥ وأكثر من ٤٠٠ فى ١٩٥٠ . ومن الطريف أن هذه الزيادة تكاد تعادل تماماً الزيادة فى التجارة الخارجية أثناء نفس الفترة ، وإن اختلفتا فى خطواتها المتعاقبة .

وترجع الزيادة فى إيرادات الدولة إلى ثلاثة عوامل ، يجب تمييزها قدر الإمكان لمقتضيات البحث والدرس : وهى أولا نمو موارد البلد ، مما يزيد من حصيلة الضرائب بغير زيادة فى فئاتها ، وثانياً زيادة فئات الضرائب وأنواعها ، مما يزيد من حصيلتها بغير نمو فى موارد البلد ، وثالثاً هبوط قيمة العملة ، التى تؤدى إلى زيادة ظاهرية فى الإيرادات تقابلها زيادة ظاهرية أيضاً فى المصروفات .

وعلى وجه العموم ، يمكن القول بأن الزيادة فى القرن الماضى وأوائل الحاضر رجعت فى معظمها إلى العامل الأول (أى نمو الإنتاج القومى) ، ثم بعد أن استكملت مصر سيادتها الداخلية أخذ العامل الثانى (أى زيادة أنواع الضرائب وفئاتها) يضيف مفعوله إلى الأول . أما فى المدة الأخيرة فجاء العامل الثالث (وهو

هبوط قيمة العملة وارتفاع الأسعار) يضيف مفعوله إلى مفعول زيادة الضرائب ، وكاد يتلاشى العامل الأول والأهم ، ألا وهو الزيادة الحقيقية فى موارد البلد .

وقد سرنا بسرعة فى طريق زيادة الضرائب ، سواء المباشرة منها أو غير المباشرة . (على أن وطأتها قد خففت عن أصحاب الإيراد الصغير بطريقتين ، إحداهما أن يعفوا من قدر كبير من الضرائب المباشرة ، وخاصة ضريبة الأطيان والضريبة العامة على الإيراد ، والأخرى أن تعيد لهم الدولة فى صورة خدمات وإعانات فرق أسعار قدراً مما أخذته منهم بواسطة الضرائب غير المباشرة ، كرسوم الجمرك والإنتاج) . وقد كان سير أغلب البلاد التى سبقتنا فى هذا الطريق أبطأ من سيرنا ، لكن الزمن له حكمه ، وما كان هناك مفر من أن نعوض تأخرنا فى جباية الضرائب ، وليتنا عوضنا أيضاً تأخرنا فى طريقة صرف حصيلتها واستخدامها كلها للصالح العام .

فقد أصبحت الدولة المصرية تستقطع ما بين ربع الإيراد القومى وثلثه — كما سبقت الإشارة إليه — أو بعبارة قد تكون أصح ربع الإنتاج القومى أو ثلثه ، وهى نسبة مرتفعة لم تصل إليها البلاد المتقدمة والغنية إلا بعد زمن طويل وتدرج كبير فى زيادة الضرائب ؛ وأغلبها بلاد قد استكملت مقوماتها المادية (رغم ما أصاب بعضها من خراب ودمار فى الحروب) ، فأصبح لها فى مواصلاتها وأبنيتها العامة والخاصة ومختلف مرافقها العمرانية رأس مال كبير تعيش عليه ؛ بعكس بلد لم يزل فى بدء تطوره الاقتصادى والعمرانى الحديث ، وأمامه أن يجد الموارد اللازمة لاستكمال تلك المقومات المادية فوق ما يلزمه للاحتفاظ بمستوى معيشة مناسب ، فكيف به إذا كانت إيرادات الدولة قد وصلت إلى حد عال لن يمكن زيادته زيادة محسوسة بغير نهضة شاملة فى اقتصاديات البلد وأساليب إنتاجه وأنظمته المختلفة .

ومن المزعج أنه ، رغم ذلك القدر الكبير الذى تستولى عليه الدولة من الإيراد القومى ، أخذ العجز فى ميزانيتها يتكرر دون انقطاع فى السنوات الأخيرة . وقد استنفد بسرعة فى سد هذا العجز الاحتياطى الكبير الذى كان قد تكوّن فى العشرين سنة السابقة ، كما تستنفد الأرصدة الأسترلينية لسد بعض العجز فى الميزان التجارى . ودون التقيد بالمبدأ القديم القائل بأن تحتفظ الدولة باحتياطى مالى ، فما من شك فى أن استمرار العجز فى الميزانيات المتعاقبة ظاهرة غير مطمئنة ، يرجع آخر عهدنا بها إلى الربع الثالث من القرن الماضى ، وهى فترة امتازت بتكرار العجز فى ميزانية الدولة وكثرة استدانتها من الخارج .

أما الزيادة الضخمة فى المصروفات التى سبقت الزيادة المطردة فى الإيرادات ، فترجع إلى عدة عوامل فى المدة الأخيرة ، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة رئيسية : أولها زيادة حاجات السكان تبعاً لنمو عددهم وزيادة طلباتهم ، وثانيها بعض الظروف السياسية والاقتصادية الطارئة ، وثالثها سوء التصرف فى نواحيه المتعددة . ودون أن نقلل من أهمية هذا العامل الثالث (وسنعود إليه فى غير هذا الباب) ، ولا أن نتوقف هنا عند العامل الثانى (الذى يتصل بآثار الحرب العالمية وحرب فلسطين) ، نلحظ أن معظم الزيادة فى مصروفات الدولة يرجع إلى نمو السكان المطرد وحاجتهم المتزايدة إلى مختلف الخدمات العامة .

فقد حاولت مصر أن تعوّض فى ربع قرن ما أسفر عنه عهد الاحتلال من تأخر فى مرافقها الصحيـة والتعليمية والاجتماعيـة ، إلى جانب استكمال مقومات سيادتها الدولية ، كإنشاء التمثيل الخارجى وتعزيز القوة العسكرية . واقترن هذا الجهد بزيادة مطردة فى السكان ، مما جعل الدولة تنوء تحت حملهم ، ولا يكاد يلحق بتكاثر عددهم إنشاء المدارس والمستشفيات ولوازم التعمير فى المدن والقرى ؛ ويمتد أثر هذا التكاثر إلى جميع المصالح الأخرى ، فالمحاكم وملحقاتها فى زيادة مستمرة ، والإدارة تخلق مديريات ومراكز جديدة ، وحفظ الأمن يقتضى التوسع فى عدته ، وها هو ذا مبنى البرلمان يضيق بممثلى الأمة ولما يمض على تشييده جيل واحد .

وجاءت الحرب الأخيرة لتزيد من مصاعب الدولة ، فمن جهة زادت سرعة التطور فى أفكار الناس وطلباتهم من الحياة والمجتمع ، ومن جهة أخرى أوقفت كثيراً من أعمال الإنشاء والتعمير . ثم انتهت ومالية الدولة فى حال مرضية : فى الميزانية وفر وفى الخزانة احتياطى ، فتوسعنا فى أعمال الدولة دون كثير درس أو نظر إلى المستقبل ، وانزلقنا فى تيار البـذل والصرف فى الضرورى وغير الضرورى ، لـكن سرعان ما استُنفد الاحتياطى وانقلب الوفر إلى عجز ، وهو الوضع الجديد الذى يواجهنا الآن .

وتدل الدلائل على أن العجز سوف يستمر فى السنوات المقبلة ، رغم فك أزمة القطن الذى نرى بوادره الآن ، وأنه لن يمكن زيادة إيرادات الدولة زيادة حقيقية بدرجة كبيرة . فالضرائب غير المباشرة تمثـل إلى الآن الجزء الأكبر من إيرادات الخزانة ، ولا يظهر أنه يمكن رفع فئاتها كثيراً بغير ضرر على عامة السكان ؛ والضرائب المباشرة قد زيدت زيادة محسوسة ، ولا يظهر أن رفع فئاتها أكثر من هذا يأتى بمبالغ كبيرة يمكن التعويل عليها فى سـد عجز الميزانيات القادمة ، فضلا عن أنه يبطىء حركة الادخار اللازم لتنمية الطاقة الإنتاجية فى القطر . هذا إلى أن حصيلة جميع الضرائب لا بد أن تتأثر بالحال الاقتصادية العامة ، وهى على ما نعرفه الآن من كساد وعجز فى الميزان التجارى .

وعلاوة على هذا ، فإن نمو السكان مع ركود إنتاجهم سيصرف جل الإيراد القومى إلى سد تكاليف المعيشة ، بحيث لا يفيض منه كثير لتمويل الخزانة العامة ، وقد لاحظنا هـذه الظاهرة فى الميزان التجارى وسوف تتكرر فى ميزانية الدولة . وسينتهى تقسيم موارد القطر بين عدد متزايد من الناس ، إلى جانب أثر التصاعد فى الضريبة ، إلى ضغط عدد أصحاب الإيراد الـكبير الذين يعتمد عليهم فى تمويل الدولة والمشروعات الإنتاجية ، وزيادة أصحاب الإيراد الصغير الذين يصعب فرض ضرائب عليهم لقلة ما يفيض لديهم بعد سـد حاجاتهم الضرورية ، ولو سـداً جزئياً وناقصاً . ولا خروج من هذا المأزق الاقتصادى والمالى إلا بزيادة الإنتاج الاقتصادى ، فتزيد الموارد التى يتقاسمها السكان والتى تقاسمهم فيها الدولة .

وعلى هـذا تواجهنا ضرورة الحد من المصروفات بأية وسيلة ، مما يسبب للحكومات مشاكل لا حد لها . وطبيعى أن يبدأ الاقتصـاد فى أسهل ناحية ، ولو أنها مع الأسف أهم ناحية ، ألا وهى المشروعات الجديدة التى تؤدى إلى زيادة الإنتاج وتحسين المرافق العامة . وقد تمت موازنة المصروفات والإيرادات فى السنوات الأخيرة على

حساب المشروعات الإنشائية ، وعلى حساب تعطيل بعضها أثناء السنة المالية (سواء أكان ذلك لعجز الأداة أو بناء على تعليمات خاصة ترمى إلى تخفيف الضغط على الخزانة) ليخلق وفر يوازن به الحساب الختامى ، وما هـذا الوفر المزعوم فى الحقيقة إلا خسارة نحملها على المستقبل لضيق ماليتنا فى الحاضر .

ويبدو أن إيرادات الخزانة العامة فى السنوات القادمة سوف تعجز عن مواجهة تكاليف جميع الأعمال والمشروعات التى تحاول الدولة القيام بها الآن ، وسوف يصعب السير بجد فى كل من التسليح والتعليم والوقاية الصحية والعلاج الطبى ، وفى نشر مختلف المرافق الاجتماعية ، وفى إنشاء لوازم التقدم الاقتصادى ، من مشروعات رى وصرف ، وطرق ومواصلات ، وقوة كهربائية ، وغير هذا من شروط النهوض بالإنتاج الزراعى والصناعى .

وماذا يأتى بعد ضغط الباب الثالث ؟ أنخفض عدد الموظفين ، أم نتجه إلى الإعتمادات العسكرية أو إعتمادات التعليم والصحة ؟ أو تحاول وزارة المالية محاولة أخرى ، فتخفض جميع الاعتمادات بنسبة معينة ، ثم سرعان ماتضطر إلى أن تستثنى مصالح متعددة من هذا القرار . وكان اللازم أن يوضع برنامج لمواجهة الأزمة على أساس البحث الشامل والدرس العميق ، وتبـيّن دون خشية أو تردد الأولوية بين أعمال الدولة ، ويصارح الرأى العام بحقيقة الموقف فى الأمس واليوم والغد .

***

يمكننا الآن أن نجيب على السـؤال الذى وضعناه فى أول هذا الباب : هل تقدمت مصر اقتصادياً أم تأخرت ؟ تأخرت دون شك ، بمعنى أن نمو السكان سبق نمو الإنتاج ، فلم تزد الموارد التى يتقاسمونها بنسبة زيادتهم ، وقل نصيب كل منهم من هذا الإنتاج وتلك الموارد . ولسنا هنا بصدد توزيع الثروة القومية وإيرادها ، وما لهذا التوزيع من أثر فى إسعاد قليلين وشقاء كثيرين ، وهو موضوع على جانب من الأهمية يستدعى أن نقف عليه فصلا خاصاً ، لـكنا نريد أن نبرز تماماً أن الثروة القومية أضحت عاجزة عن أن تفى بحاجة الناس ، بصرف النظر عن توزيعها بينهم ، أو بافتراض توزيع متعادل تماماً .

وقد تتبعنا مختلف النتائج المترتبة على عـدم التوازن بين الموارد والسكان ، فشاهدناها فى هبوط مستوى المعيشة من حيث ضروريات الحياة (ولئن كان قد تقدم من حيث وعى الشعب وتنوع حاجاته وزيادة طلباته من المجتمع) ، ثم لاحظناها فى اختلال التجارة الخارجية ومالية الدولة . ومجمـل القول أن الإنتاج الاقتصادى لم يعد متناسباً مع حاجات الناس فى مصالحهم الخاصة ومصالحهم المشتركة ، فسواء أنظرنا إلى الميزانيات العائلية ، أو ميزانية الدولة ، أو ميزان التجارة الخارجية ، ظهر فى كل حالة عجز فى الدخل عن أن يواجه لوازم الصرف .

ورأينا فوق هذا أن ذلك العجز ، إلى جانب ما يسببه من نقص فى مستوى المعيشة العام ، يأتى بنقص أيضـاً فى الأعمال الإنشائية ، سواء أكانت متصلة بتحسين المرافق العامة أو متعلقة بتوسيع ميدان العمل فى الزراعة والصناعة ، وسواء أتمت بواسطة رؤوس المال الخاصة المدخرة لدى الأفراد ، أو الأموال العامة التى تستقطعها منهم الدولة . ونقص الأعمال الإنشائية يهدد مستقبلنا الوطنى ، لأن هذه الأعمال بالذات هى

وسيلتنا الوحيدة لرفع مستوى المعيشة ولإيجاد فائض يستخدم فى زيادة الطاقة الإنتاجية ، فهى حلقة مفرغة ، بدؤها ونهايتها فى عدم كفاية الموارد للسكان .

وظهر لنا أن هذا التطور بدأ فى الربع الأول من هذا القرن ، حيث أبطأ نمو الإنتاج فى سباقه مع نمو السكان ، واستمر فى ربعه الثانى ، حيث أخذ نمو السكان يسبق نمو الإنتاج . وما كان يصح أن نفاجأ بالأزمة ، والآن وقد أصبح لا سبيل إلى إنكارها ، لا يصح أن نظن أنها مؤقتة وأنها تحل بانفراج أزمة القطن مثلا وتحسن أسعاره . وإذن يمكن الجواب على سؤالنا الثانى : هل الأمة المصرية سائرة إلى الثروة أم إلى الفقر ؟ يبدو أنها سائرة إلى الفقر ، وإلى مضاعفة مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عليه .

ولسنا فى حاجة إلى تفصيل هـذه المصاعب أكثر مما سبقت الإشارة إليه ، فبعضها مادى ويمكن تقديره بدقة ، وبعضها الآخر معنوى لا يسهل تقديره بدقة ، ولو أنه واضح فى الروح السائدة فى البـلاد والأفكار المنتشرة فى المدن وفى القرى ، ويتجسم أحيـاناً فى أحـداث خطيرة — وإن كانت حتى الآن فردية أو محلية — نقرأ عنها فى الصحف أو نرى آثارها ماثلة أمامنا فى حريق ودمار . ونقرر دون تردد أن نهضتنا الوطنية الأكيدة — التى نعتز بها كل الاعتزاز — أصبحت فى خطر ، يهددها هبوط فى مستوى المعيشة ، مع ما يترتب عليه من نتائج فسيولوجية ومعنوية تضعف كيان الأمة ؛ وتوقف فى نشر المرافق العامة ، مع ما فى ذلك من خسارة وتأخر ؛ وركود فى الإنتاج هو كما قدمنا أصل الداء ونتيجته فى آن واحد .

وإنى أقدر خطورة ما أقرر . ولئن كنت أبعد الناس استسلاماً لموجة التشاؤم التى كانت قد عمت البلاد ، فأرى أن تفاؤلا لا يستند إلى أساس أخطر وأضر من مواجهة الحقيقـة ومصارحة الناس بها . فيحتم الواجب والمصلحة معاً ألا نغمض عيوننا عن تلك الحقيقة مهما تكن مرارتها وقسوتها ، وألاّ نتوكل على الله دون عمل جدى ، وإن الله مع العاملين . فلا نقول إن تلك التكهنات القاتمة لابد أن تتحقق مهما نعمل ، بل نقول إنها واقعة لا محالة إن لم نعمل ، إن بقينا فى غدنا كما كنا فى أمسنا نتخبط فى غير سير مرسوم ودون تواصل فى العمل والتنفيذ .

وقبل أن نحاول رسم هذا السير ووضع خططه ووسائله ، يجدر بنا أن نعرف إلى أى مدى كان يمكن أن نتجنب ذلك الاختـلال فى التوازن الأساسى بين الموارد والسكان ، وبأى قدر ترجع أحوالنا الحاضرة إلى أسـباب اقتصادية قاهرة لا حيلة لنا فيها ، أو إلى أسباب أخرى ثانوية كان يمكن معالجتها ، أو إلى افتقارنا إلى التصرف الحكيم والنظر إلى المستقبل ، وهى الأسئلة التى نحاول الجواب عليها فى الباب الآتى .

الباب الثانى

الأسباب

لا تختلف كثيراً أمراض المجتمع عن أمراض الأفراد ، فتبدأ العدوى فى الخفاء ، ولا تظهر أعراضها إلا بعد أن تتسرب فى الشرايين وتنتشر فى مختلف الأجزاء . وكما أن الداء لا يتمكن من جسم الإنسان إلا إذا ضعفت حيويته ومناعته ، كذلك لا يتمكن من المجتمع إلا عن طريق مواطن الضعف فيه ونواحى النقص . فالطبيب يجب أن يتناول بالعلاج اللازم مواطن الضعف فى جسم الإنسان ، ويد المصلح الاجتماعى والسياسى لابد أن تمتد إلى نواحى النقص فى المجتمع قبل أن يستطيع هذا أو ذاك أن يحارب العدوى ويستأصل الداء .

ولئن كان لأزمتنا الداخلية سبب أساسى هو تكاثر السكان وركود الإنتاج ، فلها أيضاً أسباب أخرى زادتها حدة وخطراً ، ودون معالجتها فى سرعة وحزم ، لن تحل الأزمة حلا مرضياً سليماً ولن نخلص من مأزقنا الوطنى خلاصاً حكيماً ومتزناً . فهناك ضعف فى بنياننا الاجتماعى ونقص فى تدبيرنا الاقتصادى ، فضلا عن عجز فى أداة التنفيذ كفيل وحده بأن يفسد أحكم سياسة ويثبط أخلص النيات ويضيع أنشط الجهود . ولن تكتمل لدينا صورة أحوالنا الحاضرة وتطورنا السابق واللاحق ، إن لم نستعرض مختلف أوجه الضعف والنقص والعجز التى أدت إلى تفاقم الداء واشتداد المرض .

١ — توزيع الثروة

يكاد كل من يعالج مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية — من كتاب وصحفيين وغيرهم — يقصر اهتمامه على توزيع الثروة ، مكرراً بعض الأرقام والإحصاءات المعروفة ، معلقاً على التفاوت بين الغنى والفقير ، بين كبار القوم وصغارهم ، مصوراً الغنى الذى يعيش فى قصره على الكماليات ومترحماً على الفقير الذى يموت لعدم حصوله على الضروريات ، مبيناً كيف أن العدالة فى التوزيع سوف تقضى على الفقر والجهل والمرض . وأصبحت هذه المسألة فى نظر العامة — وفى نظر بعض الخاصة والأجانب أيضاً — علتنا الأساسية ، التى إن عولجت أدت على الفور إلى حل أزمتنا الداخلية وبدء عهد رخاء عام ورفاهية ينعم بها الجميع .

وساعد هذا الاتجاه أن الكلام عن توزيع الثروة وسيلة ميسورة للدعاية من مختلف الأنواع ، وهو أيضاً سلاح تحت اليد للتشهير بمصر فى الخارج والنيل من حقوقها . وقد كثر اللغط والجدل حول هذا الموضوع ، حتى كاد الناس يفقدون فيه حكمهم السليم ونظرهم إلى الواقع ، ويرون فى كل شىء غير المساواة التامة الشاملة ظلماً لا يطاق . وامتد هذا النفور من أصحاب الجاه والمال إلى نفور من ممثلى النظام العام ، رجال الإدارة والسياسة ، وفى هذا خطر على كيان الدولة لا بد أن يحسب له حسابه .

على أن هـذه الدعاية ليست كلها مغرضة وذلك التشهير ليس كله كاذباً ، ومن صور التفاوت بين الفقر والغنى لدينا ما تثور له نفس عادلة ، ومن مظاهر الترف والبذخ — فى الشئون العامة والخاصة على السواء — ما يستنكره المصلح الاجتماعى ويرفضه المدبر الاقتصادى . ولئن كان الرأى العام يعبر عن ثورته وغضبه بأسلوب غير أسلوب المصلحين من المفكرين والمسئولين ، فهى على كل حال أسلوبه الخاصة ، وله فيها كل عذر ومبرر ، لأنه لم يشهد (قبل الأيام الأخيرة) محاولة جـدية لتقريب ذلك التفاوت ، والقضاء على أسباب الترف والبذخ .

وهناك دافع آخر قوى لشغل الرأى العام بهذه المسألة ، وهو ما يقال وما يكتب ، وما يشاع وما يعرف ، عن حوادث الجشع والرشوة والسرقة التى ارتكبها بعض الحكام وأتباعهم وبعض رجال الأعمال فى عهود مختلفة . وكثيراً ما كانت ثمار جهودهم الدنيئة ماثلة أمام أعين الناس ، وهم فى أمان وهدوء ، لا يُزعجون بتحقيق أو يُهدَّدون بمحاكمة ، بحيث أصبح جانب من الثروة موضع ريبة وشك دائماً ومثار حقـد وغضب فى نظر العامة ، مهما تكن طريقة الحصول عليه ، شريفة كانت أو غير شريفة . وليس هذا الوضع — الذى ينذر بحرب الطبقات المعروفة قديماً وحديثاً — مما يطمئن إليه السياسى المسئول الذى ينظر إلى مستقبل نهضتنا الوطنية .

ولا بد من وضع مشكلة توزيع الثروة فى نصابها الصحيح ، وبيان علاقاتهـا بمشاكلنا الأخرى ، وإيضاح أثرها فى أزمتنا الداخلية . وهى من الأهمية والخطورة بحيث يجب بحثها وتحليلها فى ضوء المصلحة العامة وحدها ، وبمعزل عن العاطفة والأفكار السطحية والأغراض الحزبية والطائفية ، وفى هدى مختلف الاعتبارات الاقتصادية والإنسانية ، والاجتماعية والسياسية ، التى توصل إلى حكم سـليم وعلاج يعود بالخير الأكبر على العدد الأكبر .

وطبيعى أن يكون توزيع الثروة الزراعية هو المقصود أولا فى نظر الرأى العام ، لأن الأرض الزراعية أهم مورد للثروة فى مصر ، ولأن الرغبة فى تملك أفدنتهـا أقرب شىء إلى قلب المصرى ، ولأن أهـل الريف والزراعة — وهم غالبيـة السكان — يعانون فقراً أشد ونقصاً أوضح من أهل المدن والصناعة . هـذا إلى أن الملكية الزراعية كانت رمز الجاه والسلطان ومصـدر النفوذ السياسى ، والتاريخ قديمه وحديثه مملوء بالصراع بين أصحاب « الإقطاعيات » وباقى طوائف الشعب ، وانتهى الصراع فى أغلب البلاد إلى القضاء على هذا السلطان وذلك النفوذ .

فمشكلة توزيع الثروة الزراعية فى مصر ذات وجهين ، أحدهما اقتصادى والآخر سياسى . فأما الأول ، فلسنا فى حاجة إلى التطويل فى شرحه ، وسبق لنا أن تناولناه بما يستحق من تحليل وتفصيل فى بحث « الإصلاح الزراعى » . وحسبنا أن نذكر هنا أسس المشكلة ، وهى أن الملكيات الكبيرة (الزائدة عن مائة فدان) تشغل نحو ٢٩ ٪ من جملة الزمام المزروع ، والمتوسطة (من عشرة إلى مائة فدان) نحو ٢٨ ٪ ، والصغيرة (من ثلاثة إلى عشرة) ٢٠ ٪ ، والضئيلة (أو القزميـة كما يقول البعض وهى الناقصة عن ثلاثة أفدنة) حوالى ٢٣ ٪ ، وهناك أكثر من مليونين من « الملاك » الزراعيين تقل « ملكيتهم » عن نصف فدان فى المتوسط .

وقد أسفر تطور هـذا التوزيع منذ نصف

قرن عن بقاء الملكيات الكبيرة دون تغيير تقريباً فى عددها ومساحتها ، وعن نقص فى الملكيات المتوسطة والصغيرة ، بينما زادت الملكيات الضئيلة زيادة كبيرة جداً . وإذا كان بقاء الملكيات الكبيرة يأتى ببعض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية ، فلا شك أن فى اطراد تفتت الأرض الزراعية إلى قطع متناهية فى الصغر ضرراً أبلغ وأشد . وما لم يوضع حد لهذا التيار فسوف يزداد سرعة فى السنوات القادمة ، بفعل نمو السكان وتقسيم الأرض فى المواريث ، فتندثر شيئاً فشيئاً الملكيات الصغيرة — وهى عماد النظام الاقتصادى والاجتماعى فى الريف — وتروح أجزاؤها لتزيد من تلك القطع الضئيلة التى تهبط بإنتاج الأرض وتحول دون ما يجب أن تحققه لأصحابها من استقلال اقتصادى وثبات اجتماعى .

ولا يقل توزيع الإيراد أهمية عن توزيع الملكية ، وعلاجه على كل حال أيسر تحقيقاً وأسرع تأثيراً . وأساسه أن صاحب الأرض يحصل على قدر من إيرادها غير متعادل مع دوره فى الإنتاج ، بينما يحصل من يفلحونها بالفعل على نصيب أقل مما يستحقونه ، وذلك لأن كثرة الناس الذين ليس أمامهم مورد رزق غير هذه الأرض تؤدى إلى انخفاض أجورهم وارتفاع إيجاراتهم . وينطبق هذا الوضع على نصف الزمام المزروع تقريباً ، الذى تشغله الملكيات الكبيرة والمتوسطة ، ولا ينطبق على النصف الآخر باعتباره مملوكا لمن يفلح أرضه بأيديه هو وأسرته .

ويهمنا أن نبين أثر توزيع الملكية والإيراد الزراعى فى أزمتنا الداخلية ، ويتلخص فى النقط الآتية : أولا ، زيادة هبوط مستوى المعيشة لدى المزارعين الذين يفلحون أرضاً غير مملوكة لهم ، على أن المقام لا يتسع لنا لاحتساب هذه الزيادة بالدقة ، ويمكن تقديرها بوجه عام بتقدير ما قد يوجد من فارق بين معيشة الأهالى فى بعض القرى وفى بعض العزب . وثانياً ، نقص الإنتاج فى جزء كبير من الزمام لتعذر إدخال الأساليب العلمية والعملية الحديثة فى زراعة المساحات الصغيرة ، مما يزيد إلى حد ما من أثر اختلال التوازن بين مساحة الأرض وعدد المزارعين . وثالثاً ، تضييق السوق الداخلية أمام منتجات الصناعة المحلية أكثر مما لو بقى فى أيدى العمال الزراعيين وصغار المستأجرين نصيب أكبر من إيراد الأرض .

ويتضح إذن أن توزيع الثروة الزراعية يؤثر دون شك فى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، لكنه أثر محدود بالنسبة إلى ضخامة الآثار المترتبة على اختلال التوازن بين السكان والموارد . ولا نرمى بهذا إلى أن نقلل من شأن الإصلاح الزراعى وننتقص من فائدته ، بل نؤمن منذ زمن طويل بأنه ضرورى كل الضرورة ، وأنه خطوة لا مفر من أن نخطوها للنهوض بأحوالنا الاقتصادية والاجتماعية ؛ لكنا نحذر من ذلك الخطأ الشائع والأمل العام بأن إعادة توزيع الثروة الزراعية ستحل أزمتنا ، وتحقق ذلك الرخاء العام الذى نصبو إليه جميعاً .

ويبدو أن بساطة هذه النظرية أدت إلى انتشارها لدى العامة والخاصة ، وخطرها فى أن تصور أزمتنا كأنها ميسورة الحل ببعض الإجراءات من النوع المحبب إلى الشعب دائماً . وليت أدواؤنا على هذه البساطة وليت دواؤها بهذه السهولة ، ومن المغالطة والتضليل أن نؤمل الناس بهذا . فالعلة الأساسية ليست فى التوزيع ،

بل فى قلة الموارد وكثرة السكان ، فى ذلك الاختلال الأساسى الذى يتمثل فى الريف فى ضيق الأرض وكثرة المزارعين . ومهما تكن طريقة التوزيع ، سواء أكانت متعادلة تماماً أم لا ، ومهما يكن نظام حيازة الأرض سواء أكانت ملكية فردية أو شيوعاً بين الناس لحساب الدولة ، فلن يغير هذا أو ذاك فى النقص الأساسى ، ولن يجعل الأرض تتسع من تلقاء نفسها أو تنتج أكثر من طاقتها ، ولا يقلل من عدد الذين يتزاحمون عليها لاستخراج قوتهم الضرورى .

غير أن الاعتبارات الاقتصادية ليست كل شىء فى مشكلة توزيع الثروة الزراعية ، بل للاعتبارات النفسانية والسياسية دخل كبير — كما سبقت الإشارة إليه — فى جعلها فى مقدمة مشاكلنا الداخلية . وقد أدى تطور الجيلين الأخيرين إلى أن يتجسم فى الأرض الزراعية أولا وبالذات ذلك التفاوت الكبير بين الغنى والفقير الذى لا يتفق مع مبدأ التعاون والتضامن بين أبناء الأمة الواحدة . ولو افترضنا جدلا أن الإصلاح الزراعى غير ضرورى من الوجهة الاقتصادية ، فيبقى ضرورياً مع ذلك من الوجهة السياسية والاجتماعية ، وبه تقدم الطبقة التى اشتركت فى الحكم مدة طويلة ، عربون حسن النية للشعب ، وتمحو سبباً هاماً من أسباب القلق الاجتماعى والاضطراب السياسى .

أما موارد الثروة الأخرى ، فلم يظهر لتوزيعها بعد أثر يذكر فى الضيق الاقتصادى ، ولم تصبح إلى الآن مثار نزاع طائفى أو سياسى واضح . ذلك أن الصناعة والتجارة والأعمال الحرة لدينا لا تجر وراءها آثار تاريخ طويل وذكرياته المرة أحياناً ، وأن مؤسساتها الكبرى قد أنشئت على أساليب حديثة وبعقلية عصرية ، وما كانت طبيعتها لتسمح بغير ذلك . وقد بدأت الحركة العمالية منذ جيلين أو أكثر ، وانتهى جهادها إلى أن نال العمال كثيراً من مطالبهم وتحسنت ظروفهم تحسناً واضحاً من حيث الأجور والمزايا وتشريعات العمل ، وخاصة إذا ما قورنت بحال بقية الأمة . ومع أن مجال التحسين لا يزال واسعاً ، فإن مشكلتهم لم تعد ملحة إذا قيست بمشكلة المزارعين مثلا أو صغار خدام الدولة . على أن هناك تيارات سياسية مختلفة ونزعات متطرفة أحياناً تتجاذب طائفة عمال الصناعة ، وكان هنا محل استعراضها ، لولا أنها تخرج عن حدود هذا البحث الصغير .

أما مظاهر الترف والبذخ غير اللائقة فى أمة تعانى مانعانى من متاعب ، والمثيرة بحق لشعور الغضب والحقد فى الرأى العام ، فقد انتهى وقتها بالعهد الجديد الذى أقبلنا عليه وبزيادة وطأة الضائقة الاقتصادية والضرائب . وقد أخذت الدولة فى معالجتها بزيادة الرسوم على الكماليات والتصاعد فى الاستقطاع من الإيراد ، وأعلنت عزمها على القضاء عليها فيما يخصها . ويبدو أن هذه المشكلة قد انتهت عملياً ، ولو بقيت آثار إهمالها السابق ماثلة فى الأذهان والقلوب .

٢ — تخبط السياسة

دون خطة واضحة ، مرسومة معالمها ومدروسة مراحلها وموفورة وسائلها ، ليس ثمت سياسة أو سياسى ، ولا تؤدى الدولة رسالتها وخدماتها ولا تنهض بمختلف أعبائها . وتخبط

الخطط يحول دون استغلال القوة الكامنة فى الأمة والثروة الكامنة فى البلد ، ويضيع وقتاً ومالا وجهداً لا يمكن بحال تعويضها فيما بعد . ولقد قصرت سياسة مصر منذ ربع قرن عن أن تحقق للأمة ما تصبو اليه من رخاء اقتصادى وتقدم اجتماعى ، فأتت بخسارة فى مادياتها وهبوط فى روحها المعنوية ، وبدأنا الآن نحس بفداحة هذه الخسارة ونشعر بخطر هذا الهبوط . فكان لهذا القصور أبعد الأثر فى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، ولا بد أن نحلل أسبابه ومظاهره ، ولو فى شىء من الاختصار :

١ — لم يكن هناك مجال لتخبط الخطط العامة قبل ١٩٢٣ ، لأن سياسة الإحتلال كادت تتجمد فى بعض الأسس القليلة والقديمة دون أن تساير العالم فى نهضته الاجتماعية ، فانحصرت أهدافها فى المحافظة على الأمن والنظام والعدالة الإدارية ، وفى تنشيط الزراعة وتثبيط الصناعة ، وفى الضغط على مصروفات الدولة . وقد نجحت دون شك فى تحقيق هذه الأهداف ، شأنها فى هذا شأن كل سياسة واضحة وثابتة . ولما أطلقت يد مصر فى تدبير شئونها الداخلية ، كان أول همها أن تعوض ركود الإحتلال ، فتسرع الخطى فى التعليم ومحو الأمية والصحة وعلاج الأمراض ، ونشر المرافق والخدمات الاجتماعية التى يتمثل فيها الفارق بين شعب متقدم وآخر متأخر ، بين أمة موفورة العزة والكرامة وأخرى لا تزال فى بدء الطريق الشاق الذى يوصل إلى الرقى والرفاهية .

هذا إلى أن شدة الإقتصاد فى نفقات الدولة أثناء الإحتلال ، مع العناية بزيادة الإنتاج الزراعى وبسط المساحة المزروعة ، قد أدت إلى رواج مالية الدولة ومتانة الحالة المالية . مما أخفى الاختلال الكامن بين الموارد والسكان ، وأوجد خيالا بأن مصر بلد غنية ، وأنه لم يبق أمامها إلا أن تصرف ما لديها من موارد وفيرة لتحقق النهضة المرجوة . ولم يساورنا الشك أول الأمر فى أن تلك الموارد قد لا تكفى للقيام بكل ما نحتاج من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية ، ومشروعات إقتصادية وعمرانية وعسكرية ، وفى أنها سوف تتضاءل شيئاً فشيئاً عند ما تقسم على عدد متزايد من الناس .

وبهذا برزت الشئون الاجتماعية فى مقدمة واجبات الدولة ، واختفت إلى حد ما الناحية الاقتصادية ، فوجه معظم الجهد والمال نحو النهوض بالمرافق الاجتماعية ، أو بعبارة أخرى نحو الإنفاق قبل الإنتاج . فلم تنل المرافق الاقتصادية من موارد الدولة وعناية الحكومات ما تستحقه ، ولا شك أن هذا الاتجاه — الذى كان له عذره التاريخى كما بيّنا — ساعد كثيراً على بقاء ميدان العمل والإنتاج ضيقاً وناقصاً عن أن يقابل نمو السكان . بل وأكثر من ذلك ، كان له أثره المحقق فى أن الأمة لم تجن من خدماتها الاجتماعية الثمرة المرجوة ، لأنها لم تتقدم التقدم الاقتصادى الذى يمكنها من الإفادة الكاملة من تلك الخدمات ، وفى الفقر ونقص الغذاء ما يحول دون نجاح التعليم والصحة ، وفى مصير مشروعات محو الأمية والأمراض المتوطنة أوضح دليل على ذلك .

وحسبنا مثل الطرق لنبين نتيجة التأخر فى المرافق الاقتصادية . فلا تزال الطرق العامة فى مصر — الآن فى النصف الثانى من القرن العشرين — ناقصة فى كمها وطولها ورديئة فى

نوعها إلى درجة تدعو إلى منتهى الدهشة، وخاصة أن إنشاء الطرق ليس عملا فنياً دقيقاً ، ولا يحتاج إلى آلات معقدة ومعدات ثمينة ، ولا يثقل ميزاننا التجارى لأن مواده الأولية ، كالحجر والأسفلت والأسمنت ، يتوافر إنتاجها محلياً . وأغلب طرقنا غير مرصوف ، والمرصوف منها ردىء ومتعب ، ولا يقارن فى شىء بطرق فلسطين ولبنان وسوريا ، بصرف النظر عن طرق أوربا أو أمريكا . ومن المخجل حقاً أن السفر بالسيارة من العاصمة إلى أسوان عبر مدن الصعيد لا يزال أمراً شاقاً للغاية ، وإن نقصت المسافة عن ألف كيلو متر ، كلها فى الأرض المعمورة .

ويأتى هذا التأخر بأضرار وخسارة تساوى أضعاف أضعاف ما كان ينفق فى إنشاء شبكة مناسبة من الطرق الرئيسية والفرعية . فيعطل حركة العمران فى الريف ويساعد على اعتبار القرى منفى للموظفين فى المشروعات الاجتماعية والنواحى الإدارية ، ويزيد من تكاليف الإنتاج الزراعى والصناعى كما يزيد من ثمن منتجاته على المستهلكين ، ويعطل حركة التجارة والتبادل الاقتصادى ، ويكلف البلاد فى قطع غيار وسرعة استهلاك السيارات والإطارات مبالغ ما أحوجها إلى توفيرها . وفوق هذا ، يرهق الجمهور ويتعبه ويعطل مصالحه ، كما يؤدى إلى إصابته بكثير من الحوادث التى ترجع إلى طرق لا تتحمل مروراً كثيراً ولا تتسع لسيارات النقل الكبيرة . كل هذه أمور ما كان يصح أن تغيب عن المسئولين ، وفى إغفالها إغفال لأبسط القواعد الاقتصادية ، أمور عرفتها البلاد الأخرى منذ زمن طويل ، فلها الآن من طرقها رأس مال هام يعود عليها بأعظم الفوائد اقتصادياً واجتماعياً .

٢ — وقد تلونت نظرتنا إلى النهضة الاقتصادية بأثر آخر لتاريخنا السابق ، ألا وهو ذلك الخوف من الأجانب ومالهم الذى ورثناه فيما يبدو من أيام الامتيازات والاحتلال . وقد عانت مصر من الامتيازات الأجنبية ، القانونية منها المعتمدة على معاهدات قديمة ، والسياسية المعتمدة على القوة والغصب ، كثيراً من الأضرار ، وكثيراً ما أهينت بها كرامتها فى الوقت الذى أسىء فيه إلى مصالحها . وربما كان طبيعياً أن يترب فينا ذلك الخوف من الأجانب ومالهم وهذا الشك فى نواياهم وإخلاصهم ، رغم أنهم لم يكونوا كلهم غاصبين وسيئى النية ، بل كثيراً ما خدم مصر أنفار منهم بنفس الإخلاص الذى كانت تنتظره من أبنائها الصميمين .

لكنه كان غير طبيعى أن نحتفظ بذلك الخوف بعد استكمال سيادتنا الداخلية ، دون أن ندرك أن حريتنا الجديدة فى تصريف شئوننا الاقتصادية والمالية هى بالذات التى لم تترك لهذا الخوف سبباً ولا سنداً . فضيقنا المجال أمام النشاط الأجنبى ما وجدنا إلى ذلك سبيلا فى تشريعات مختلفة وتعليمات إدارية بل وفى معاملة شخصية ، وعملنا طاقتنا على أن نخرج الأجنبى من البلاد ليهجرها إلى حيث يريد . ولا بد من أن نتخلص من تلك العقلية العقيمة — وهى أشبه بمركب النقص الذى يصيب بعض الأفراد — ما دامت السلطة الآن فى أيدينا وما دمنا لا نخشى من الأجانب نفوذاً أو تدخلا غير مشروع ، ولا وضعاً أو امتيازاً لا نوافق عليه .

ومراقبة النشاط الأجنبى ضرورية بلا شك ، وحماية المصالح الوطنية ضرورية أيضاً ، وما من بلد لم ينظم هذه وتلك بما تقتضيه ظروفه الخاصة ،

لكن الفرق بعيد بين التنظيم اللازم وبين التضييق المقصود وغير المقصود . وفى الواقع كان لهذا الاتجاه شأن كبير فى ركود حركة التصنيع والنشاط الاقتصادى بوجه عام ، فقد كادت مصر تنكمش على مواردها الخاصة فى الوقت الذى كانت فيه أحوج ما يكون إلى التمويل الأجنبى والخبرة الأجنبية لزيادة طاقتها الإنتاجية وإفساح ميدان العمل أمام نمو السكان .

٣ — وربما كان طبيعياً أيضاً أن تمتد هذه العقلية إلى الشركات الوطنية ، فأصبحت هى الأخرى محل شك وريبة وخوف . صحيح أنه بدا من بعض المؤسسات نزعة إلى الجشع وإهمال صالح المستهلكين ، لكن الأمر هنا أيضاً أمر تنظيم ورقابة تحول دون تلك المساوىء ، لا تضييق المجال أمام المشروعات الإنتاجية وتثبيط همة القائمين عليها . ويجب أن يدرك الكل أن أجل خدمة تقدم للأمة فى أزمتها ، إنما هى زيادة الإنتاج وإفساح ميدان العمل ، واستخدام جميع ما لدينا من وسائل تشريعية وإدارية ومالية فى سبيل تسهيل المشروعات الإنتاجية وتشجيع المقدمين عليها .

٤ — وأصيبت الشئون الاقتصادية والاجتماعية بنقص فى التوجيه والتصميم مع تعديل وتبديل لا ينقطعان ، فعولج أهم المشاكل الوطنية وأبعدها أثراً فى مصير الأمة طوال ربع القرن الماضى فى جو من الأزمات السياسية والمساومات الحزبية لم يترك مجالا للبحث والروية ولا فرصة لمتابعة الجهد ومواصلة التنفيذ . ويرجع ارتجال السياسة وعدم استقرارها من جهة إلى كثرة الوزارات التى تعاقبت على الحكم ، ومن جهة أخرى إلى افتقارنا لخطط ثابتة ، مستمدة من طبيعة مشاكلنا ومعتمدة على تعرف وسائلنا ، كان يمكن متابعتها رغم تلك التقلبات الوزارية المتلاحقة .

وأحوج الأمور إلى الاستقرار والثبات كان أكثرها تغييراً وتعديلا على توالى السنين ، وكيف يستساغ التخبط المستمر فى التعليم مثلا ، وهو بطبيعته لا يأتى بثمرته إلا بعد زمن طويل ، وكم عدل وبدل فى أنظمته ، فما كاد وزير جديد يجلس فى كرسى المعارف دون أن يعيد النظر فى سياسة سلفه ، وقد تغير وزير المعارف نحو ٣٥ مرة منذ بدء الحياة البرلمانية . وكيف ندهش بعد ذلك إذا بدت ثمرة التعليم هزيلة وغير متناسبة مع ما أنفق عليه من وقت ومال وجهد .

وكم عدل وبدل فى شئون الموظفين ، وكم أصدرنا من كادرات عامة وكادرات خاصة ، وكم تفننا فى الإنصاف والتيسير والتنسيق وغيرها من الابتكارات التى يضل فيها العقل وينفد الصبر . وكان اللازم أن نعمل على تبسيط مشكلتهم شيئاً فشيئاً ، وتوحيدها قدر الإمكان توطئة للحل الكامل الذى لابد منه والخطة الثابتة التى بدونها لن تستقر الأداة الحكومية ؛ لكنا عملنا على عكس هذا ، فعقدناها وضخمناها بحيث كادت تصبح فى نظر المسئولين داء مستعصياً لا سبيل إلى معالجته .

وكم تدخلنا فى الشئون الاقتصادية والمالية ، فبنينا تدخلنا على معلومات ناقصة وتقديرات خاطئة ؛ وكم لعبنا مثلا بسوق القطن دون بحث وروية ، فكانت الخسارة فادحة على الاقتصاد الوطنى . وبعد أن ظهرت نتيجة هذه التصرفات فى عدم تصريف المحصول وإعراض المستوردين عنه ، كيف يستساغ أن نقول إن هناك «مؤامرة» ضد القطن المصرى ، ونحن أول المتآمرين عليه ،

حسنت نيتنا أم لا ؟ حقيقة يجب أن نبلغ سن الرشد فى سياستنا ، وندرك خطورة تصرفاتنا ونقدر نتائجها قبل أن نقدم عليها .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لو اتسع لها المقام ، وأمرها على كل حال معروف ولم يعد محل إنكار أو مناقشة . واستمرار الارتجال والتخبط فى إدارة الشئون العامة إنما حال بين الأمة واستغلال قواتها واستثمار مواردها كاملة ، وأضاع عليها كثيراً من الفرص السانحة والأموال الطيبة والوقت الثمين والجهد والحماس ، وأدى بغير شك إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الاختلال بين الموارد والسكان . فالخسارة خطيرة ، وخاصة فى أمة تعانى مثل ما نعانى من نقص فى الإنتاج ونمو مطرد فى السكان .

٥ — ورغم كثرة أعباء الدولة ونقص مواردها ، فإنها دأبت منذ بدء الحياة البرلمانية على الإسراف فى أعمالها والتبذير فى تصرفاتها ، كأن القائمين عليها يجهلون أن مصر بلد فقير يجب أن يقتصد القرش قبل الجنيه كما يقال ، وخاصة فى الأموال العامة ، أو كأنهم يفقدون حكمهم السليم عندما يلفظون بالآلاف والملايين ويتصرفون فيها ، أو كأنما تعوزهم النظرة الشاملة التى تستوعب ميزانية الدولة وتميز بين الأهم والمهم ، بين المنتج وغير المنتج ، بين الضرورى والكمالى .

ومن بين مئات الأمثلة التى يمكن كل قارىء أن يستذكرها من تجربته أو مشاهداته الخاصة ، لا نظن أن ثمت مثلا أوضح من أن يتقدم وزير الأشغال إلى البرلمان بطلب الاعتمادات اللازمة لإنشاء مستعمرات لمكاتب الرى وموظفيه فى بعض المناطق ، فتكون المساحة المطلوبة — فيما أذكر — ٣٥ فداناً لمستعمرة أسيوط و٦٠ فداناً لمستعمرة إسنا ، بل و١٧٠ فداناً لمستعمرة قنا ، على أن تنزع هذه المساحات من أجود الأطيان الزراعية المجاورة لتلك المدن وأن يكون الفضاء الفاصل بين المبانى مائة متر ! حقيقة يصعب على المرء أن يتصور هذا الإنكار التام لأبسط قواعد التصرف العادى والتدبير السليم ، أو ذلك الإهمال المقصود لكل معانى الاقتصاد والاعتدال التى تجب مراعاتها فى الأزمة الخطيرة التى تجتازها البلاد .

وتقام قرية بدمنهور شبرا شمال القاهرة بها ١٦٠ منزلا جديداً لبعض الأهالى الذين تهدم منازلهم فى تلك الناحية لمشروع من مشروعات التجميل ، فلا يسع القائمين على هذا العمل إلا أن يكلفوه نحو ثلاثمائة ألف جنيه من أموال دافعى الضرائب . ويوضع تصميم لتوسيع بعض الطرق العامة ، مثل طريق القاهرة إلى حلوان ، أو طريق المنصورية بحرى الأهرام ، أو مدخل القناطر الخيرية ، فبدل أن نوسعها من ٦ أو ٨ أمتار إلى ١٢ متراً أو ١٦ مثلا ، بل عشرين إذا شئنا أن نتغالى بعض الشىء ، لا يسع الوزير المختص إلا أن يجعل عرضها أربعين متراً ! ويدافع عن رأيه قائلا إنه ينظر إلى المستقبل فيعمل لمائة عام ؛ وما هى فائدة هذا النوع من النظر إلى المستقبل إذا عجزت موارد الخزانة عن متابعة هذا العمل بعد الشروع فيه ؟

وكم يصرف مثلا فى بعض أحياء القاهرة ، فى إنشاء ميادين فسيحة وطرق واسعة وتماثيل كبيرة ؛ ولو كانت العاصمة قد استكملت مرافقها الضرورية ، ما كان يثير هذا العمل انتقاداً أو معارضة ، ولو كانت خزانة الدولة مليئة لأمكن تحقيق الكمالى والضرورى فى آن واحد . أما أن تفتقر بعض الأحياء الأخرى إلى المجارى

وتُختنق بحاراتها وأزقتها ، وأن تسوء حالة الأبنية الأثرية والتحف المعمارية التى هى فخر القاهرة وتراثها الجليل ، وتصرف مئات الآلاف فى أعمال كمالية كان يمكن إرجاؤها بغير ضرر ، فهذا هو عين التناقض والإسراف ، والتصرف غير الحكيم فى الأموال العامة .

ويطول الحديث فى مختلف مظاهر البذخ فى المشروعات والمنشآت ، فى الولائم والاحتفالات ، فى المؤتمرات والاجتماعات ، وغيرها وغيرها مما كان مثار تعليق مستمر وانتقاد صريح فى التقارير الرسمية ، وأعمدة الصحف والمجلات ، وأحاديث العامة والخاصة . وقد « استوى » الموضوع كما يقال وانتهى زمن هذا الإسراف ؛ لأن الناس — أو بعضهم على الأقل — فهموا ضرره وخطره ، ولأن موارد الخزانة لم تعد تتحمله بحال . أما ما ضاع فى سبيله من مال وفرص ، فلا يعوّض ، بل يروح ليضخم الخسائر التى أصابت « شركة الوطن » من جراء تخبط الخطط لدى « مجالس إدارتها » المتعاقبة .

٣ — عجز أداة التنفيذ

والنقص فى التوجيه يقابله نقص فى التنفيذ ، واقترن تخبط الخطط بعجز فى العمل وهبوط مطرد فى إنتاج الأداة الحكومية . ولهذا الهبوط أسباب معروفة وأعذار ربما كانت مقبولة فى بدء عهد الاستقلال : فقد تسلمنا من عهد الاحتلال أداة منفذة فى حالة جيدة ، إلا أنها كانت صغيرة ومحدودة فى دائرة أعمالها ، فلما أقدمنا على المشروعات العمرانية والمرافق الاجتماعية (التى كانت قد تأخرت أثناء الاحتلال كما سبقت الإشارة إليه) ، إقتضى ذلك توسعاً سريعاً فى تلك الأداة ، فتعددت الإدارات والمصالح وكثر فيها الموظفون والمنفذون ، مما أدى إلى هبوط فى نظامها وإنتاجها .

كان هذا طبيعياً ومنتظراً ، وكان لا بد من فترة نعيد فيها تنظيم الأداة المنفذة لكى تواجه الزيادة الكبيرة فى أعبائها وأعمالها . على أنه لم يكن طبيعياً أن يمر أكثر من ربع قرن دون أن نحاول محاولة واحدة جدية لتنظيم الوزارات والمصالح طبقاً لمقتضيات النهضة الوطنية . فتركت الحكومات تلك النظم واللوائح البالية — التى ترجع فى معظمها إلى بدء عهد الاحتلال — دون أن تصلحها وتجددها ، فوقف نظامنا الإدارى جامداً أمام سير الحياة وتطور الأمة ، وتغير طرائق العمل ووسائل الإنتاج . وأضيفت إليه وزارات وإدارات ، ومصالح وأقسام ، وكلها يقوم على نفس الأسس العتيقة ، فزاد الجهاز الإدارى ضعفاً كلما ازداد حجما ، وتضاعف عجزه كلما تضاعفت أعباؤه .

وكان تناقضاً واضحاً أن تقدم الأمة على حياة مستقلة ، قوامها السياسى دستور مستمدة أحكامه من أحدث الدساتير البرلمانية ، وقوامها الإدارى نظام قديم وضع لزمن آخر وأهداف بعيدة كل البعد عن أهداف النهضة الوطنية . فلم تقو أداة التنفيذ على مسايرة الحياة البرلمانية ، ووجد فيها محترفو السياسة باباً مفتوحاً على مصراعيه للتدخل المستمر والإفساد لأغراض شخصية أو عائلية أو حزبية . وما من شك فى أن ضعف أداة التنفيذ ساعد على ما صادفنا من متاعب واضطراب فى

سياستنا ، وأن تاريخنا فى ربع القرن الماضى كان يختلف كثيراً لو أن الدستور السياسى صاحبه دستور آخر إدارى مطابق لمقتضياته وأهدافه .

١ — وقد انتهت الأداة الحكومية إلى درجة من الانحلال والتفكك تعالت ضدها الشكوى من جميع النواحى ، فأصبحت إجراءات الحكومة مضرب المثل فى بطئها وتعقدها ، وكذلك مشروعاتها فى نقصها وكثرة تكاليفها ، وكذلك أيضاً خدماتها فى إرهاق المنتفعين بها . ولسنا بصدد استعراض جميع أوجه النقص فى التنفيذ ، وسبق لى أن درسته بما يلزم من تحليل وتفصيل (بالاشتراك مع الدكتور ابراهيم يومى مدكور فى بحث « الأداة الحكومية ») ؛ وحسبنا هنا أن نوضح بوجه خاص أثر هذا النقص فى أزمتنا الاقتصادية والاجتماعية ، ونبرز ما يشير اليه تطور الماضى من خطر على كيان الدولة ومصير الأمة إذا لم تعالج المشكلة الإدارية بما تقتضيه من قوة وحزم .

والنتيجة هنا أيضاً هى ضياع كثير من إمكانيات الأمة هباء ، وإنفاق كثير من الوقت والمال والجهد فى غير ما فائدة أو جدوى . فأما الوقت فلا يكاد مشروع حكومى يتم فى المواعيد المنتظرة أو المعقولة ، بل يبطىء العمل فيه ويطول تنفيذه رغم شكاوى المنتفعين وصيحات الجرائد . وقد أصبح الجهاز الإدارى أشبه بالسلحفاة الضخمة التى لا يمكن تنشيط سيرها ولا تحريكها تحت جمود غطائها . وهكذا يتطلب تنفيذ أعمال الحكومة أضعاف الزمن الذى تنفقه البلاد النشطة التى عرفت قيمة الوقت وفهمت ضرورة اقتصاده وعدم الإسراف فيه .

وما المال ، ففى هذا البطء ذاته زيادة فى التكاليف ، لأنه يشغل إدارات كبيرة فى أعمال محدودة يمكنها أن تتمها فى سرعة لو نظمت طرائق العمل وأصلحت أساليب الإدارة . على أن ضياع المال لا يقتصر على بطء العمل ، بل فى تعقد الإجراءات الحكومية وكثرة الموظفين والمراتب الإدارية مع شدة التركيز ما يزيد من تكاليف الإنتاج الحكومى زيادة كانت تؤدى إلى إفلاس سريع لو أدير مصنع أو مزرعة بهذه الطريقة .

وأما الجهد ، فيؤدى البطء والتعقيد وعدم تنظيم العمل إلى مضاعفة الجهود اللازمة لإتمام أبسط الإجراءات وتنفيذ أى مشروع أو تدبير . وكثيراً ما يقوم الوزراء والموظفون بعمل مضن ، لكن إنتاجهم الحقيقى لا يكاد يذكر إلى جانب ما كانوا ينتجونه لو نظمت الإدارة على الأسس المنطقية والواقعية التى تعتمد عليها فى البلاد المتقدمة . وسرعان ما تنفد همتهم وتفتر عزيمتهم ويثبط نشاطهم ، دون أن يؤدوا إلى الأمة الخدمات التى يحق لها أن تنتظرها منهم .

ويمتد ضياع الوقت والجهد إلى جمهور المنتفعين بالخدمات الحكومية : فلا يتم لديهم أبسط الإجراءات الإدارية بغير زيارات متكررة ورجوات مستمرة ، و « نرفزة وفوران دم » ما كان أغناهم عنها ؛ وكم تتعطل مصالح الأفراد والمؤسسات فى « الجرى وراء الأوراق » ؛ وكم تبطىء حركة الأعمال الأهلية والإنتاج الاقتصادى من جراء بطء الإجراءات وتعقدها ، وكثرة الإدارات المختصة بعمل واحد ، وكثرة الموظفين الذين يجب الحصول على « تأشيرة » منهم ؛ وكم تضيع فرص من جراء طول الإجراءات اللازمة للحصول على إذن أو رخصة أو أى حق من حقوق الأفراد على الدولة .

٢ — ويزيد من خطر هذا البطء والتعقيد أن الدولة أصبحت تتدخل فى جميع الشئون وجميع الأعمال ، ولا يكاد الفرد يخطو خطوة واحدة فى حياته وعمله دون أن يكون للدولة نظر فيها . ولا بد من هـذا التدخل للمراقبة والتوجيه ، والمحافظة على حقوق المجتمع وحقوق الناس ومنع الاعتداء عليها ، لـكن المصالح والإدارات يجب أن تراعى مقتضيات الأعمال الحرة فى السرعة والتبسيط ، لا أن تثبط النشاط الاقتصادى وتعرقل حركة الإنتاج والتبادل بالبطء والتعقيد وكثرة الإجراءات وطولها .

ولا شك أن المنتجين والتجار فى مصر — مصريين كانوا أو أجانب — يعانون متاعب من هذه الناحية ومصاعب أكثر من المنتجين والتجار فى معظم البلاد الأخرى مما يضيع علينا وقتاً يستخدمه غيرنا خير استخدام وفرصاً يغتنمها غيرنا وكنا نحن أولى بها . والميدان الاقتصادى ميدان منافسة وكفاح لا يعرف مهادنة أو تراخياً ، فـكيف يستساغ أن يحرم الاقتصاد الوطنى من ميزات السرعة والتبسيط التى ينعم بها اقتصاد البلاد الأخرى ؟ وليس الأمر هنا أيضـاً أمر تخلص من القيود اللازمة وتحرير من المراقبة الضرورية ، بقدر ما هو التخلص من البطء والتعقيد والتحرير من القيود والإجراءات التى تضر بدل أن تفيد .

وليت هذه الإجراءات المطولة والتأشيرات المتسلسلة تضمن تطبيق القانون واحترام التعليمات وتنفيذ الخطط المرسومة ، فنقول إن فى هذا ما يعوض شيئاً من أضرار البطء والتعقيد . لـكن الواقع على عكس ذلك ، ولقد أضحى أوضح مظهر لعجز أداة التنفيذ ضعفها فى تطبيق القوانين وتنفيذ قراراتها على الجميع . وعلاوة على ذلك ، أصبح الاعتقاد شائعاً لدى الجمهور بأن ما من قانون لا يمكن التهرب منه ولا قرار يتعذر التحايل فيه ، وفى هـذا خطر محقق على كيان الدولة ؛ وللجمهور بعض العذر دون شك فى اعتقاده ، واستثناء واحد يمحى فى نظر الناس مئات الأحوال التى يحترم فيها القانون ، وخاصة إذا جاء الاستثناء لصالح صاحب سلطة أو محسوبية أو مال وفير .

٣ — وهنا يسوقنا الحديث إلى موضوع مخجل ، كنا نود أن نمر به فى صمت ، لولا أنه عامل هام من عوامل ارتباك الشئون العامة وعجز أداة التنفيذ ، وهو موضوع السرقة والرشوة والاتجار بالنفوذ والوساطة فى شتى أعمال الدولة ، من أعظمها شأناً إلى أصغرها . على أننا لن نعرض أمثلة من هذا الفساد الذى انتشر انتشاراً مرعباً فى أداة الحكم ، ونظرة إلى الجرائد فى أى يوم تكشف من صوره المختلفة الشىء الـكثير ، فضلا عما يرد منها فى التقارير الرسمية وتصريحات المسئولين .

وهنا نقطة لا بد من وضعها فى نصابها الصحيح : فيقال إن فى الاعتراف بهذا الفساد وكثرة التعليق عليه تصويراً لبلادنا بصورة تسىء إليها إساءة بالغة ، وإن المصلحة تقضى بأن نستره ونكتمه لـكى نقفل الباب على تلك الدعاية المضرة بدل أن نمونها ونشجعها بأنفسنا . وليست هذه الدعوى أكثر من خطأ وسـوء تقدير لدى المستقيمين والصالحين فى معاملاتهم الخاصة والعامة ، لـكنها تضليل مقصود إذا صدرت من المشتركين فى نشر الفساد والمسئولين عنه ، والمستفيدين بالسرقة والرشوة والاتجار بالنفوذ .

والحقيقة أن ستر العورات وكتم الفضائح فى

الشئون العامة يضر أكثر مما يفيد ، لأنه يحول دون كل رقابة فعالة ومعاقبة جدية . والجراثيم تربى فى الظلام لا فى ضوء الشمس ، وإذا تسربت إلى المجتمع ، فلا سبيل إلى استئصالها إذا أخفيت وأنكرت ، بل يجب أن تعرف وتناقش لتثير الغضب والاستنكار الواجبين على مجتمع محتفظ بحكمه سليما ووعيه حياً .

ثم لنفكر قليلا : على من نخفى هذا الفساد الشائع ؟ أعلى أهل البلاد ، وهم العالمون بما يجرى ؛ وإن نقصهم بعض الوقائع والتفاصيل ، ذهبوا إلى تأويلات قد تضخم الأحداث وتبالغ فيها ، فالأولى أن يقفوا على الحقيقة كاملة ؛ أم على البلاد الأخرى ، وهى العليمة بأحوالنا وظروفنا ؟ وليس عيباً أن نعترف بضعف أو نقص ، وهناك شعوب أخرى كثيرة تقاسى أنواعاً مما نقاسيه ولا تستطيع أن ترمينا بما هى واقعة فيه ، لكن العيب كل العيب أن نكتمه ونستره ولا نحاول علاجه كما يحاول الآخرون . والذين يريدون أن يخدعوا الغير بإنكار فضائح معروفة وظاهرة ، إنما يخدعون أنفسهم ويسيئون إلى الوطن .

فليست الدعاية السيئة فى الاعتراف بالداء المخجل والعمل على علاجه ، وكم تقوى النظم الأمريكية فى أعين الناس عندما تكشف لجان التحقيق عن فضائح خطيرة فتعلنها على الملأ فى كل تفاصيلها ، وكم تكسب النظم الانجليزية احتراماً وثقة عندما يرغم وزراء على الاستقالة لأسباب كنا نرى فيها هفوات لا تستحق التعليق . لكن الدعاية السيئة هى فى إنكار الفساد وإهماله ، وأساءت إلينا أعظم إساءة ، لأنها أضعفت صداقة أشخاص وبلاد نحن فى أمس الحاجة إليها فى قضيتنا السياسية ، وأفقدتنا ثقتهم بنظمنا الإدارية والمالية وما كان أحوجنا إليها فى أزمتنا الاقتصادية .

وفى الواقع لا تفهم دعوة الستر والكتمان إلا ممن تشاءم ويئس من الإصلاح . وما أكثر المواطنين الذين يظنون أن الأمة قد تعودت هذا الفساد ، وألفته بحيث لا ينتظر من خاصتها أن يعالجوه ولا من عامتها أن يرغموهم على معالجته ، ويعتقدون أنه أصبح أشبه بالأمراض المتوطنة أو العاهات المستديمة التى لا سبيل إلى التخلص منها . وإن كنت من بين هؤلاء اليائسين ، لما أقدمت على وضع هذا البحث ، ولوفرت ما يتطلبه من تعب وعناء ؛ لكنى أرى بالعكس أن الإصلاح فى مقدورنا ووسائله فى متناولنا ، وأن أول خطوة فى سبيله هى الصراحة التامة فى تصوير الداء وتشخيصه .

وبعد ، فقد سطرت هذه الأسطر قبيل الحركة المباركة الأخيرة ، ولم أشأ أن أحذفها ولا أن أغير فيها شيئاً ، وإن بدت الآن أشبه بالمرافعة بعد كسب القضية . والأمل معقود على أن العهد الجديد سيقوى ويصابر على أن يكنس مفاسد الماضى من جميع حجر البيت ويعيد فرشه من جديد ، ويؤهل الأداة الحكومية لأن تنهض بالأعباء الضخمة الملقاة على عاتقها فى هذه المرحلة الخطيرة .

* * *

وواضح من تطور ربع القرن الأخير أن نقص التوجيه وعجز التنفيذ لعبا دوراً كبيراً فى زيادة الاختلال بين الموارد والسكان ، وفى انتشار الفقر مع التفاوت الكبير فى الثروات . فلم تمكن الأمة من استغلال إمكانياتها كاملة واستثمار مواردها جميعاً رغم قلتها ، وتعقدت مشاكل اجتماعية كانت بسيطة الحل لو عولجت فى حينها ،

وخلقت أخرى جديدة وخطيرة كنا سلمنا منها لو أحكمت خطط التوجيه ووسائل التنفيذ . وبهذا أضاع البلد جهداً ووقتاً ومالا هباء وبغير فائدة ، وفوّت فرصاً سانحة ما كان أحوجه إلى الانتفاع منها ، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التى يتخبط فيها الآن .

ويقال إن الحكمة سهلة بعد وقوع الحادث ، وأن ليس أحد معصوماً من الخطأ وسوء التقدير . لكن أسباب الأزمة كانت واضحة منذ زمن بعيد ، وما زال الكتاب والمفكرون ينذرون بخطورتها واشتدادها المطرد . وربما عمل المسئولون جهد طاقتهم مخلصين لوجه الله والوطن ، ثم ناءوا تحت عبء الصعوبات أو حرموا من الاستقرار اللازم ليتابعوا نشاطهم فتثمر جهودهم . قد يصح هذا ، وقد يكون فيه عذر مقبول لدى العالم بالنيات ؛ لكن العبرة فى السياسة بالأعمال والنتائج ، وقد أساءت الأعمال إلى الأمة وألحقت بها الضرر فى مصالحها الحيوية ، وأضعفت قواها المادية ومقوماتها المعنوية معاً .

ولا جدوى فى البكاء والرثاء . وكان واجباً أن نتجه بأنظارنا إلى الماضى ، لنحلله ونتعظ به ، فنفيد من تلك التجارب القاسية التى دفعنا فيها ثمناً باهظاً ، ثم نتجه إلى الأمام . فالطريق شاق والعمل كثير .

الباب الثالث

العلاج

خرجنا من تحليل أزمتنا الاقتصادية والاجتماعية بصورة مظلمة ، ورأينا مستقبلنا القريب مستهدفاً لأخطار متعددة ، لا يسع المتأمل أو المدبر إلا أن يرقبها فى كثير من القلق والخشية . ولازم أن تجند قوى الأمة كلها لدرء مصدر هذه الأخطار وإزالة أسباب هذا القلق ؛ فهى سياسة جديدة لا بد أن نشق لها الطريق ونفسح لها المجال ، فنهيء لها الجو الملائم والوسائل الضرورية ، لكى تحقق للبلاد استغلالا منظماً ومنسقاً لمواردها وثرواتها ، واستثماراً كاملا لإمكانياتها المادية والروحية .

ومن حسن الحظ أن تلك الإمكانيات ليست بالشيء القليل وأن مصر تحظى بكثير من أسباب النهوض ومقومات التقدم السليم ، لو عرفت كيف تفيد منها . والبور لدينا ليس فى الأرض فقط ، بل فى كثير من مصادر الإنتاج الأخرى ، التى حال الارتجال والتناقض والبذخ دون استغلالها واستثمارها . وثمت بلاد أخرى لم تحظ بنصيب أوفر من نصيبنا فى خيرات الطبيعة استطاعت أن ترقى إلى أعلى مراتب الإنتاج الاقتصادى والنهوض الاجتماعى والثبات السياسى ، وليس هناك ما يمنعنا من أن نحذو حذوها ونقتدى بقدوتها .

والشعب المصرى مطبوع على الحماسة والقناعة فى آن واحد ، سريع التجاوب لكلمة الحق إن قدمت له ، مستعد لإدراك حقيقة الأشياء وتفهم منطق الواقع . ولئن بدا منه شيء من التقلب فى الرأى والتغير فى حكمه على الرجال والأعمال ، فلأن القيادة كانت أيضاً متقلبة ومتغيرة ، لا تصارحه بحقيقة مشاكله ولا توضح له وسائل العلاج الممكنة ، بل تضلله بوعود خلابة دون أن ترسم له طريق تحقيقها . وهو جدير بأن يصارح بالحقيقة والواقع ، وقدير على أن يتابع عمله فى هدوء ونظام ، ينقاد لقيادة حكيمة حازمة متى اطمئن إلى نزاهتها وعدالتها .

ولمصر أرضها الخصبة ومناخها المعتدل ، ونيلها العظيم الذى تشارك فيه جنوب الوادى ، وفيه ما يسد حاجة الشطرين الشقيقين إذا تعاون العلم وروح التفاهم على إحكام ضبطه والانتفاع به ، ولها صحاريها الواسعة التى لم تجرد بعد كنوزها وثرواتها . ولها فوق هذا سواعد أبنائها ، وهى ثروتها الأولى ومبعث الأمل والرجاء فيها . وكم من شعوب بلغت هدفها من الأمان والنهوض والرفاهية ، رغم ضيق أرضها وقلة مواردها الطبيعية ، وذلك بفضل سواعد أبنائها بعد أن جعل منهم التوجيه القومى والتعليم الفنى مواطنين صالحين فى سلامة عقلهم وجسمهم ، وفى قدرتهم على العمل والإنتاج والذود عن وطنهم وكيانهم .

ولسنا فى حاجة أن نطيل الحديث فى « موجوداتنا القومية » ، وكل مواطن يعرفها ويعتز بها ، ويشكو من أنها لا تستغل ولا تستثمر ، ومهمة العهد الجديد أن يخرج إمكانيات الوطن إلى حيز الوجود ، ويرسم للأمة سبيل التقدم واضحاً أمامها ، فلا يضللها بوعود خلابة لا سبيل إلى تحقيقها ، بل ينبئها إلى المصاعب التى لا بد

من تذليلها والتضحيات التى لا مفر من تحملها . ويطمئنها على أنها تقاد إلى ما فيه صالحها وخيرها ، ويعمل على أن يشترك الكل فى تحمل التضحية وعناء العمل والإنتاج .

وليس الطريق سهلا وممهداً ، وليس ثمة علاج سريع لأزمتنا الاقتصادية والاجتماعية . وأغلب الظن أن الحالة سوف تسوء أكثر منها الآن قبل أن تبدأ فى التحسن ، فيزداد مستوى المعيشة هبوطاً فوق هبوطه لفترة ما قبل أن يأخذ فى الصعود بإذن الله . ولا بد من حملة شاقة فى ميدان العمل والإنتاج ، وجهد طويل ومتصل الحلقات ، لكى نخلص من أغلال الركود والكساد وآثار النوم والإهمال ، فيتحول تيار الهبوط إلى صعود . على أن التيار متى تحول ، أخذت عوامل الصعود تتفاعل وتتعاون وتسرع بنا الخطى إلى الأمام ، كما تفاعلت وتضاعفت عوامل الهبوط فأسرعت بنا فى انحدارها المخيف . فهى نقطة تحول يجب أن نسعى إليها بكل ما أوتينا من حماس ومصابرة ، ونجند لها كل ما لدينا من وسائل معنوية ومادية .

والأساس الأول لتلك الحملة أن يرسم الطريق وتوضح معالمه ومراحله . فلم يعد الوقت للعبارات الجوفاء التى خدر بها الناس مدة طويلة . وكفى ما ضاع علينا من وقت فى سبيل أهداف مبهمة أو خيالية ، وما بعثرنا من جهد ومال لأننا لم نوضح الخطة ولم ندرس الوسائل ولم نتابع التنفيذ . ولنوطد أقدامنا الآن على الواقع والملموس ، والأهداف العملية التى نعرف سبيلها ونتمكن من وسائلها .

* * *

لتلك الأعمال المتعددة والنواحى المتشعبة التى تتكون منها حياة الأمة ، لا بد من قواعد أولية هى الأساس اللازم لنشاط الحكومة ومقياس مشروعاتها وتصرفاتها ، فتجعل من سياسة الدولة وحدة منسقة الأهداف والوسائل ... قواعد يجب أن ترسخ فى الأذهان وتتمكن من العقول ، فتصبح عقيدة عامة تسمو عن تقلبات السياسة وتغير القائمين على مصالح الناس ، بحيث تضمن احترام الخطط والبرامج ومواصلة العمل والتنفيذ شهراً بعد شهر وعاماً بعد عام .

ومن بين تلك القواعد الأولية ما هو فى غنى عن إيضاح أو توكيد ، مثل المطالب الوطنية والأهداف السياسية والاجتماعية ، لأن الكل يؤمن بها ، فأضحت جزءاً من وعينا القومى . أما الأهداف الاقتصادية ، فما زلنا فى أمس الحاجة إلى درسها وإيضاحها ، ونشرها وإذاعتها ، لأن الدراية بها ناقصة بوجه عام رغم أنها أخطر ما يواجهنا فى الظرف الحاضر . واقتصاد كل بلد إن تقدم ، فهو سلمه إلى الرقى والرفاهية والاستقلال والحرية ، وإن تأخر فهو الصخرة التى ترتطم عليها كل محاولة وكل مجهود فى سبيل التقدم السياسى والاجتماعى .

وكان من آثار حملة الإصلاح الأخيرة أن همت الأحزاب والهيئات إلى عرض برامجها ورسم خططها ، وأوضح ما فيها ضعف الناحية الاقتصادية وافتقارها إلى المبادىء الجلية والوسائل العملية ، كأن واضعيها لا يدركون دقة الأزمة الاقتصادية ولا يشعرون بخطرها . على أن الشعب — وهو القريب بطبيعته من الواقع والملموس — يطالب دائماً بتيسير سبل المعيشة ، ويكاد يحكم على جميع الأحداث السياسية حسب النفع الملموس الذى يستفيده منها ؛ وقد انتهت به تجاربه الماضية إلى

هذه العقلية ، وجدير بالمسئولين عن مصيره أن يدركوا أن تبرير تصرفاتهم وتوطيد مركزهم لن يكونا إلا بتعهدهم الناحية الاقتصادية وتوفيقهم إلى معالجتها .

فالمهمة الأولى لسياسة الدولة فى الآونة الحاضرة أن تسرع الخطى ما أمكن لتعويض الإهمال السابق واستغلال جميع مصادر الإنتاج وموارد الرزق . ولا نرمى بهذا الى أنها المهمة الوحيدة وأن المهام الأخرى المتصلة بالأهداف الوطنية والدفاع والخدمات الاجتماعية يمكن أن نفرط فيها . كلا ، وإنما نرمى إلى أن التقدم الاقتصادى — بالمعنى الذى سبق شرحه — هو شرط أساسى لنجاح سياسة الدولة ولبلوغ تلك الأهداف السامية التى نتطلع إليها جميعاً ؛ وعلى هذا لا بد أن يحظى بالنصيب الأوفر من رعاية المسئولين وجهودهم ، لكى توطد النهضة القومية على أساس متين وتقوم على دعائم ثابتة قوية .

ويقتضى إذن منطق الحقيقة والواقع أن تصوب جهود الأمة نحو تقوية الطاقة الإنتاجية وتوظيف جميع مصادر الثروة . ويجب أن يكون للاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بزيادة موارد السكان وزن خاص فى جميع شئون الدولة دون استثناء وأن تراعى تلك الاعتبارات فى جميع التشريعات والمشروعات والتصرفات . صحيح أن أعمال الدولة ليست كلها اقتصادية ، وأن من بينها ما يخضع لاعتبارات أخرى ، لكن يجب فى كل حالة التأكد من ضرورتها أولا ؛ ثم الاطمئنان إلى أنها لن تتعارض مع مستلزمات زيادة الإنتاج ، ولن تتطلب من ثروة البلاد وإيرادات الدولة نصيباً يحول دون متابعتها فى المستقبل أو يضيق المجال أمام أعمال أخرى قد تكون أنفع وأحق بالصرف عليها .

تلك هى القاعدة الأساسية التى لا بد من أن تلوّن نظرتنا إلى الشئون العامة . وفى بساطتها ما يجعلها فى متناول الجميع ؛ وفى الاقتناع بها حتى تصبح عادة وتقليداً ما يسد ذلك الفراغ الخطير فى التوجيه الاقتصادى الذى أدى إلى تفاقم الأزمة ؛ وفى تطبيقها ما يقيم سياسة الدولة على أساس من التنسيق والاستمرار فى التنفيذ ، ويحول بينها وما بليت به فى ربع القرن الماضى من تخبط وتناقض ، ويضمن أحسن استثمار ممكن لجميع مصادر الثروة المهملة وعناصر الإنتاج العاطلة ، وليس ثمت ضمان آخر لمستقبلنا الوطنى .

***

كان البعض يقول إن مصر بلد زراعية ، فلا تصلح فيها الصناعة اللهم إلا فى المنتجات الاستهلاكية العادية ؛ ويذهب بعض آخر إلى أن عصرنا عصر صناعة ، فيجب تصويب الجهود كلها نحو تصنيع البلاد . وحقيقة الأمر أن الزراعة والصناعة تتكاملان ، وأمتن البلاد اقتصادياً هى التى ازدهرت فيها الاثنتان معاً . فالبلاد الزراعية المزدحمة بالسكان والتى لم تتقدم فيها الصناعة شديدة الحساسية بالتيارات العالمية لاعتماد اقتصادياتها على مواد أولية هى أول ما يتأثر بالأزمات ، ومستوى المعيشة فيها منخفض لعجز الزراعة عن أن تسد حاجة السكان . أما البلاد الصناعية التى ضعفت فيها الزراعة ، فتشكو أيضاً من عدم الاستقرار لاعتمادها على صادراتها للحصول على غذائها الضرورى .

وفى مصر يرتبط تقدم الزراعة مع تقدم الصناعة أوثق ارتباط ، فنمو الصناعة يفسح مجال العمل

أمام الزراعيين الزائدين عن الحاجة ، مما يسمح بإدخال الأساليب الفنية والوسائل الآلية فى فلاحة الأرض وبهذا ترتفع الطاقة الإنتاجية للزراعيين وتتحسن مواردهم ، ونمو الزراعة وتحسن إيراد المزارعين يفتح للصناعة سوقها الطبيعية التى إن حرمت منها عجزت عن أن تتقدم وتزدهر . هذا إلى أن الزراعة تنتج كثيراً من المواد الأولية التى تعمل بها الصناعة ، فتقدم الزراعة يوفر تلك المواد وتقدم الصناعة يوسع طلبها . ومشكلة تنمية الإنتاج الاقتصادى إذن مشكلة واحدة ، لها وجه زراعى ووجه صناعى يكمل بعضهما بعضاً .

١ — تنمية الزراعة

ليس ثمت جديد كثير يقال فى تنمية الإنتاج الزراعى ، سواء ببسط المساحة المزروعة أو تحسين غلة الأرض ، فالخطط معروفة والوسائل مجربة ، وكل ما ينقصها إنما هو التطبيق الجدى والتنفيذ على نطاق واسع . ولعل فى هذا العنصر الحيوى من اقتصادنا القومى أوضح مثل لمسافة الخلف لدينا بين القول والعمل ، بين التصميم والتنفيذ . وهناك جهود بذلت بلا شك ، وبذلت بنجاح فى بعض النواحى ، أخصها القطن ، لكنها لم تشمل جميع النواحى ، بل قصرت عن علاج كثير من المشاكل وعالجت الأخرى فى نطاق ضيق لم يتعد فى الغالب مرحلة التجارب العملية . وكثيراً ما ضاعت الخطط الواضحة وضعفت التعليمات الصريحة فى نزولها درجات السلم الإدارى ، من مكتب الرئيس المركزى الذى يضعها ويأمر بها إلى المنفذين المحليين المتصلين بجمهور المزارعين .

وتقدر الزيادة فى رقعة الأرض الزراعية منذ خمسين عاماً بنحو نصف مليون فدان ، أى أن المساحة المزروعة زادت بنسبة العشر تقريباً فى مدى نصف قرن . أما فى العشرين سنة الأخيرة ، فلم تكد مساحة الأرض المستصلحة توازى مساحة الأرض المزروعة الخصبة التى افتقدتها الزراعة من جراء شغلها بمختلف لوازم التعمير ، كالترع والمصارف والطرق ، والمصانع والمدارس والمستشفيات والمطارات والأندية الرياضية ، والامتداد المطرد فى المدن والقرى والعزب ، التى تزحف أبنيتها دون انقطاع فوق الحقول الخضراء . وها هى ذى الجبانات تمتد أيضاً ، لأن زيادة الأحياء تتبعها زيادة الأموات ، ولا بد من أن يفسح لهم المحل اللازم .

على أن الكسب فى مساحة الحاصلات ، المترتب على تحويل الحياض إلى الرى الصيفى أو المستديم ، بلغ نحو ٢٥٪ مما كانت عليه فى بداية القرن ؛ لكن متوسط غلة الفدان لم يتحسن بوجه عام عما كان عليه إذ ذاك . فزادت كمية الإنتاج الزراعى بمقدار ٢٥٪ فى نصف قرن ، بينما زاد السكان بمقدار ١٠٠٪ ، ولسنا فى حاجة أن نكرر الإشارة إلى ضآلة النمو الزراعى أثناء هذه الفترة الطويلة (سواء أكان مقياسنا فى هذا ما كان يمكن أن نحققه لولا البطء والإهمال أو ما كان يجب أن نحققه لمسايرة نمو السكان) ، ولا أن نعود إلى أثرها فى هبوط مستوى المعيشة والتغذية .

على أن شدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أيقظت الناس إلى الخطر الذى يهددنا ، وأفهمتنا — ولو متأخراً — أن تنمية الإنتاج الزراعى

أصبحت مسألة حياة أو موت . وفى النقط الآتية تلخيص وتبويب — لا أكثر — للخطط المعروفة والكفيلة بأن تحقق نهضة شاملة فى الزراعة واستغلالا كاملا لإمكانياتها المختلفة فى القطر المصرى .

١ — وضع برنامج ضبط النيل منذ زمن بعيد ، ويشمل كما هو معلوم تحويل البحيرات الاستوائية التى ينبعث منها النيل الأبيض ، وبحيرة تانا التى يتدفق منها النيل الأزرق ليشق طريقه عبر جبال إثيوبيا ، إلى خزانات دائمة لتعويض نقص المياه فى السنوات الشحيحة ، ثم قناة السدود فى جنوب السودان لتوفير المياه التى تتبخر منها ولتعمير منطقتها لمصلحة أهلها ، ثم الخزانات الموسمية الكبرى على النيل الأبيض والنيل الأزرق والنيل الرئيسى . وقد نفذ إلى الآن خزان أون فى جنجا على مصب بحيرة فيكتوريا فى أوغندا ، وخزانا جبل الأولياء وسنار فى السودان ، وخزان أسوان العظيم فى مصر ، وبقيت قناة السدود وخزان كبير فى شمال السودان لرى مصر وآخر على النيل الأزرق لرى السودان ، وخزان بحيرة تانا الذى تفيد منه مصر والسودان على السواء .

وطالما تابعت وزارة الأشغال ضبط النيل ، رغم ما أصاب مراحله من بطء وتأخر لأسباب مختلفة أغلبها سياسى مع الأسف . ومن حسن التدبير أن خفض اعتمادات الرى (الذى أوجبه أخيراً نقص موارد الميزانية) لم يمس تلك المشروعات الكبرى والحيوية . وجدير بالملاحظة أن ضبط النيل من أعظم أعمال الإنسان التى بها يعدل الطبيعة لمصلحة العمران والمدنية ، إن فى اتساع أفقه أو دقة تصميمه أو صعوبة تنفيذه . وفيه من معانى التعاون وآثار التفاهم فى ميدان الهندسة والاقتصاد ما يسهل التعاون والتفاهم فى ميدان السياسة والأخوة الإنسانية .

٢ — تستتبع المشروعات الكبرى — التى توفر الماء وقت هبوط النيل الطبيعى — شبكة الترع والمصارف الرئيسية والعمومية فى أنحاء القطر . ومعروف أن وسائل الصرف كانت قد تأخرت كثيراً عن نشر الرى المستديم ، مما أدى إلى رفع منسوب المياه الأرضية وإضعاف الأرض ومحصولها ، وخاصة فى الوجه البحرى . وقد بدأ العمل على تدارك هذا النقص منذ ربع قرن تقريباً ، وتحسنت وسائل الصرف تحسناً محسوساً . ولا تستدعى مشروعات الرى والصرف تفصيلا خاصاً اللهم إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أمرين هامين :

أولهما نقص صيانة الترع والمصارف ، مما يضيع على الزراعة والمزارعين كثيراً من فوائد المشروعات ، فليست الصيانة أقل أهمية من التوسيع أو الإنشاء ، ويجب أن تكون فى عداد الأعمال الإنتاجية التى لها أولوية فى ميزانية الدولة . أما الأمر الآخر ، فهو أن الغلات الشتوية لا تحصل فى الغالب على ما يلزمها من ماء ، وأوضح دليل على ذلك أن محصول الأراضى التى تتمتع بطلمبة ارتوازية أوفر وأجود من محصول الأراضى المحرومة منها ، وهى فى الغالب الأراضى التابعة لصغار الملاك . ويجب العمل — ما أمكن — على إبطال المناوبات فى نوفمبر وعلى أن تقصر مدة الجفاف . وحبذا لو أنشئت طلمبات ارتوازية — على أساس تعاونى أو من مالية الدولة — لتغذى بعض المناطق المكتظة بالسكان والتى تكثر فيها الملكيات الصغيرة ، علاوة على وسائل الرى العادية .

٣ — وينتفع بزيادة الماء المترتبة على

المشروعات الكبرى فى تحويل باقى أراضى الحياض فى الوجه القبلى إلى رى مستديم ، وهذا من عمل الحكومة ، وفى إصلاح الأراضى البور فى شمال الدلتا ، ويجب أن يكون هذا من عمل الشركات والنشاط الأهلى . والدولة غير قادرة على إدارة أعمال اقتصادية ، لا من حيث الدقة ولا السرعة ولا الاقتصاد ، ويجب أن تتخلص من كل عمل يمكن أن يقوم به النشاط الأهلى ولا يمس سيادة الدولة .

وهناك عدة أوضاع يمكن الاتفاق عليها بين الحكومة والمؤسسات الأهلية لإصلاح الأرض البور وبسط المساحة المزروعة ، سبق أن كانت محل دراسة ومناقشة بين الفنيين والمسئولين والشركات الراغبة فى الإقدام على هذا العمل ، غير أن داءنا المعهود حال دون أن تتعدى هذه الفكرة مرحلة الكلام ، فتمر الأشهر والسنوات دون أن تخطو خطوة عملية ، لا لسبب سوى الانشغال بأمور أخرى أو الخوف من المسئولية أو مجرد الإعراض عن فكرة لأنها جديدة وغير مألوفة .

وتعتمد هذه الأوضاع على أساسين هما توقيت الاستغلال مع مساعدة الدولة ، فمثلا تسلم الأرض البور للشركة الزراعية بإيجار إسمى لمدة معينة ، على أن تعود بعد إصلاحها إلى الدولة بغير مقابل ، سوى أن تعفى الشركة من الضرائب والرسوم نظير سرعة إنجاز الإصلاح وتحديد مدة الاستغلال ، ويراعى فى احتساب هذه المدة تمكين الشركة من أن تصلح الأرض وتستغلها بحيث تحصل على ربح مناسب مع تكوين احتياطى يزيد بنسبة معقولة عن رأس المال المدفوع .

وقد أقامت المؤسسات الأهلية دليلا واضحاً على قدرتها وخبرتها فى إصلاح الأرض البور ، ومن قصر النظر ألا تشجَّع بكل وسيلة ممكنة ومعقولة على الاستمرار فى عملها . وقد أقامت مصلحة الأملاك دليلا واضحاً أيضاً على أنها لا تقوى على إصلاح الأراضى ، وإن أصلحت ففى بطء زائد وبتكاليف باهظة . ومن الخير أن نسرع الخطى فى حل هذه المشكلة ، وحمل أصحاب المال والخبرة ، مصريين وأجانب على السواء ، على أن يعملوا وينتجوا فى هذا المجال الخصب ، فيساهموا فى بسط المساحة المزروعة وزيادة الإنتاج الزراعى وتحسين مستوى المعيشة .

٤ — ومن أدهش ما يلحظ فى بلدنا — الذى ازدحم فيه السكان وضاقت الأرض حتى أصبح طينها أثمن من الفضة والذهب — إسراف لا حد له فى استخدام الأرض الزراعية فى غير الزراعة ، وإهمال يصل إلى حد الجنون فى المحافظة على أهم مورد للثروة القومية . وهل يوصف بغير الجنون (من وجهة الاقتصاد القومى) مشروع مدينة الأوقاف مثلا ، الذى ينتزع عن الزراعة ١٦٠٠ فدان على أبواب القاهرة ، بينما كان يمكن أخذ هذه المساحة — إذا لزمت للمدينة — من الأراضى الرملية الممتدة فى شرقها شمالا وجنوباً ؟ وألم يكن إجراماً أن يهمل مشروع إنشاء منطقة صناعية بين المعادى وحلوان منذ عشرين عاماً ، وأن يسمح للمصانع بأن تقوم بغير تخطيط ولا تنظيم بين شبرا وبهتيم على أبواب القاهرة أيضاً وفى أطيان زراعية ما كان أحوج المدينة أن يحتفظ بها ؟ وكذلك مدينة العمال فى إمبابة ، وغيرها وغيرها من المشروعات التى يختار لها عمداً فيما يبدو أجود الأراضى الزراعية وأكثرها نفعاً .

ومع تقديرى لصعوبة معالجة هذه المشكلة

بالتشريع ، أعتقد أنه يمكن إدخال بعض التنظيم عليه ، كأن ترسم مجالس المديريات والمجالس البلدية حدوداً للمدن والقرى وتعتمدها بحيث لا يجوز أن تتعداها المبانى . لكن الأمر على كل حال أمر فهم وحسن تصرف أكثر منه خاضع للتقييد والتشريع ، وإذا خلقنا كما ينبغى تقليداً جديداً فى أساليبنا الاقتصادية والإدارية ، شعاره الإنتاج قبل الإنفاق والاقتصاد بدل الإسراف ، فلا بد أن يمتد إلى الأرض الزراعية ، فيضع حداً لاستخدامها لغير أغراض الزراعة فى مشروعات ليست ضرورية ضرورة قصوى ، أو يمكن وضعها فى أراض أخرى غير زراعية .

٥ — على أن العمل على بسط المساحة المزروعة يجب ألا يقتصر على الرى بالراحة فى الأراضى الطينية ، بل يمتد إلى الأراضى الرملية والصحراوية ما كان إلى ذلك سبيل ، ويشمل الرى بالطلمبات من مياه النيل أو المياه الجوفية ، وبالآبار وسائر الوسائل المعروفة فى كثير من المناطق التى تضعف فيها التربة ويقل الماء . والحقيقة أن وزارة الأشغال لم تهتم بهذه النواحى إلا أخيراً ، وكان يمكن أن تقطع فيها خطوات عملية وتبلغ بعض الفوائد الملموسة ، لو لم يظل تفكيرها محبوساً فى دائرة الرى بالراحة .

صحيح أنه قد أقيمت بعض السدود لمياه الأمطار فى الصحراء ، وأعيدت بعض الآبار الرومانية غرب الاسكندرية ، وأجريت بعض التجارب فى الواحات ، لكن هذه جهود قليلة ومبعثرة ، ولا تذكر إلى جانب ما كان يجب أن يعمل من وقت بعيد . ولا أدل على تأخرنا فى هذه المسائل من أن كاتب هذه الأسطر لم يحصل على جواب شاف من الفنيين والمختصين عن إمكان بسط الزراعة فى الواحات والصحارى وشاطىء البحر الأبيض ، بل سمع أنه لابد من تجارب كثيرة ودراسة دقيقة فى مناطق متعددة لكى نكوّن فكرة واضحة عن مدى إمكان الزراعة فى غير الوادى ، ولنستطيع وضع برنامج عملى نتابع تنفيذه على مراحل فى المستقبل . وكم يزيد إحساسنا بهذا التأخر وألمنا له عند ما نشهد بلاداً أخرى تسبقنا ، فتسير قدماً فى استثمار أراض ومناطق كان يظن من قبل أنها سوف تبقى إلى الأبد صحراء جدباء .

وهناك حادث سنوى يلفت نظر كل من يشهده — من مصريين وأجانب — وهو تدفق مياه الفيضان المثقلة بالطمى الخصب فى البحر المالح ، ويحمل على القول — ولو فى شىء من التسرع أو الظلم — أن ليس فى مصر مهندسون ما دامت هذه الثروة الهائلة تترك لتضيع هباء سنة بعد أخرى منذ نشر الرى الصيفى . وفى الحقيقة لا يعقل أن يستمر هذا الإهمال وأراضينا الرملية الشاسعة تنتظر هذا الماء وذلك الطمى . ولئن كانت الوسائل العلمية والفنية فى الماضى لا تشجع على التفكير فى تدارك هذه الخسارة السنوية ، ففى تقدمها الآن — وحاجتنا الملحة إلى استثمار كل ما لدينا — ما يدعو إلى درس هذه المشكلة لنعرف ما هى الطريقة العملية للانتفاع بمياه الفيضان .

٦ — كل هذا من جهة بسط المساحة المزروعة . أما الشطر الثانى من برنامج تنمية الإنتاج الزراعى ، فهو أن تتحسن غلة الأرض ليزيد محصولها النباتى والحيوانى . ولن نحاول التعرض لمختلف المسائل الفنية ، كاستنباط الأنواع الجديدة وانتقاء البذور ، وإبادة الآفات والحشرات المضرة ، وتحسين مختلف الأساليب الزراعية

المتصلة بتحسين التربة وخدمتها وتسميدها وريها وصرفها وآلاتها ومواعيد الزراعة وطرائقها . وكل هذه موضوعات تقوم ببحثها وزارة الزراعة والجمعية الزراعية ، ولا ينقصها — كما قدمنا — أكثر من تعميم الانتفاع بها ، وبالأخص لدى صغار المزارعين .

على أن تربية الحيوان جديرة بذكر خاص ، لأنها تأخرت كثيراً عن المسائل الزراعية الأخرى رغم أهميتها وخطورتها . وكذلك نشر صناعة الألبان ، التى أقام لها أفراد من الأجانب والمصريين منشآت ناجحة تدل على أن هـذه الصناعة يمكن أن تصل فى مصر إلى مستوى عال من وفرة الإنتاج وجودته . ونذكر إلى جانب هذا مصايد الأسماك وتربيتها ، وهى أيضاً لا تحظى بما تستحق من عناية ، وكان يمكن أن يسـد السمك بعض النقص فى التغذية لو عولجت مشاكل إكثاره وتربيته وصيده ونقله وتوزيعه .

ويلزم الزراعة فوق هـذا بعض المؤسسات المحلية للأبحاث الفنية ، تنشأ فى مناطق الإنتاج ؛ وأيضاً جهة خاصة بالتجارب الآلية ، سواء أكانت آلات الحرث والرى والدراس وما إليها ، أو الأدوات اليدوية العادية ؛ وتكاد هذه الأخيرة تقتصر على الفأس ، التى يستعملها الفلاح بمهارة عجيبة فى مختلف الأعمال ، إلا أنها أداة بدائية ومتعبة ، وينبغى أن يدرس تحسـين الأدوات الزراعية اليدوية وتنويعها ، على غرار الأبحاث التى تجرى فى هذا الصدد فى مشروع الجزيرة بالسودان .

٧ — ولا يفوتنا أن نشير أيضاً إلى ما تفيده الزراعة من نشر مختلف المرافق العامة . ويؤدى تيسير سبل النقل على الأخص أكبر خدمة لتنمية الزراعة ، لأنه يضمن وصول لوازمها إلى الغيط وإرسال محصولاتهـا إلى مناطق الاستهلاك فى أحسن حال وبأقل التكاليف ، وفى هذا كسب للاقتصاد القومى ، ومنع من الضياع أو الإهمال فى استغلال ثروة البلاد . ومن نفس القبيل إنشاء الصوامع الحديثة للغلال ، لتحل محل تلك الطرق البدائية المنتشرة الآن ، فتوفر علينا خسارتها الجسيمة فى كل عام ، وإيجاد بعض العربات المبرّدة لنقل السمك من السواحل إلى داخل البلاد .

* * *

وقبل الانتقال إلى تنمية الإنتاج الصناعى ، لا بد من تناول الإصلاح الزراعى . وقد وضعته فى هـذا المـكان لأنه وإن انطبق على البيئة الزراعية ، فإن آثاره تتعـداها إلى البيئات الأخرى ؛ ولئن كان مبعثه اجتماعياً فى الأصل ، فإن نتائجه تمس جميع نواحى الاقتصاد القومى . فهو إصلاح أساسى وبعيد المدى ، وجدير بأن يكون فى مقدمة الشئون العامة التى تعنى بها الحـكومة وتسهر عليها ، سواء فى التصميم أو فى التنفيذ .

٢ — الإصلاح الزراعى

لم يكن الإصلاح الزراعى أمراً سهلا فى أى زمن وأى بلد ، وللأسف أنه قد تعقد لدينا فى الفترة الأخيرة ، شأنه فى ذلك شأن كل مشكلة لم تعالج فى الوقت المناسب . فمن جهة زاد تطلع الرأى العام إلى إجراء تعـديل شامل فى أوضاع حيازة الأرض واستغلالها ، ومن جهة أخرى ، اشتدت الأزمة الاقتصادية بحيث أضحت تنمية الإنتاج فى أقرب وقت ضرورة حيوية وملحة .

ولا بد أن يؤدى التدخل فى حيازة الأرض واستغلالها — إن تم بغير حيطة فى التصميم ودقة فى التنفيذ — إلى هبوط كمية الإنتاج الزراعى لفترة طويلة ، إلى أن يألف الناس الوضع الجديد وتتناسق معه نظم الإنتاج والتصريف الأخرى . هذا إلى أن ما آلت إليه أداة التنفيذ من ضعف وعجز يزيد من صعوبة هـذا الإصلاح ، الذى يتطلب أكثر من أى عمل آخر إدارة دقيقـة وسريعة وحازمة ونزيهة .

وإذا كان قد حدث تطور وتغير فى الظروف العامة المحيطة بالموضوع ، فلم يحدث منـذ قبل الحرب الأخيرة تغير يذكر فى عناصر المشكلة ذاتها ، اللهم إلا فى واحد منها . فما كادت الملـكيات الـكبيرة والصغيرة والمتوسطة تزيد أو تنقص ، بل احتفظت كل فئة من هـذه بنصيبها السابق على وجه العموم فى جملة الزمام المزروع ؛ أما الإيجارات والأجور ، فقد ارتفعت تبعاً لارتفاع أسعار الحاصلات وهبوط قيمة النقد ، فلم يترك الإيجار للمستأجر نصيباً أوفر من غلة الأرض ، ولم يحقق الأجر للعامل قدراً أكبر من لوازم المعيشة .

على أن العنصر الوحيد الذى تغير كان فى غاية الأهمية ، ومنشأه اطراد التقسيم فى الملـكيات الضئيلة حتى أصبح جزء كبير من الزمام المزروع ، يقدر الآن بنحو $\frac{2}{5}$ ، مفتتاً إلى ملايين القطع المتناهية فى الصغر . وضآلة هذه القطع — وقد تنزل دون القيراط الواحد — تقلل من فائدة الأرض اقتصادياً ، لأن حجمها يحول دون حسن فلاحتها (فى الخدمة والبـذور والرى والصرف ومقاومة الحشرات الخ) فيهبط بإنتاجها ؛ واجتماعياً ، لأن إيرادها لا يفى بحاجة أصحابها ، فهم ملاك زراعيون بالاسم فقط ، ولا يتمتعون بمميزات الملـكية الزراعيـة من حيث ما تحققه لصاحبها من استقلال اقتصادى وثبات اجتماعى .

ولا تقف مساوىء التفتت عند الحاضر ، بل تتعداه إلى المستقبل القريب والبعيد ، لأنه مستمر دون انقطاع ، وقد أخذ تياره الجارف يودى ببعض الملـكيات الصغيرة ؛ وإذا لم يقف ، فسوف يأتى يوم يبتلع فيه الجزء الأكبر من الزمام ، وخاصة إذا ما نجح الإصلاح الزراعى فى نشر الملـكيات الصغيرة والتخلص من الملـكيات الـكبيرة . وإذن فلن يكون الإصـلاح سليما ما لم يعالج هـذه المشكلة ، التى يكاد يغفلها الرأى العام رغم خطورتها .

ولن نتبسط فى مختلف الأسباب التى تستوجب إصلاحاً فى أوضاع الملـكية والإيجار والعمل فى الزراعة ، وقد أشرنا إليها فى هـذا البحث وأوضحناها بالتفصيل فى مناسبات كثيرة ، وعلى كل حال لم تعد محل مناقشة الآن ، بعد تردد ومحاربة دامت سنون طويلة . وقد أصبح هذا الإصلاح ضرورياً أكثر من ذى قبل ، تنادى به اعتبارات قوية ، سياسية واجتماعية واقتصادية ، وفى روح العهد الجديد الذى أقبلنا عليه ، والذى يتعهد مشكلاتنا المزمنة بشجاعة وصراحة ، ما يبعث على الأمل أن يعالج هـذه المشكلة بما يلزمها من حزم ودقة وبعد نظر ، مما يعود بالخير الدائم على الأمة ويساعد على نهوضها اجتماعياً واقتصادياً .

ولئن كانت مشكلة الأوضاع الزراعية عامة فى البلاد القديمة ، وعولجت فى مناسبات كثيرة فى العصر الحديث ، فإنها تختلف فى مصر عنها فى معظم البلاد الأخرى ، وذلك من وجهين هامين :

أولهما أنه ضرورى — فى الظروف الدقيقة الاقتصادية والمالية التى نعانيها — أن يراعى الإنتاج الاقتصادى بوجه عام ، والزراعى خاصة ، فلا يتخذ إجراء — قدر الإمكان — يؤدى إلى هبوط هذا الإنتاج أو يحول دون صعوده .

أما الآخر ، فهو أن أرض مصر — بعكس الحال فى البلاد الأخرى — لا تكفى حاجة السكان ، وكلنا يعلم الأرقام المعروفة فى هذا الصدد ، وخطر أن يعتقد الناس أن الإصلاح الزراعى سيحقق كل طلباتهم من الأرض . فلا بد أن يؤدى إلى إرضاء أقلية منهم مع خيبة أمل الجزء الأكبر من المعدمين وشبه المعدمين (وقد يثير هـذا بعض الحقد أو الاضطراب ينبغى الاحتياط له) ولا ينتظر منه إلا أن يخفف آثار النقص الأساسى فى الأرض بالنسبة إلى كثرة السكان ، إلى وقت الحل النهائى الذى يأتى عن طريق زيادة المساحة المزروعة وتقليل عدد المزارعين على إثر إفساح ميدان العمل فى المنشآت الصناعية والمشروعات الكبرى .

وعلى ذلك يجب التعويل على إصلاح أوضاع الاستغلال إلى جانب أوضاع الملكية ، فيؤخذ من إعادة توزيع إيراد الأرض بين صاحبها ومن يفلحها بيديه أساساً للاصلاح السريع ، وذلك عن طريق تنظيم الإيجارات وتحديد الأجور بما يضمن لصغار المستأجرين والعمال الزراعيين نصيبهم العادل من خيرات الأرض . وينتفع بهذا الشطر من الإصلاح انتفاعاً سريعاً غالبية المزارعين ، أى جملة الذين لا يملكون أرضاً أو يملكون قطعاً ضئيلة لا تفى بمعيشتهم .

أما الشطر الآخر ، فهو إعادة توزيع الملكية التى تتخذ أساساً لتدبير أبعد مدى وإن كان أطول أجلا . وذلك بأن تنشر الملكيات الصغيرة ، أو ملكية الفلاح كما سميتها من قبل ، على حساب الملكيات الكبيرة (التى تحدد مساحتها وينزل بها تدريجياً إلى الحد الذى يوافق بين الدواعى الاجتماعية والسياسية والمصلحة الاقتصادية والمالية) والملكيات الضئيلة (التى يعمل على ضمها وتجميعها) . وبذلك تتحقق للبلاد — فى فترة معقولة وبغير هزة اقتصادية مضرة — أقوى دعامة للثبات والنهوض الاجتماعى ، ألا وهى طبقة قوية من صغار الملاك الزراعيين .

أما تفاصيل هذا الإصلاح وتطبيقه العملى ، فليس هنا محل عرضها وقد اختصر هـذا « التقرير » على المبادىء والخطط الرئيسية . وقد قدمت فى مجلس النواب مشروع قانون « لتنظيم الملكية والايجار والعمل فى الزراعة » (وقدم مثله الدكتور ابراهيم مدكور فى مجلس الشيوخ ، ونام الاثنان سنوات مع الأسف فى اللجان البرلمانيـة) ، فيه معالجة كاملة وعملية لمختلف مقتضيات التوزيع العادل فى ملكية الأرض وإيرادها ، والاعتبارات المتعددة التى لا بد من مراعاتها فى إصلاح يعتبر بحق أخطر وأهم إصلاح تقدم عليه أمة زراعية ؛ وإن كان فى حاجة إلى تعديلات أوجبها مرور بعض الوقت منذ نشره وتقديمه ، فإنى لا أرى ما يوجب تغييراً فى أسسه ومبادئه .

على أنه لا يفوتنى أن أشير بوجه خاص إلى ثلاثة أمور تتصل بالإصلاح الزراعى أوثق اتصال ، وفى تعهدها كما يجب ضمان لنجاحه . وأولها مسألة الأوقاف ، ومعروف أن المساحة الإجمالية للأراضى الموقوفة تبلغ حوالى عشر زمام القطر . وقد اقتنع الرأى العام منذ زمن

طويل بمساوئها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولا بد من إلغاء جميع الأوقاف — الأهلية والخيرية — بغير قيد ولا توقيت ، وإخضاعها فوراً فيما يتصل بالأراضى الزراعية لمختلف أحكام الإصلاح الزراعى والقانون العام .

أما الأمر الثانى ، فهو ضرورة نشر الجمعيات التعاونية وتحسين الإشراف عليها ورفع مستواها بكل وسيلة . ذلك أن الأساليب الزراعية الحديثة لا يمكن أن تحقق فائدتها (من زيادة كمية المحصول وتحسين نوعه) فى وحدات صغيرة ، بصرف النظر عما إذا كانت حيازتها ملكا أو إيجاراً ، بل تحتاج إلى اتساع الوحدة الإنتاجية (وفى هذا سر تقدم الزراعات الكبيرة عن الصغيرة فى أغلب الأحيان) . وبما أن دواعى النهوض الاجتماعى توجب تقليل الحيازات الكبيرة والإكثار من الحيازات الصغيرة ، فلا مناص من أن يعوض هذا اقتصادياً بأن توسع الوحدة الإنتاجية عن طريق آخر .

ولن يكون هذا إلا بأن يربط بين الوحدات الصغيرة تعاون وثيق فى مختلف مراحل الإنتاج (بذور ، حرث ، رى الخ) والتصريف (بيع ، نقل ، صناعة الألبان الخ) ، لكى تفيد كل وحدة من الخدمات والمميزات التى تفيد بها عادة الوحدات الكبيرة . وقد انتشرت لدينا الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، وهى أبسط أنواع التعاون ، ولم تنتشر بعد الجمعيات التعاونية للانتاج والتصريف التى تمثل خطوة أبعد مدى فى سبيل التقدم التعاونى . والواقع أن رفع مستوى التعاون وتعميمه فى أنحاء الريف وفى مختلف مراحل النشاط الزراعى إنما هو شرط أساسى من شروط نجاح الإصلاح الزراعى ، وأهم ركن نرتكن إليه فى النهوض بالريف وفى معالجة ضعف الإنتاج لدى صغار المزارعين .

وأخيراً ، قبل أن نترك الزراعة لننتقل إلى الصناعة ومشاكلها ، لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى ضرورة بسط المساحة المزروعة واستخدام أقصى ما فى قدرتنا من جهود ووسائل فى سبيله . وزيادة رقعة الأرض الزراعية ، إنما هى العلاج الأساسى لمشكلات الريف الاجتماعية والاقتصادية ، وفيها ما يوطد أركان الإصلاح الزراعى ويضمن دوام فوائده ؛ وفيها فوق هذا ما ينمى الموارد العامة ويحسن مستوى المعيشة ويشجع التصنيع أعظم تشجيع .

٣ — تشجيع التصنيع

كان التصنيع ركناً هاماً من نهضة محمد على ، وقام فى جملته على النشاط الحكومى ، وتمثل فى كثير من المشروعات الإنتاجية ، كمصانع حلج القطن والغزل والنسيج والسكر ، والسفن الحربية والأسلحة الخفيفة . وهبط هذا النشاط بعد وفاة محمد على ، ثم أخذ يدب من جديد ، فعادت الحركة إلى مصانع السكر مثلا ، غير أنه اتجه فى النصف الثانى من القرن الماضى إلى إنشاء المرافق العامة ، كسكك الحديد ومرافق المدن الكبرى ، أكثر من الإنتاج الصناعى ، وقام غالباً على تمويل من الخارج ، بعضه الأكبر عن طريق استدانة الدولة ، والبعض الآخر من رؤوس المال الموظفة فى مختلف المنشئات .

وبدأت نهضتنا الصناعية الثانية فى إبان الحرب

العالمية الأولى وتطورت تطورها المعروف إلى يومنا هذا . وقامت فى قدر منها على أكتاف المصريين ورؤوس المال المصرية ، وأبرز مثل لهذه الظاهرة الجديدة فى تاريخنا الاقتصادى إنشاء بنك مصر والشركات المتصلة به ، على أن الأجانب قد ساهموا بالمال والفنيين بنصيب وافر فى هذه النهضة . وأوضح ما فى حركة التصنيع فى الثلاثين سنة الأخيرة أنها ارتكنت إلى النشاط الأهلى الحر ، فكاد يقتصر دور الحكومة فيها على فرض شىء من الحماية الجمركية ابتداء من ١٩٣٠ .

وتعتمد الصناعة المصرية فى الغالب على خامات محلية ، زراعية ومعدنية ، وأيدى عاملة كثيرة ، وقوة محركة من آبار الزيت المحلية ، وسوق داخلية لاستهلاك كثير من منتجاتها . إلا أن هذه الميزات يقابلها كثير من عوامل الضعف ، مما كان سبباً فى بطء التقدم الصناعى وركوده فى الفترة الأخيرة وعجزه عن أن يساير نمو السكان ؛ وتتلخص هذه العوامل فى قلة رؤوس المال ، ونقص الخبرة الفنية والقوة المحركة ووسائل النقل ، وارتباك فى الأداة الحكومية ، وضيق فى السوق الداخلية تبعاً لفقر غالبية السكان ؛ ولا بد من معالجة هذه العوامل لكى تنشط حركة التصنيع ويزيد الإنتاج الصناعى بحيث يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .

والأمر هنا أيضاً أمر تغيير نظرة وخلق جو واتفاق على توجيه جديد ، بقدر ما هو أمر تشريعات وتعليمات . ومن المؤسف أن كثيرين — ومن بينهم موظفون وعمال — ينظرون إلى الشركة المساهمة كأنها شخص ظالم يدفعه مجرد الرغبة فى استغلالهم ، فينسون أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد — قد تصعد إلى الآلاف أو تنزل إلى عدد محدود — اتفقوا على تجميع مدخراتهم قلت أو كثرت لإنشاء مؤسسة إنتاجية ، تعود عليهم بالربح فى الوقت الذى تفتح فيه باب العمل والرزق . والصناعة الحديثة تتطلب وحدات إنتاجية كبيرة ، ولا يمكن إنشاؤها بغير أموال كبيرة أيضاً ، ليس فى مقدرة الفرد أن يقدمها دون التعاون مع آخرين .

ولم يبتدع بعد نظام أنسب لخلق المؤسسات الإنتاجية ، اللهم إلا أن تنشأ من أموال الدولة وتخضع لإدارتها . ولم تكن نتيجة هذه المنشآت مرضية فى البلاد العريقة فى الصناعة والإدارة ، فكيف بها فى بلد لا يزال فى تأخر اقتصادى ولا يتمتع بإدارة محكمة ؟ وإذن يدعو بعد النظر ورشد السياسة إلى أن يشجع الأفراد على مخاطرة مالهم وجهدهم فى منشآت صناعية ، وألا يقيد نشاطهم إلا فى حدود الضرورة ولمصلحة الاقتصاد القومى فى مجموعه ، حتى تزيد ثروة البلاد فتزيد قدرة سكانها على المساهمة فى الصناعة والانتفاع بإنتاجها .

ولا نرمى بحال إلى أن تقدم الدولة للصناعة حماية زائدة أو تساعدها بالإعانات والاشتراك الفعلى فى إنشاء المصانع وإدارتها ، فكل هذه طرائق ينبغى استخدامها فى غاية الحيطة وفى أضيق الحدود ، لأنها فى نهاية الأمر تضر الاقتصاد القومى بدل أن تفيده . فهى ليست فى مصلحة الحكومة ، التى تتعرض لخسارة أموالها وزيادة مشاكلها ، ولا فى مصلحة المستهلكين ، الذين ترتفع أمامهم أثمان الحاجيات المحلية والمستوردة على السواء ، ولا فى مصلحة الصناعة ذاتها ، التى تتعود الالتجاء إلى الحكومة فى كل كبيرة وصغيرة ولا تحس بالدافع القوى إلى تحسين إنتاجها وخفض تكاليفه .

وإنما الواجب المفروض على الدولة إزاء التصنيع أن تهيىء له الجو المناسب من حيث التشريعات والمعاملات الإدارية ، وتحقق له الشروط اللازمة من حيث المرافق العامة ، كطرق النقل والقوة المحركة والإرشاد الفنى ، وبهذا تمكن من رفع الطاقة الإنتاجية واستغلال مصادر الثروة المهملة . وقد انعكست الآية عندنا ، فلم تتردد الحكومة فى مساعدة الصناعة بالحماية الجمركية أو الإعانات أو التدخل فى السوق بصورة أو أخرى ، ولكنها لم تؤد لها خدمات أساسية وضرورية هى من صميم أعمال الدولة ، فلم تهيىء لها الجو الملائم ولم تنشىء لها المرافق اللازمة .

ولا بد الآن من وضع الأمور فى نصابها ، ورسم خطة واضحة وسليمة منطقياً وعملياً لسياسة الدولة أزاء الصناعات القائمة والصناعات التى يرجى أن تقوم . ولا بد إلى جانب هذا أن يراعى التنسيق التام بين مختلف التصرفات الحكومية التى تؤثر فى الحال الاقتصادية وفى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة . فالإدارات كثيرة والاختصاصات موزعة والمشاكل معقدة ، ومحتمل دائماً — وكم يحدث بالفعل فى كل وقت ولدى كل حكومة — أن يناقض التصرفات بعضها بعضاً ، أو لا ينطبق التنفيذ على التصريحات والتعليمات ، أو لا يحترم المنفذون البرنامج والخطة المرسومة ، مما يعود بضرر جسيم على الإنتاج الاقتصادى .

١ — ومشكلة التصنيع الأولى فى إيجاد رؤوس المال وتشجيعها على أن تمول المشروعات الصناعية . وقد صار توظيف المصريين لأموالهم فى الصناعة ببطء زائد ، وذلك لعدة أسباب ، من بينها أن الإهتمام كان موجهاً كله أو يكاد نحو شراء الأرض الزراعية وبدرجة أقل نحو إقامة المبانى السكنية والتجارية ؛ ولا شك أن الإصلاح الزراعى سوف يساعد على تحويل الاهتمام من الزراعة إلى الصناعة ، وفى هذا مصلحة للاقتصاد القومى وتقدم فى الثقافة الاقتصادية (بصرف النظر عن المال الذى كان يمثل ثمن الأطيان ، والذى سينقص أو يحبس فى سندات أو أوراق حكومية قد لا يمكن التصرف فيها بسهولة وبغير خسارة) . ومن بينها أيضاً أن المال قليل فى مصر بوجه عام ، فجملة غير الموظف منه (أو وسائل الدفع كما يسمى) لا تبلغ أربعمائة مليون جنيه ، نصفها تقريباً فى النقد المتداول والنصف الآخر فى الودائع لدى البنوك ؛ وهو رقم صغير إذا قيس بعدد السكان ، ودليل آخر — إن كنا فى حاجة إلى المزيد من الأدلة — على فقر البلاد وقلة مواردها .

هذا إلى أن حركة الادخار بطيئة . وقد نقصت بوجه خاص فى السنوات الأخيرة ، نظراً لزيادة الاستهلاك من لوازم المعيشة تبعاً لنمو السكان ، مما لا يترك فائضاً للادخار عند أصحاب الإيرادات الصغيرة . وفوق هذا لن تترك زيادة الضرائب — النسبية منها والتصاعدية — لدى أصحاب الثروة فائضاً كبيراً للادخار والاستثمار ، ولن تسمح بتكوين جميع رؤوس المال الوطنية اللازمة للتصنيع . وجملة القول أن التعويل على المال المصرى وحده فى تنمية الإنتاج الصناعى لن يقدمنا كثيراً ولن يخلصنا من الركود الطويل الذى نجنى الآن ثماره المرة .

وإذن فلا مناص من طرق الأبواب الخارجية والتعويل على رؤوس المال الأجنبية فى تمويل المشروعات الإنشائية فى مصر ، ويمكن أن يتم

هذا التمويل بطرائق ثلاث ، لكل منها مميزاتها الخاصة . والطريقة الأولى عبارة عن الاقتراض من إحدى المؤسسات المالية الدولية ، وأخصها بنك الإنشاء والتعمير ، وتناسب هذه الطريقة المشروعات الكبرى والمرافق العامة الأساسية ، كإنشاء شبكة من الآبار الارتوازية للرى أو تحسين طرق النقل والمواصلات أو إنماء مصادر القوة المحركة ؛ والمهم أن تدرس المشروعات دراسة وافية من الناحية العلمية والعملية والمالية ، حتى تتأكد المؤسسة المختصة من صلاحية المشروع وفائدته الاقتصادية ، لأنه سبق لها أن رفضت مشروعات مختلفة فى بعض البلاد لنقص فى وضعها وتصميمها أو عدم الاقتناع بفائدتها للانشاء والتعمير .

أما الطريقة الثانية فهى الحصول على سلف من بعض الحكومات ، كمختلف المساعدات التى تقدمها أمريكا تحت عناوين مختلفة ؛ وهى ذات جانب سياسى واضح ، إلا أن هذا لا ينقص من فائدتها الاقتصادية فى البلاد التى تحصل عليها . وتقوم هذه المساعدة عادة على تقديم آلات ومعدات جاهزة ، كالآلات الزراعية والمعدات اللازمة لتسليح الجيوش . وقد أفادت بلاد أخرى فائدة عظيمة من هذه المساعدات ، وينبغى ألا نغفل أهميتها فى ظروفنا الخاصة .

والطريقة الثالثة هى التى تساعد على تمويل المشروعات الصناعية العادية ، وهى عبارة عن مساهمة رؤوس المال الأجنبية ، التابعة للأفراد والمؤسسات الأهلية ، بنصيب فى تأسيس شركات جديدة فى مصر وإنشاء مصانع تفسح ميدان العمل أمام العاطلين وتحقق زيادة الإنتاج الصناعى . ولحسن الحظ أن هذا المال يتوافر الآن فى بعض البلاد الغنية ، كما يوجد الاستعداد لتوظيفها فى الخارج متى تحققت الشروط اللازمة ، وهى بالاختصار ضمان الاستقرار فى الأوضاع السياسية والادارية والحصول على أرباح مناسبة ، والحرية فى الإفادة بهذه الأرباح وفى تحويل رأس المال تحت شروط معقولة .

وقد وضعت بلاد متعددة أنظمة مختلفة ترمى إلى تشجيع رؤوس المال الأجنبية ، ليس هنا محل عرضها ، وكلها يدور حول السماح بأن تعود إلى بلادها فى كل عام نسبة معينة من هذه الأموال ، بحيث يستطيع أصحابها الإفادة من أرباحها مع جواز استعادة بعض رأس المال أو كله بشروط خاصة . وكان لهذه الأنظمة أثر بالغ فى استجلاب رؤوس المال من الخارج وإنعاش النشاط الاقتصادى وحركة الصناعة والتجارة ، وجدير بنا أن نسلك هذا المسلك ونقتدى بتلك التجربة .

وقد أقدمت مصر على عهد جديد ، باركه الرأى العام فى أنحاء العالم ، واستعادت به كثيراً من احترام الأمم الأخرى وثقتها التى كانت قد فقدتها . والفرصة سانحة للافادة من هذا الاحترام وتلك الثقة ، ولإقامة الدليل على أن المصريين يرغبون رغبة أكيدة فى أن يتعاونوا مع الخارج فى تنشيط اقتصادياتهم وزيادة إنتاجهم . ولا تكفى فى هذا التصريحات المطمئنة ، وما أكثرها فى كل عهد ، بل لا بد من عمل إيجابى ملموس ومقنع . وقد خطونا بعض الخطوات فى هذا السبيل ، كخفض نسبة المال المصرى اللازم فى إنشاء الشركات المساهمة وتسهيل إقامة الأجانب ، ولا بد من خطوات أخرى سريعة ، أخصها أن يطمئن المساهمون الأجانب إلى استقرار الأوضاع

وإلى أنهم يستطيعون تحويل مالهم إلى الخارج بشروط مناسبة .

على أنه لا بد أيضاً من وقت لينمحى أثر أخطاء الماضى ، سواء فى فساد الحكم وعدم استقراره أو فى تخبط الإدارة وتضييقها المستمر على النشاط الاقتصادى . وتقتضى الصراحة التى التزمت بها فى هذا البحث — رغم ما قد تثيره من انتقاد أو سوء تأويل — أن أشير إلى ضرورة الحيطة والحكمة فى تدبير مختلف الشئون الاجتماعية والاقتصادية والمالية ، وخاصة المتصل بها بالضرائب وتحديد الدخل ؛ وذلك لكى لا نقع فى خطأ ندمت عليه بلاد أخرى ، ألا وهو تثبيط روح الإقدام والإنتاج بكثرة التضييق ، وقلة ما يترك للأفراد من ثمار جهدهم وعملهم وخبرتهم .

٢ — أما مشكلة التصنيع الثانية ، فهى إيجاد الخبراء القادرين والمشرفين المدربين والعمال المرنين فى مختلف الأعمال الصناعية . وقد قطعت مصر خطوات يعتد بها فى خلق هذه الطوائف من بين أبنائها ، وبعد أن كانت الأعمال الصناعية وقفاً تقريباً على الأجانب — حتى فى طائفة العمال كلما دعت الحاجة إلى شىء من التخصص — أضحت الآن تقوم على أكتاف المصريين فى كثير من الوظائف الرئيسية وفى القدر الأكبر من الوظائف الأخرى . على أن النشاط الصناعى — رغم هذا التقدم الذى يعتز به كل مواطن — لا يزال فى حاجة إلى الأجانب ، وخاصة فى نواحى الخبرة العلمية والفنية وتنظيم أساليب الإنتاج .

ويجب ألا تغيب هذه الحاجة عن البال ، وأن نوفى الصناعة دون تردد ما يلزمها من الأجانب المستعدين للعمل فى مصر . وقد ظهرت منذ مدة ، بالأخص فى متخرجى المدارس الثانوية والكليات الجامعية ، روح امتعاض من الأجانب لشغلهم كثير من الوظائف فى المؤسسات الصناعية . وأفسح قانون الشركات أمام حملة الشهادات والعمال المصريين مجال العمل فى هذه المؤسسات ، إلا أن هذه الروح ما زالت موجودة ، وإليها ترجع بعض الصعوبات التى كانت تلاقيها المؤسسات الاقتصادية فى استقدام ما يلزمها من خبراء ومشرفين .

ويظن البعض أن كل أجنبى يعمل فى مصر إنما يحرم مصرياً من عمل هو أحق به ، لكن الواقع أنه — إن كان كفئاً ، ولا يستقدم غالباً غير الأكفاء — يساعد على إنماء الإنتاج وإفساح ميدان العمل . وليطمئن شبابنا إلى أن الكفاءة ، مع الجد فى العمل ، تجد حتماً مكافأتها اللائقة ، والسخية أحياناً ، كما أن قلة الكفاءة والرغبة فى العمل لا تجد بسهولة مجالا فى الأعمال الحرة والمؤسسات الاقتصادية . والمهم أن يوجه الشباب ، بعد مرحلة مناسبة من التعليم العام ، نحو الدراسات التى تناسب ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية وميدان العمل فيها ، كمدارس الفنون والصنائع وكليات الطب والعلوم مثلا ، فلا يُتركوا بغير توجيه ليتكدسوا فى دراسات ليست البلاد فى حاجة إليها إلا بقدر محدود ، لينضموا فيما بعد إلى صفوف المتشائمين أو الحاقدين .

٣ — وتعتمد الصناعة أكبر اعتماد على تيسير النقل ، لأنه يمثل فى أغلب الأحوال قدراً كبيراً من تكاليف الإنتاج ، ومن ثمن البيع إلى المستهلكين ؛ ومن ألزم لوازم النهوض الصناعى أن تتوافر وسائل النقل المنظمة والرخيصة .

ومن الغريب أن مصر — التى كانت من أولى بلاد العالم فى مد سكك الحديد — تأخرت كثيراً فى تنظيم النقل بما يساير نمو السكان وتطورهم الاقتصادى والاجتماعى ، رغم ما تتميز به فى هذا المجال من ضيق المساحة المعمورة وانبساط الأرض . وسبق أن أشرنا إلى أهمية النقل بما يغنى عن التوسع فيه مرة أخرى .

٤ — أما القوة المحركة ، فهى ركن أساسى من أركان التصنيع ، وتستخدم فى أغلب الصناعات الحديثة فى صورة التيار الكهربائى ، سواء أوزعته الدولة على المصانع من محطات كبيرة أنشئت بالأموال العامة ، أو أنتجت المصانع الكبيرة حاجتها منه . وأساس الإنتاج فى كلتى الحالتين إيجاد الوقود اللازم لتوليد التيار ، وقد كان هذا الوقود فى مصر فحماً مستورداً من الخارج ، إلى أن حل محله الزيت المعدنى . ولا تتمتع مصر بمساقط المياه التى تولد الجزء الأكبر من التيار الكهربائى فى البلاد الجبلية التى تكثر فيها الأمطار ؛ اللهم إلا مسقط المياه بخزان أسوان ، والظاهر أنه لن يمكن استخدام التيار الكهربائى المولد منها إلا فى المنطقة الجنوبية القريبة من أسوان .

وقد انتشر استعمال الزيت المعدنى فى مصر انتشاراً لم يكن يتوقع منذ ربع قرن . وتقوم عليه — فضلا عن الصناعة — الإنارة والطهى فى غالبية منازل القطر ، وتستهلك الزراعة مقادير كبيرة منه لإدارة طلمبات الرى والصرف والآلات الزراعية ، ويعتمد عليه كلية النقل بالسكك الحديد وبالسيارات ، وكذلك مختلف المرافق العامة فى المدن . ولا مبالغة فى القول بأن نشاط البلاد أصبح يقوم كله على الزيت ، فإن حرمت منه أصابها شلل تام فى جميع أوجه الحياة والحركة ، وما حوادث القنال الأخيرة والخوف من منع الزيت عن الوادى ببعيدة عنا .

ومن حسن الحظ أن فى القطر آباراً للزيت ، استطعنا أن نقدر فائدتها أثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد حال إنتاج الزيت محلياً دون حدوث أزمة فيه كما حدث فى معظم البلاد غير المنتجة . على أن هناك ظاهرة مزدوجة تدعو إلى كثير من القلق ، وهى زيادة استهلاك القطر للزيت مع ركود استخراجه محلياً (والخوف من هبوط إنتاجه فى القريب العاجل) ، مما أدى إلى زيادة المستورد منه . وواضح أن اعتماد الاقتصاد القومى على الخارج فى الحصول على وقوده الوحيد يعرضه لصعوبات كثيرة وأخطار جسيمة ، فهى نقطة ضعف خطيرة يجب أن تعالج دون إبطاء أو تردد . وبغير استعراض الأسباب التى أدت إلى شبه توقف فى البحث عن آبار جديدة فى القطر ، ولا محاولة الحكم على موقف الشركات المختصة أو موقف الحكومة منها ، فإنه وضع شاذ للغاية وأثر بارز من آثار ارتباك الشئون العامة أن تترك هذه المشكلة الحيوية دون معالجة حاسمة وسريعة .

٥ — والمؤسف حقاً أن تأخرنا لا يقتصر على إهمال كثير من مصادر الثروة والإنتاج ، بل يمتد أيضاً إلى أننا لم نحص بعد هذه المصادر ولم نكون فكرة واضحة عن « امكانياتنا وموجوداتنا الاقتصادية » . وكم بنيت آمال على استغلال الثروة المعدنية ، وكان يجب على المسئولين أن يساعدوا فى كشف المعادن واستخراجها ، لكنهم غلّبوا العقلية الإدارية على الهدف الاقتصادى : أنشأنا إدارة للمناجم وتناقشنا إلى حد الملل فى نظامها وتبعيتها ، وأصدرنا قانوناً للمناجم كان محل مآخذ أساسية ولم يعدّل بعدُ ، ووضعنا مراقبة على

الكشف والاستغلال فى الصحراء كان أوضح أثرها أن ثبطت الهمم ونفرت الراغبين فى العمل . وكل هذا الجهاز التشريعى والإدارى لبعض مناجم متناثرة فى عرض الصحراء وطولها ، ولا يكاد عددها يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة .

٦ — أما سوق الصناعة الوطنية ، فهى قبل كل شىء السوق الداخلية ، وقد رأينا كيف أنها ضيقة ولا تناسب عدد السكان ، لأن قدرتهم على الإنفاق والاستهلاك محدودة ؛ لكن الصناعة لم تف بعد بحاجة هذه السوق إلى كثير من منتجات الاستهلاك العادية ، ولا يزال أمامها مجال واسع للتوسع فى كمية إنتاجها والتنوع فى الأصناف المنتجة . على أن السوق الخارجية تزداد أهمية فى الآونة الحاضرة ويجب الاهتمام بها بوجه خاص ، ذلك أن هناك بعض صناعات يزيد إنتاجها عن حاجة السوق الداخلية ، وإن لم تصدر إلى الخارج تضطر إلى خفض إنتاجها ، وفى عجز الميزان التجارى ما يشير ببيع كل ما يمكن من الإنتاج المحلى إلى الخارج ، وليس ثمة ما يحول دون التفكير فى إنشاء صناعات تعتمد على التصدير كلما وجدت الشروط الملائمة لقيامها .

ولا بد من الإشارة إلى أن مختلف الصعوبات الإدارية — التى سبقت الإشارة إليها مراراً — تسىء إلى التجارة بقدر ماتسىء إلى الصناعة ، بل قد يزداد ضررها فى التجارة التى تتطلب السرعة وعدم التردد . وكم ضاعت على الصناعة والتجارة من صفقات مربحة لمجرد بطء الناحية الإدارية وكثرة الجهات التى ينبغى أخذ رأيها فى كل مسألة . ولا يقول أحد بإلغاء القيود على التجارة وتخفيف الرقابة اللازمة على التصدير ، لكن المطلوب أولا وبالذات هو سرعة البت فى الطلبات وعدم إرهاق الناس بكثرة الإجراءات والاتصالات والاستعجالات والزيارات اللازمة لإتمام أى موضوع مع الادارات الحكومية .

***

تلك هى المبادىء العامة والخطط الرئيسية لبرنامج تنمية الإنتاج الاقتصادى . ولم يفت القارىء أن يلحظ أنها مبادىء كثيراً ما نودى بها من قبل ، وخطط ذكر بعضها مراراً فى التقارير والتصريحات الرسمية وفى أعمدة الجرائد والمجلات ، ولم ينقصها إلا تطبيق محكم وتنفيذ جدى . ولم يفته أن يلحظ أيضاً أنها لن تأتى بعلاج سريع ، ولكن ما الحيلة فى ذلك وليس ثمت علاج سريع لأزمتنا الاقتصادية والاجتماعية ؟ ولا يعقل أن من المستطاع تحويل تيار الهبوط إلى صعود بين يوم وآخر ، وحسبنا أملا فى الغد ورجاء فى المستقبل أن أقبلنا على عهد جديد من النشاط والحركة ، والنزاهة والسهر على الصالح العام ، وعلينا الآن أن نحسن التدبير ونحكم المنطق وبعد النظر .

٤ — توزيع الإيراد القومى

لئن أتى الخلاص من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الإيراد القومى فى نهاية الأمر ، فإن لكيفية صرف هذا الإيراد وتوزيعه دخلا كبيراً فى تخفيف حدة الأزمة وتقصير مدتها . ولا يستغنى أى بلد ، مهما يكن غنياً ، عن الاقتصاد والتدقيق فى استخدام موارده

وحسن توجيهها ، فكيف بمصر وهى تعانى فقراً وهبوطاً اقتصادياً من جراء اختلال التوازن بين الموارد والسكان . وفى ضوء هذه الحقائق ، كم تبدو جسيمة وخطيرة تلك الأخطاء السياسية والاقتصادية والمالية التى تعاقبت على الشئون العامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ويتلخص حسن استخدام الإيراد القومى وحسن توجيهه — بعد تحقيق الاقتصاد التام — فى المفاضلة بين مختلف حاجات الأمة ، حتى يقدم الأهم على المهم (ولو كانت حاجات الأمة مهمة كلها ولازمة) ، فيوسع فى الصرف نوعاً على الأولى ويضيق على الأخرى لفترة ما . ولم يعد محل إنكار أو مناقشة أن موارد القطر لا تكفى حاجات سكانه ، لا من حيث معيشتهم الخاصة ولوازمها ولا من حيث مصالحهم المشتركة التى تتعهدها الدولة ، ولا بد من بعض المبادىء الثابتة والقواعد العملية لقياس أهمية تلك الحاجات ليمكن ترتيبها من حيث الضرورة والاستعجال والفائدة .

ويقول البعض إن هذا كلام نظرى ، لأن الحياة لا تخضع لخطة مرسومة ولا تسمح بتنفيذها حسب مراحل مرسومة مقدماً ، وإن أدق البرامج معرض دائماً للمفاجآت . كل هذا مسلم به ، لكن السياسة الرشيدة تسير فى هدى مبادىء معينة وخطط واضحة ، وتواصل تطبيقها وتنفيذها بقدر ما تسمح به الظروف القاهرة ؛ أما وقد سارت سياستنا بغير هذا المصباح الذى يضىء أمامها الطريق ولا هذا الدليل الذى يسدد خطاها ، فكان لابد أن تنتهى بنا إلى تفاقم الأزمة وتعقد مشاكلنا وصرف كثير من الوقت والمال والجهد دون جدوى أو فائدة .

وأول تقسيم للايراد القومى ينطبق على توزيعه بين ثلاثة وجوه رئيسية هى الاستهلاك والادخار والضرائب ، وذلك بأن يترك ما يسد حاجات المعيشة والترفيه لدى الأفراد والأسر ، على ألا يصرف الإيراد كله فى الاستهلاك ، بل يؤخذ جزء منه للضرائب ، التى تمول خزانة الدولة ، ويحجز جزء آخر قدر الإمكان للادخار ، الذى يمول المشروعات الإنتاجية الضرورية لمواجهة نمو السكان . والمفاضلة بين هذه الأوجه الثلاثة هى دائماً أصعب مسألة أمام أية حكومة .

وأول ضرورة بطبيعة الحال أن يتمتع الأفراد بما يلزمهم لسد نفقات المعيشة ، فكلما كان إيرادهم لا يزيد عن الحد الأدنى اللازم لذلك (والمعروف أنه ينزل عنه لدى جزء كبير من السكان) امتنعت الدولة عن أن تستقطع شيئاً منه بواسطة الضرائب ، أو المباشرة منها على كل حال ، كما أن الادخار ينعدم من تلقاء نفسه . وتبدأ صعوبة التقسيم مع الأفراد الذين يزيد إيرادهم — صغرت النسبة أو كبرت — عن اللازم للمعيشة ، وهم الذين يعتمد عليهم المجتمع فى تحقيق الادخار والاستثمار الذى يفتح أبواباً جديدة للعمل والإنتاج ، وتغذية الخزانة العامة للصرف منها على المصالح المشتركة بين الجميع .

وقد لاحظنا من قبل ضعف الادخار فى مصر ، نظراً لكثرة النفقات الاستهلاكية اللازمة لمعيشة السكان ، وأيضاً لقلة الثقافة الاقتصادية لدى بعض أصحاب الإيراد الكبير ، كما لاحظنا عجز ميزانية الدولة عن الوفاء بكل الخدمات المطلوبة رغم ارتفاع فئات الضرائب . وإذا أردنا أن نعتمد على الموارد الوطنية لتمويل ولو جزء من المشروعات الإنتاجية اللازمة للبلاد ، ورأينا من الحكمة ألا

نلجأ إلى الخارج فى كل المال اللازم للقيام بهذه المشروعات ، فلا مناص من أن نترك مجالا للادخار إلى جانب لوازم المعيشة وتسديد الضرائب .

على أن إنفاق الخزانة العامة ليس كله استهلاكياً ، بل هناك خدمات اجتماعية تعتبر إنشائية لأنها ترمى إلى خلق أجيال المستقبل سليمة فى العقل والجسم ، ومشروعات عامة هى إنشائية أيضاً لأنها تؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى . لكن نسبة المشروعات الاقتصادية الإنشائية تهبط عاماً بعد عام فى مصروفات الخزانة ، كما أن الدولة غير قادرة بحال من الأحوال على أن تنشىء وتدير المشروعات الصناعية لمصلحة المجتمع ، ولذلك فلا بد من التعويل على النشاط الأهلى والأموال الأهلية ، الوطنية والأجنبية منها على السواء .

صحيح أن ضرائبنا لم تبلغ ما بلغته فى بعض البلاد من حيث ارتفاع فئاتها وتعميم التطبيق ، لكنها ارتفعت سريعاً ، وخطت فى بضع سنوات خطوات ومراحل قطعتها البلاد الأخرى فى أجيال . وأصبحت الدولة تستقطع ما بين ربع الإيراد القومى وثلثه ، حسب آراء مختلف الفنيين ؛ وهذه نسبة مرتفعة ، لم تصل إليها البلاد المتقدمة إلا بعد أن قويت فيها الطاقة الإنتاجية وكونت رأس مال ضخم ومستديم من مختلف المنشآت والمرافق العامة والخاصة . أما فى مصر ، فكل هذا لم يتم بعد ، أو تم منه الشىء القليل بالنسبة إلى نمو السكان وزيادة حاجاتهم ، وأغلب الظن أن الدولة إذا ما زادت استقطاعها ستصرف الزيادة فى سد عجز قائم أو مصروف طارىء أو مشروعات غير إنتاجية .

وتؤدى زيادة الضرائب المباشرة مع تأخر الإنشاء وركود الإنتاج إلى انكماش فى الإيرادات الفردية ، كما تؤدى زيادة الضرائب غير المباشرة فوق حد معين إلى انكماش الاستهلاك ، وفى كلتى الحالتين تنتهى زيادة الفئات إلى نقص الحصيلة إذا لم تزداد الطاقة الإنتاجية . والشعور العام لا يتقبل هذا الرأى بسهولة ، لكن الناس أهل لأن يصارحوا بالحقيقة ليبنوا حكمهم وموقفهم . فإذا كان لا بد من زيادة استقطاع الدولة من الإيراد القومى ، إما لضغط من الرأى العام أو بعض طوائفه وإما لعجز فى الميزانية لا سبيل لتغطيته عن طريق آخر ، فلا نغش أنفسنا ولندرك أن هذا إنما يتم على حساب المستقبل .

***

هذا عن تقسيم الإيراد القومى بين الأفراد والدولة . أما توزيع موارد الدولة بين مختلف أعمالها وخدماتها ومشروعاتها ، فهو أيضاً موضوع فى غاية الدقة ، على وزير المالية وأعوانه الفنيين أن يعالجوه بما يعود بالخير الأكبر على العدد الأكبر ؛ وكم تعظم صعوبته فى الأزمات ، عندما تقل موارد الخزانة وتكثر الطلبات عليها . والدولة تتصرف فى جزء كبير من الايراد القومى كما ذكر ، ومن ثم كانت ميزانيتها أهم عامل فى توجيه النشاط الاقتصادى وتكييف الأوضاع الاجتماعية ، وأقوى سلاح فى يد الحكومة لتحل بها المشاكل العامة ، المؤقتة والمزمنة .

وتشمل ميزانية الدولة المصرية ثلاثة أبواب رئيسية ، أولها خاص بالماهيات والمرتبات والأجور ، والثانى بالمصروفات الإدارية والعامة ، والثالث بما جرت العادة على أن يسمى الأعمال الجديدة . ولم يعد هذا التبويب القديم يفى بالغرض منه ومن ميزانية الدولة ، ألا وهو توزيع موارد الدولة على أحسن وأنفع وجه وإيضاح

هذا التوزيع لكل راغب فى الاطلاع أو الانتقاد ؛ وميزانية المصروفات فى صورتها الراهنة معقدة بحيث لا يسهل على غير المتمرن أن ينفذ إلى الحقيقة ، كأنه أريد بها أن تكون من بين أسرار المهنة البعيدة عن متناول الناس .

ومن أمثلة ذلك أن الماهيات والمرتبات والأجور لا تقتصر على الباب الأول ، بل منها فى الباب الثانى وفى الباب الثالث أيضاً ؛ والأعمال الجديدة ليست كلها إنتاجية كما يظن عادة ، بل تدخل فى عدادها الإنشاءات والتوسيعات من شتى الأنواع ، والتبويب الثلاثى ذاته لم يحترم فى السنوات الأخيرة ، بل أضيف باب رابع لمصروفات خفض تكاليف المعيشة وغيرها من الأعمال التى لم يوجد لها محل مناسب فى الأبواب الثلاثة القديمة . وكم يصعب أن يستخرج من الميزانية جملة ما يدفع فى الماهيات والمرتبات والأجور ، أو يستدل منها على حساب الأرباح والخسائر لمنشآت الدولة الاقتصادية ، أو يعرف حقيقة تقسيم موارد الدولة بين المصروفات الإدارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والعسكرية .

ولا يتسع المجال لعرض مشروع جديد كامل لتبويب الميزانية وتقسيمها ، وحسبنا أن نشير هنا إلى ضرورة إعادة النظر فى مبدأ وحدة الميزانية ، الذى يتمسك به رجال المالية كأنه من بين الحقائق المنزلة . فننتزع من الميزانية العامة جميع المشروعات الجديدة التى ترمى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ونشر المرافق الاقتصادية ، ونضعها فى « ميزانية الإنشاءات » ، ونرصد لها أرباح أملاك الدولة (ثروة طبيعية ، منشآت صناعية ، حصص مالية ، مرافق عامة مؤممة) والقروض الخاصة إن وجدت ، والمأخوذ من الاحتياطى العام إن وجد ، ونسبة ثابتة من إيرادات الدولة العامة فى كل عام . وبهذا نعطى للأعمال الاقتصادية حقها من الاهتمام والاحترام ، ونفتح الباب لبرنامج إنشائى أسلم وأحكم من برنامج السنوات الخمس ، ونضمن مواصلة تنفيذه دون أن تطغى عليه أبواب الصرف الأخرى ، فلا نعرض غدنا للخطر فى سبيل التخفيف عن يومنا .

وننتزع أيضاً جميع المنشآت الاقتصادية التى تديرها الدولة ، كسكك الحديد والتلغراف والتليفون ، ومصنع تكرير البترول ، والمطبعة الأميرية ، ومنجم السكرى وغيرها ؛ وتدار هذه المنشآت أسوة بالمنشآت الأهلية وبعيداً عن « الروتين » الحكومى ، فيقوّم رأس مال كل منشئة وتعمل لها ميزانية سنوية وحساب لأرباحها وخسائرها ، ويكوّن لها الاحتياطى اللازم ؛ ولا يدوّن فى ميزانية الدولة ، العادية أو الإنشائية ، سوى صافى الربح أو الخسارة . وبهذا نخرج هذه المنشآت عن الجو الحكومى ونضمن استغلالها على أسس عصرية فى ميدان الاقتصاد الحر ، ونعطى القائمين عليها دافعاً قوياً للاجادة والنشاط لأن نتيجة إدارتهم سوف تظهر بوضوح بدل أن تخفى فى ثنايا الميزانية العامة للدولة .

وإذا وضعنا كمبدأ أول أن الأعمال الإنتاجية تكون آخر ما يمسه التخفيض فى أيام الضيق ، فنضع إلى جانبه مبدأ آخر مستمداً من نفس الروح ، هو أن تصوب السياسة دائماً — فى حدود الإنسانية بالطبع — إلى المستقبل أكثر من الحاضر : فتتعهد النشء الجديد قبل أية طائفة أخرى ، وتعنى بتغذية الأطفال أكثر من تغذية الكبار ، وتعمل على الوقاية من الأمراض واستئصال أسبابها أكثر من علاج المرضى كلما وجد إلى ذلك سبيل ، وتعمد إلى فتح أبواب

العمل أمام الفقراء والعاطلين أكثر من صرف الإعانات وتوزيع الإحسانات . هذا هو الاتجاه الذى يجب أن تتجه إليه سياسة الدولة كلما سمحت الظروف ، لأن الواجب الأول إزاء الأمة والوطن إنما هو خلق جيل جديد يكون أكثر قوة وصحة ، وأمتن تربية وتعليما ، وأسعد حظاً من الأجيال السابقة .

١ — لم تعد معانى الاقتصاد والتقشف والسهر على الأموال العامة فى حاجة إلى التوكيد ، وقد بادر العهد الجديد إلى اتخاذ بعض قرارات للقضاء على مظاهر الإسراف والترف ، وقطع دابر الفساد والمخالفات المالية ، مما يبعث على الأمل بأن أموال الدولة سوف تصان من كل عبث . وجدير بالملاحظة أن إصلاح الأداة الحكومية لا بد أن يحقق اقتصاداً كبيراً ، وفى تبسيط الإجراءات وتحديد الاختصاصات وتحسين الإنتاج الإدارى ما يوفر كثيراً من المال إلى جانب الجهد والوقت .

٢ — ويجب أن تحصل الخدمات المتصلة بالتعليم والصحة والإرشاد الاجتماعى على قسط وافر من موارد الخزانة ، على أن تصوّب دائماً إلى المستقبل أكثر من الحاضر ، كما سبقت الإشارة إليه . والتعليم بالأخص فى حاجة إلى عناية وتوجيه ، لا سيما فى المرحلة الأولى من التعليم العام ، التى يبدو أنها أهملت فى حمومة إنشاء الجامعات والكليات ؛ وفى التعليم الفنى والمهنى ، الذى أهمل أيضاً أو أهمله الطلبة فى فرحتهم بفتح أبواب الجامعات على مصراعيها .

٣ — على أنه يبدو أن الضائقة المالية سوف تقضى بإعادة النظر فى الإعانات والمساعدات الاجتماعية ما أمكن . والمهم أن ننظر إلى المستقبل ، فصرف مبالغ طائلة فى خفض تكاليف المعيشة مثلا أو الضمان الاجتماعى ، إنما هو أخذ فائدة عاجلة ومحدودة مقابل ترك مصلحة آجلة وكبيرة . ومع عدم التعرض للروح الكريمة التى أوحت بتحقيق هذه الفائدة العاجلة ، فإن مصلحة المجتمع فوق مصلحة أية طائفة أو طبقة ، وليس من مصلحة المجتمع أن تصرف عشرات الملايين من الجنيهات سنوياً كان يمكن أن يستخدم بعضها فى زيادة الطاقة الإنتاجية وإفساح ميادين العمل المنتج .

٤ — وسبق أن تكلمنا عن ضرورة المشروعات الإنشائية والإنتاجية والمرافق العامة الاقتصادية بما فيه الكفاية . ويجب أن يقتنع الكل بأن تعطيلها أو التفريط فيها يلحق بالوطن أضراراً أعظم شأناً وأبعد مدى من تخفيض بعض الاعتمادات الإدارية أو الاجتماعية لفترة من الزمن . ويهمنا أن نضيف إلى عداد المشروعات الإنتاجية المعروفة ، كبسط المساحة المزروعة وتيسير وسائل النقل وإيجاد القوة المحركة ، مختلف البحوث العلمية والفنية التى تعتبر ركناً هاماً من أركان النهوض فى البلاد المتقدمة .

وإذا كان الاقتراض خطراً كبيراً لو استخدم لسد مصروفات الميزانية العادية (وحسناً فعلت الحكومة إذ وازنتها أخيراً بغير الالتجاء إليه) ، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالأعمال الإنشائية . ويجب وضع نظام لتمويل سلسلة من تلك الأعمال ، التى تفتح باب العمل على عدد كبير من العمال ، وتحسن الطاقة الإنتاجية فى البلاد ، ولا تحتاج إلى استيراد كثير من الآلات والمعدات الغالية مما يسىء إلى الميزان التجارى . وأنسب المشروعات لتحقيق هذه الأغراض الثلاثة هى المتصلة بالرى والطرق .

٥ — ويجب أن تعطى الصيانة حقها من الاعتمادات والتنظيم ، سواء أكانت فى الرى والصرف أو الطرق أو الأبنية أو الآثار أو غيرها . وهى ناحية تبدو مهملة إلى حد كبير فى مصر ، فى دائرة أعمال الحكومة ولدى الأفراد على السواء ؛ والصيانة ضرورية فى كل شىء ، وتوفر — إن تمت فى حينها — كثيراً من الأموال والمتاعب فى المستقبل .

٦ — أما الجيش ، فيجب أن تقف عليه الدولة أقصى ما يمكن من جهد ومال لرفع مستواه والنهوض به . وليست العبرة فى الجيش العامل بكثرة العدد ، بل باكتمال التسليح والتمرين ليصبح أداة فعالة وماضية ، مع الإكثار من الضباط الأكفاء ليكونوا فى ساعة الحاجة نواة لتوسع سريع فى قوة الدفاع . غير أن للعدد مقتضياته أيضا وضرورى ألا يتخلف مواطن عن أداء الخدمة العسكرية ، لما فيها من تربية وطنية وأخلاقية نحن فى أمس الحاجة إليها ، ومن استعداد سابق يستفاد منه عند الحاجة إلى التوسع فى الجيش العامل . والمهم أن يبتكر نظام يسمح عن قريب باستيعاب جميع اللائقين للخدمة فى نوع من التدريب العسكرى العام يتناسب مع الموارد الاقتصادية والاستعداد الإدارى . وقد أصبحت هذه المسائل الآن فى أيد أمينة وقادرة على أن تعالجها على أحسن وجه .

* * *

وبعد ، فقبل الانتقال إلى إصلاح الأداة الحكومية ، الذى نختتم به هذا التقرير ، لا بد من الإشارة إلى موضوعين يشغلان الرأى العام من حين لآخر ، ويتصلان اتصالاً وثيقاً باختلال التوازن بين الموارد والسكان ، وهما الهجرة إلى الخارج وتنظيم النسل . وقد ترددت فى أن أتعرض لهما فى هذه الصفحات ، التى ترمى إلى أن تكون عملية قبل أى شىء آخر ، غير أن الظروف قد تجعل منهما مسألة عملية على كل مواطن أن يكوّن رأيه فيها ، وإن كانا الآن من عالم النظريات فى رأى البعض .

٥ — الهجرة وتنظيم النسل

إذا كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لكثرة السكان مع قلة الموارد ، وإذا كان العلاج الطبيعى أن تنمو الموارد نمواً يفى بحاجات السكان ويساير زيادتهم فى المستقبل ، فإن ثمت احتمالا كبيراً أن الموارد لا يمكن أن تنمو إلى هذا الحد ، وأنها ستبقى دائماً دون الحاجة مما يقضى على الأمة بألا ترتفع معيشتها إلى المستوى الذى يحقق أملها من الحياة ويرضى كرامتها وعزتها . وبناء عليه ، قد يحسن البحث عن طريقة لخفض عدد السكان فى القطر المصرى ، حتى تخف الأزمة وتتمكن الأمة من السير بخطوات سريعة نحو الرفاهية والرقى .

وأول مايلاحظ فى هذا أن العبرة — هنا أيضاً — ليست بالعدد ، بل بالنوع وبما يتمتع به أفراد الشعب من صحة وثقافة وموارد . وثمت أمم لا تبلغ نصف عددنا أو ثلثه أو ربعه ، وتفوقنا كثيراً فى النفوذ السياسى والقوة العسكرية والثروة الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . وما من شك — نظرياً وعملياً — فى أن أغلب المشاكل التى نعانيها (الفقر وقلة الادخار ،

والركود ونقص الإنتاج ، ومختلف الآفات الاجتماعية) كانت تحل سريعاً لو قل عددنا إلى حد يتناسب مع موارد القطر .

فهذه المسألة جديرة إذن بأن تكون محل تفكير وتأمل ، ومن الفائدة أن تثار وتناقش وتكون حاضرة فى الأذهان ، لأنها قد تبرز قبل فوات وقت طويل إلى مقدمة المسائل العملية التى يجب البت فيها .

١ — كانت الهجرة عاملا أساسياً فى حياة كثير من البلاد فى العصر الحديث ، سواء منها التى هاجرها أبناؤها فخففوا الضغط عن الباقين ، أو التى رحبت بالمهاجرين لتكوّن منهم أمة جديدة فى عالم جديد ؛ ومن أمثال الأولى كثير من بلاد أوربا ، ومن أمثال الثانية أغلب بلاد القارة الأمريكية . ولم يكن لهؤلاء المهاجرين دوافع أقوى — من ناحية اقتصادية على الأقل — لترك بلادهم والاستوطان فى الخارج من غالبية المصريين ، إلا أن هذه مسألة يصعب تكييفها ، لأنها تتصل بالأمزجة الخاصة بكل شعب وكثير من العوامل التاريخية والطبيعية المحيطة به .

وبالقرب من القطر المصرى عدة مناطق تتسع اقتصادياً لعدد كبير من المزارعين المصريين ، وهى السودان وسوريا والعراق ، ولا يختلف مناخها كثيراً عن المناخ المصرى ، اللهم إلا فى شمال سوريا ، وروابط الأخوة واللغة والدين واضحة وقوية . لكن تنظيم الهجرة أمر فى غاية الصعوبة ، ويتطلب جهوداً شاقة وأموالا كثيرة ، فضلا عما قد يثيره من مشاكل سياسية . وعلى كل حال ليس هنا محل دراسته ؛ ومن الخير أن تقوم جامعة الدول العربية بدراسة تفصيلية تلم بأطراف المشكلة ليعرف الرأى العام ما إذا كانت الفكرة عملية أم لا .

٢ — وقد أثار تنظيم النسل مناقشات عنيفة ، انتهت إلى أن تأخذ به أو تتسامح فيه البلاد البروتستانية بينما لا تزال البلاد الكاثوليكية ترفضه وتحاربه . أما فى مصر ، فقد وضع على بساط البحث منذ خمسة عشر عاماً تقريباً ، وتكونت وقتئذ جمعية لنشر مبادئه استصدرت فتوى معروفة مؤداها أن الاسلام يجيزه فى حالات ولأسباب متعددة . ويجدر بالذكر أن هدف الجمعية لم يكن بالطبع التقليل من عدد السكان ، بل حماية الأسرة من المتاعب الصحية والمادية المترتبة على كثرة النسل وتتابع الولادات بغير فترة من الراحة بين الحمل والحمل .

ومن هذه الناحية لا شك فى أن مصر تفيد كثيراً بتنظيم النسل ، ولن يترتب حتما على تقليل المواليد أن يقل عدد السكان ، بل سوف يقل عدد الوفيات لأن الأطفال يولدون فى صحة وقوة أكثر ، والوالدين يصبحان أقدر على العناية بهم . وفى هذا ما يوفر على الأفراد كثيراً من التعب والإرهاق ، وعلى الدولة كثيراً من الخدمات الصحية والاجتماعية ، ومن الخير دون نزاع أن تأخذ وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية بهذه النظرية ، التى تساعدهما كثيراً فى أداء مهمتهما .

أما أن يؤدى تنظيم النسل إلى تحديده ، بمعنى أن يقلل من عدد السكان ، فلن يتحقق هذا إلا إن وجه إلى ذلك الهدف توجيهاً قوياً . والملحوظ فى أغلب البلاد أن تحسين مستوى المعيشة ينتهى بطبيعته إلى تحديد النسل ، عسى أن نمرّ نحن بهذا التطور . وعلى كل حال أعتقد أن تنظيم النسل ضرورى لنا من الناحية الاجتماعية

والصحية ، وأنه جاء وقت إرشاد الناس إلى فوائده ووسائله . وقد يجيء يوم غير بعيد نرى فيه لزاماً أن نلجأ إليه لتخفيف ضغط السكان ، فنجد استعداداً لقبوله وتنفيذه .

٦ – إصلاح الأداة الحكومية

يظن أحياناً أنه انتقاص لمنزلة الأداة الحكومية أن تشبه بالآلة أو الجهاز أو المصنع ، لكنها فى الواقع ليست شيئاً آخر ، ومن الخير أن تنتشر لدينا هذه الفكرة . وثمت مؤسسات إنتاجية فى العالم لا تقل عن الأداة الحكومية المصرية من حيث ميزانيتها وعدد العاملين فيها . والمهم كما رأينا أن ننتج ، وننتج سريعاً لتحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية قبل فوات وقت طويل . وما من شك فى أن الشرط الأول لتنمية الإنتاج الاقتصادى ، إنما هو إصلاح الجهاز الحكومى ، لكى يصبح دافعاً للنشاط الأهلى لا مثبطاً له ، وحارساً على الأموال العامة لا مبدداً لها ، وساهراً على مصالح الناس لا مستهتراً بها .

والنهضة الشاملة ، بل البعث الشامل الذى تنتظره الأمة بفارغ الصبر لن يكون له قوام بغير أداة صالحة وقادرة على تطبيق القوانين وتنفيذ المشروعات . والأداة الحكومية إن لم تصلح وتجدد كفيلة بإفساد أحسن سياسة وتعطيل أنفع برنامج ؛ ولن تتحقق الآمال المعقودة على العهد الجديد ، الذى جاء لينسخ صفحة جديدة نظيفة فى تاريخ الوطن ، إن بقيت أداة التنفيذ فى حالتها المعروفة من انهيار وتفكك .

ولذلك الإصلاح شطران ، أحدهما يمكن تنفيذه سريعاً ويتطلب الآخر وقتاً قد يطول . ذلك أن الأداة الحكومية ، فوق أن أنظمتها بالية ودواليبها كادت تتآكل مع مرور الزمن ، لا تؤدى مجرد الخدمات التى كان يمكن أن تؤديها هذه الأنظمة البالية لو أحكم توجيهها ومراقبتها . هذا هو الإصلاح العاجل ، الذى يتمثل أولا وبالذات فى التطهير ، ليس فقط فى المراكز الرئيسية بل أيضاً فى كثير من المصالح العامة والخدمات المتصلة بالجمهور ، الذى يعيد للناس ثقتهم بالإدارة الحكومية واحترامهم لها .

أما الشطر الثانى ، فهو تجديد هذا الجهاز الضخم لنجعل منه أداة فعالة ونشطة ومنتجة . ولا يتحقق هذا بسرعة ، لأنه يتطلب بحثاً شاملا ودقيقاً ، حتى تتضح الأسس والمبادىء التى تقوم عليها الأداة الحكومية ، وتدبر الأنظمة والأوضاع التى تضمن سيراً سليما وإنتاجاً مطرداً . وهناك دراسات سابقة فى هذا الصدد ، قامت بها الجهات الحكومية أو بعض الخبراء والفنيين أو أفراد من الكتاب والباحثين ، يمكن التعويل عليها والإفادة منها .

ويتلخص هذا التجديد فى عدة أمور يكاد يُتفق عليها فى جميع الدول ، من بينها تحديد الخدمات العامة وطريقة توزيعها على المصالح والإدارات اللازمة للقيام بها ؛ وتوضيح الاختصاصات بحيث لا تتعدى إدارة على أخرى ولا يتوزع عمل بين إدارات متعددة ؛ ومعالجة المركزية الزائدة ، إن فى صورتها الجغرافية التى ترجع بكل أمر إلى العاصمة ، أو فى صورتها التصاعدية التى تجعل البت للرؤساء دون المرءوسين ؛ وتنظيم شئون الموظفين فى تعيينهم وترقيتهم ونقلهم ، وفى ماهياتهم ومعاشاتهم ؛

وتحسين أساليب العمل ، بما فيها اللوائح والتعليمات الإدارية ، ومراقبة الإنتاج الإدارى .

كل هذا يتطلب وقتاً بلا شك وجهوداً متصلة ، واستقراراً فى الأوضاع العامة نرجو أن يكون قد تحقق الآن بعد تخبط وتبدل استمر سنوات طويلة . وقد اتخذت الحكومة بعض قرارات مبدئية فى هذا ، هى خطوات فى الطريق السليم ، ولا بد بعد ذلك من أن يوضع البرنامج الكامل اللازم ، بواسطة الفنيين والمختصين وذوى الخبرة ، ليؤخذ فى تنفيذه بطريقة منسقة ومطردة .

* * *

وبعد فليست الأنظمة كل شىء ، والأداة الحكومية مريضة فى جانبها الروحى والمعنوى كما هى مختلة فى نواحيها المادية والنظامية . ولم يعد الموظفون — فى غالبيتهم مع الأسف — يشعرون بواجبهم إزاء الجمهور والدولة . وكل واجب يقابله حق ، وكل حق يقابله واجب ، ومن الإنصاف أن نقرر أن حقوقهم كثيراً ما أهدرت فى تيار المحسوبية والاستثناءات والتقلبات الحزبية ، وأن واجباتهم كثيراً ما ضلوا عنها من جراء الأمثلة السيئة والأعمال الفاسدة التى ما كانت تلاقى مؤاخذة أو عقاباً .

على أن معاقبة المسيئين وإقصاءهم ، وتمسك الرؤساء بالحق والقانون فى تصرفاتهم ، والتزام القادة والرؤساء بتقديم المثل الطيب فى أشخاصهم ، كل هذا كفيل بأن يصلح روح الموظفين . لكن التحول لن يتم بسرعة ، وكما أن الفساد استمر وقتاً طويلا ينخر فى هيكل الأداة الحكومية وينتشر من درجاتها العليا إلى درجاتها السفلى ، كذلك لا بد من وقت لينزل المثل الطيب من فوق ، فتنتشر الروح الجديدة فى مختلف درجات السلم الإدارى . وإذا وجب الضرب بشدة على أيدى العابثين ، فسوف يجب أيضاً شىء من الاستقرار وطول البال إلى أن تنمحى آثار الماضى .

ونرجو أن تكون أولى ثمار هذه الروح الجديدة معاملة عامة الناس بالعدل والرفق ، والعدل يتمثل فى تطبيق القانون ولا يتعارض الرفق مع الحزم والقوة . لكى يستطيع كل فرد مهما تكن منزلته أن يحصل على حقه ويقضى حاجته فى يسر وسرعة ، ويعلم ألا سبيل له — ولا لغيره — أن يحصل على أكثر من حقه أو يقضى حاجة غير مشروعة . وبهذا يشعر الجمهور بأن شيئاً تغير فى البلاد ، وتنتقل المثل الطيبة من الإدارة إلى الشعب ؛ والإدارة بما لها من وازع وسلطان فى بلادنا تستطيع أن تربى الشعب وترفع مستواه الأخلاقى ، كما تستطيع أن تفسد عليه معالم الحق والواجب .

وفى سبيل تكوين المواطن الصالح ، الذى يعرف حقه ويطالب به ويقدر واجبه ويقوم به ، ينبغى استخدام جميع وسائل النشر والدعاية ، وتجنيد من يؤهلهم عملهم أو مركزهم — وبالأخص رجال الدين ورجال التعليم — لإرشاد الناس وتوجيههم . ولا يقتصر التوجيه على النصح والوعظ ، بل يشمل المعلومات العامة والأمثلة العملية المأخوذة من البيئة المحلية ، لتفهيم كل واحد كيف يكون مواطناً صالحاً ، وأيضاً لإرشاده فى عمله وصحته وثقافته الاقتصادية والاجتماعية .

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

خاتمـــــة

وفى نهاية الحديث ، أذكر أنه أخذ علىّ فى مناسبات سابقة بعض التشاؤم فى تصوير شئوننا العامة ؛ وقبلت وقتئذ هذا الانتقاد ، ورجوت مخلصاً أن تسفر السنوات فى تتابعها عن خطأ تقديرى ، لـكن هذا الرجاء لم يتحقق . وقد حاولت جهد طاقتى ألا أفارق الحقيقة والواقع فى تصوير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، وأملى أن تكون النتائج التى انتهيت إليها محل بحث ومناقشة ، بعيداً عن النزعات الخاصة والاعتبارات العاطفية .

والرجل العملى لا يعرف تشاؤماً ولا تفاؤلا ، أو إن شعر بالأول فإن هذا يحمله على مضاعفة الجهد ، وإن تظاهر بالثانى فلـكى يشجع الناس ويوطد عزمهم . على أن الصراحة التامة أجدى وأسـلم طريقة ، حتى يقف الرأى العام على حقيقة الأمور ويدرك الخطط اللازمة ويقدر صلاحية السياسـة والوسائل . والروح الوثابة تزيل الجبال كما يقال ، والنملة المتواضعة الـكادحة تزيلها أيضاً ، ومطلوب لنا مزيج من هذه وتلك لـكى نخلص من أزمتنا عن أيسر طريق .

ولم أهتد إلى حـلول سريعة وعلاج كامل ، رغم طول التفكير والتأمل ؛ والنقص الاقتصادى فى بساطته وقسوته لايدع مجالا لآمال غير مبنيـة على أساس أو أفـكار غير معتمدة على البحث والتمحيص ، والاختـلال الأساسى بين الموارد والسكان لا يوازن إلا بزيادة الموارد أو تقليل السكان ؛ ولا يمكن أن يتم رفع الطاقة الإنتاجية واستغلال جميع مصادر الثروة فى يسر وسرعة ، بل لابد من جهود ضخمة وعمل مطرد قبـل أن يأخذ مستوى المعيشة فى الصعود من جديد ، وتنتشر أسباب الرخاء والرفاهية بين الجميع .

على أنه لا يجول بخاطرى أن قدمت برنامجاً كاملا للعلاج ، ولا أن الوسائل المقترحة هى أحسن وأنفع ما يمكن اقتراحـه ؛ ورجائى أن يؤدى التعليق والمناقشة إلى إيجاد وسائل أخرى ، أوسع نفعاً وأسرع أثراً ، وإلى بيان الطريقة لخلق الثروة اللازمة وتوفير المال الضرورى للخلاص من المأزق الحالى . وعلى كل مواطن فى هذه الفترة التاريخية أن يشغل بالشئون العامة — فى دائرته وفى حدود طاقته — وهذا ما أردت أن أساهم فيه بنصيب . والله أسأل أن يهدينا سواء السبيل ؟

PURDUE UNIVERSITY
LIBRARY
LAFAYETTE

فهرس

صفحة

تمهيد ٣

الباب الأول — العوارض ٥

١ — مستوى المعيشة ٧

٢ — الميزان التجارى ١٤

٣ — ماليـة الدولة ١٧

الباب الثانى — الأسباب ٢٣

١ — توزيع الثروة ٢٣

٢ — تخبط السياسة ٢٦

٣ — عجز أداة التنفيذ ٣١

الباب الثالث — العلاج ٣٦

١ — تنمية الزراعة ٣٩

٢ — الإصلاح الزراعى ٤٣

٣ — تشجيع التصنيع ٤٦

٤ — توزيع الايراد القومى... ... ... ٥٢

٥ — الهجرة وتنظيم النسل... ... ... ٥٧

٦ — إصلاح الأداة الحكومية ٥٩

خاتمة ٦١

المطبعة العالمية
احمد حسن عزى وشركاه
١٦ شارع ضريح سعد بالقاهرة — تليفون ٢٩٣١٧

F: 330.962:G41tA:c.1
غالي، مريت
تقرير عن الازمة الاقتصادية والاجتماع
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014377

American University of Beirut

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866

F: 330.962
G41tA

General Library

F
330.962
G41tA:c.1